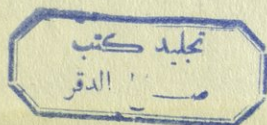


واسل

السلطة والفرء

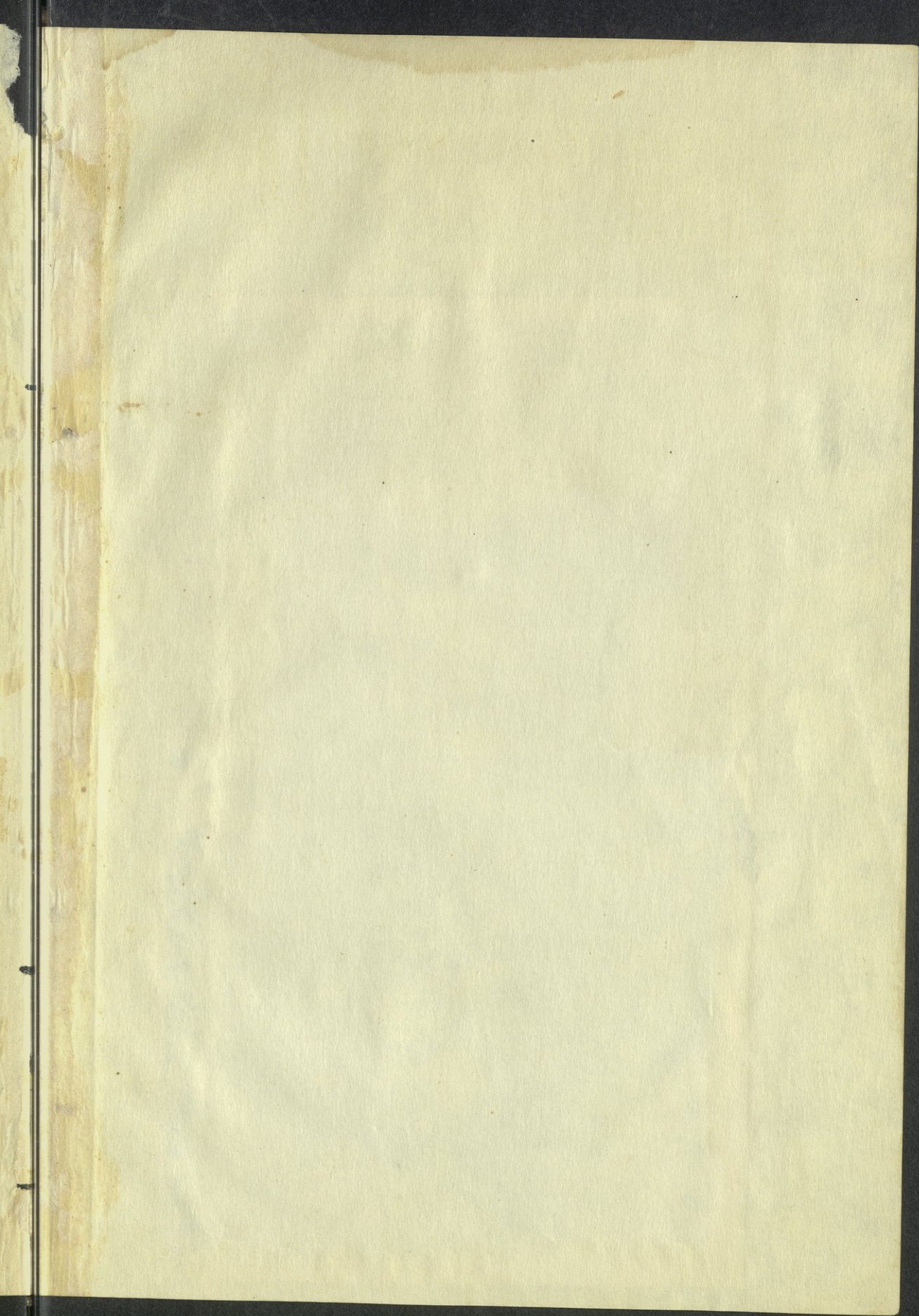
301.

R965A



I lib.

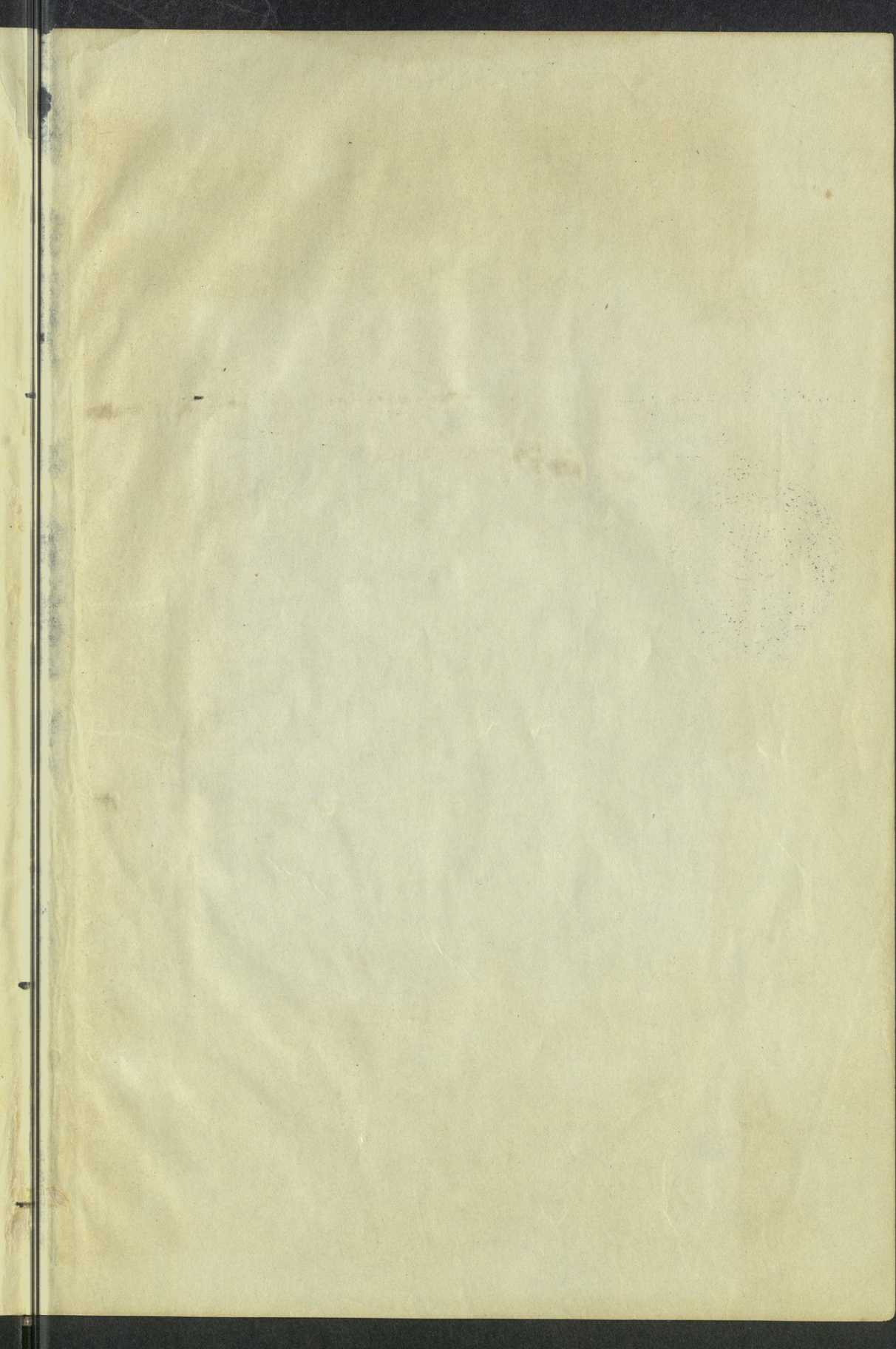
26, 27, 28, 15, 16



السلطنة العثمانية

برئاسة اصيل

مكة المكرمة



مكتبة الجامعة
بدمشق

301
R96aA

جامعة الدول العربية

الأدارة الثقافية

السلطان والفكر

تأليف

برتراند راسل

ترجمة

محمد بكير خليل

القاهرة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

١٩٥٣

١٥٤
(١٥٤٢)

مكتبة دار الكتب
تحت إشراف



مكتبة دار الكتب

تحت إشراف

مكتبة دار الكتب

تحت إشراف

مكتبة دار الكتب

مكتبة دار الكتب

١٥٤١

فهرست الكتاب

صحيفة

١		التماسك الاجتماعي والطبيعة الإنسانية
١٦		التماسك الاجتماعي والحكومة
٣٤		الدور الذي تلعبه الفردية
٤٩		الصراع بين الأساليب الفنية والطبيعة الإنسانية
٧٤		الرقابة الحكومية والابتكار : تحديد نطاق كل منهما
٩٣		الفرد والأخلاق الاجتماعية

مقدمة الكتاب

محاضرات ريث : Reith Lectures

في يوليو من عام ١٩٤٧ أعلن السير وليم هيلي المدير العام لهيئة الإذاعة البريطانية عن تنظيم سنوى لسلسلة من المحاضرات تقوى إذاعتها دار الإذاعة ، ويطلق عليها اسم محاضرات ريث Reith Lectures .

وتقرر على هذا الأساس أن يدعى في كل عام أحد كبار المتخصصين في فرع من الفروع كعلم الاجتماع أو أدب اللغة أو التاريخ أو الأعمال العامة للقيام بدراسة خاصة أو بحث علمى لم يسبق إليه يتناول فيه موضوعاً من الموضوعات ، ثم يذيع على جمهور المستمعين خلاصة أبحاثه في سلسلة من المحاضرات . ولم يقصد بإذاعة هذه المحاضرات أن تكون الرقم القياسى للجهود السنوية لهيئة الإذاعة البريطانية فيما يلقى من سلسلة أحاديث فحسب ، وإنما قصد بها في نفس الوقت أن تكون نظاماً قومياً له قيمته يهدف إلى زيادة رأس المال العلمى ويثير التفكير في آفاق واسعة تزداد اتساعاً .

وحين عرض السير وليم لقرار أعضاء هيئة الإذاعة الخاص بتسمية هذه المحاضرات « محاضرات ريث » قال : « إن في تاريخ هيئة الإذاعة البريطانية اسماً يسمو على سائر الأسماء الأخرى . إن ما يدين به أهل هذه البلاد لذكرى

ذلك الرجل الذي كان له الأثر الأول في توجيه الإذاعة البريطانية ، أمر ما زال ينبغي علينا تحديد قيمته تحديداً دقيقاً . إن تفكيره فيما ينبغي أن تهدف إليه الإذاعة ، في المثل العليا التي ينبغي أن تسخر هذه الإذاعة لخدمتها ، وأخيراً تلك المعايير التي ينبغي أن تسمو إليها لخدمة من أجل الخدمات في وقتنا هذا .

وكم كان أخرى بتلك الجهود الجبارة التي بذلتها وتبذلها هيئة الإذاعة البريطانية صوب استخدام الإذاعة في نطاق التفكير العلمي أن تقترن باسم مؤسسها .

التماسك الاجتماعي والطبيعة الانسانية

إن المشكلة الأساسية التي أعترز علاجها في هذه المحاضرات هي : كيف السبيل إلى الجمع بين اثنين ؟ أولهما : مبلغ ما أودع في الفرد من قوى ابتكارية ضرورية للتقدم الإنساني . وثانيهما : ذلك التماسك الاجتماعي بالقدر الذي يكفل للبشرية البقاء . وسأعرض في أول الأمر للفرائض التي أودعها الله في البشر والتي بفضلها أصبح التعاون الاجتماعي ممكناً ، وهنا سأبتدى بالعرض لمظاهر الغريزة في المجتمع الإنساني الأول ؛ ثم ما أدخل على هذه الغريزة من تكييف يلائم بينها وبين أسباب الحياة — تغيير استحدثته المدنية في المراحل التدريجية لأوضاعها المتغيرة ، فإذا ما انتهت من ذلك عرضت للتماسك الاجتماعي نفسه ومبلغ ما وصل إليه في أزمنة وأماكن مختلفة عرضاً ينتهي بنا إلى المجتمع في العصر الحاضر ، والعرض لدراسة إمكانياته أو ما يمكن أن يسفر عنه من تقدم في المستقبل البعيد ، فإذا ما انتهت من النظر في تلك القوى الكفيلة بإحداث التماسك في المجتمع فسأعرض للناحية الأخرى من حياة الفرد في الجماعة ، وأعني بها الابتكارية الفردية ، والدور الذي لعبته في مراحل مختلفة من التطور ، ثم الدور الذي تلعبه في الوقت الحاضر ، وأخيراً مدى ما يمكن أن تتمخض عنه القوى الابتكارية للفرد أو المجتمع ، سيان كان الاحتمال هنا قوياً أو ضعيفاً : سأتناول بعد ذلك مشكلة من المشكلات الأساسية في عصرنا هذا وأعني بها ما تتمخض عنه الأساليب الفنية الحديثة من تصادم بين الأنظمة القائمة وبين الطبيعة الإنسانية ، أو بعبارة آخر : كيف أصبح الوازع الاقتصادي بمعزل عن غريزة التملك والإنشاء ، فإذا ما انتهت من هذه المشكلة عرضت لطرق حلها ، ثم انتقلت إلى بحث يتناول

سلطة الجماعة وعلاقتها بالتفكير والجهد والتصور الفردي ، بوصف هذه بحوثاً أخلاقية بحثية .

الواقع أن ظاهرة التعاون بين أفراد الجماعة ومنها الجماعة الإنسانية يمكن تفسيرها إلى حد ما على أساس الفرائز ، وإنك لتجدها بالغة مبلغ السكال في النمل والنحل الذي لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عمل ضار بمصلحة الجماعة أو يحميد عن هدف واحد هو التفانى في خدمة الخلية أو العش : ونحن نستطيع ولو إلى حد ما أن نعجب بذلك التعاون في دائرة الخدمة العامة ، ولكن الظاهرة على كل حال لا تخلو من ضرر : ذلك أن النمل والنحل لا يستطيعان شيئاً من الإنتاج الفنى الضخم أو المكتشفات العلمية أو التبشير بدين يقول : إن جماعات النمل ترتبط بينها برابط الإخاء ، ومعنى ذلك أن الحياة الاجتماعية في هذا النطاق حياة آلية ثابتة محدودة ، أما نحن فنقبل أن تخضع الحياة الإنسانية لشيء من الاضطراب ثمناً للنجاة من حياة يبلغ بها التطور مبلغ هذا الجود .

لقد كان الإنسان الأول فصيلة حقيقية نادرة تعوزها أسباب البقاء والاستقرار بل حدث في إحدى العصور أن هبط أسلافه من الأشجار ، ففقد ما تميز به كعبه من قوة قابضة ، ولكنه اكتسب الذراع واليد ، وكان من نتيجة هذه التغييرات أن اكتسب الإنسان خبرة بالحياة في خارج نطاق الغابات ، ولكنك تجد من ناحية أخرى أن الأصمقاع الشاسعة لم تغدق عليه وفرة من الرزق كتملك التي أغدقتها عليه الغابات المدارية في إفريقيا . ويقول السير آرثر كيت : إن الإنسان الأول كان يحتاج إلى ميلين مربعين من الأرض للفرد الواحد لإمداده بالطعام ، في حين يرى بعض العلماء أن هذا القدر من الأرض غير كاف ، ويمكننا قياساً إلى الفرد الشبيه بالإنسان وإلى أقدم الجماعات الإنسانية التي بقيت حتى العصر الحديث أن تصور الإنسان الأول — وإن كان هذا التصور من قبيل الخدس

البحث — يعيش في جماعات يربو عدد الجماعة منها على خمسين أو مائة، جماعات لا تكبر الجماعة منها الأمرة بقدر يذكر، ويبدو أنه كانت هناك ألوان شتى من التعاون بين الأفراد في هذه الجماعات، أما من حيث العلاقة بين هذه الجماعات أو بعضها البعض فحيثما أمكن الاتصال نشأت العداوة. وطالما كان الإنسان ظاهرة غريبة أو نادرة كان احتكاك الجماعات بعضها ببعض أمراً عرضياً لا أهمية له. لقد كان لكل جماعة رقعة من الأرض، فلم يكن ليحتمل النزاع إلا عند الحدود، ونجد كذلك في هذه الأزمة الغابرة أن الزواج كان قاصراً على أفراد الجماعة الواحدة، ومعنى ذلك تضخم عدد الأفراد في هذه الجماعة، فإذا نتج عن هذا التزاوج والتكاثر عناصر جديدة أبقى عليها كعناصر أخرى هامة في نمو الجماعة، فإذا ما تزايد عدد الأفراد في الجماعة إلى الحد الذي لم تعد تتسع له رقعة الأرض كان ذلك مدعاة لاصطدام بينها وبين الجماعات الأخرى المجاورة، وإذا ما حدث هذا كانت أية ميزة بيولوجية اختصت بها جماعة دون أخرى نتيجة لاقتران الزواج والتناسل على أفرادها عاملاً هاماً في النصر وباعثاً على الاحتفاظ بهذا النوع المفيد للعشيرة. ولقد أفاض السير آرتر كيت في شرح هذا كله.

الحق أن آباءنا الأول — تلك الهياكل البشرية المجردة — ما كان يتسنى لها أن تتصرف نتيجة لسياسة مرسومة وتفكير سديد، وإنما كانوا فيما يصدر عنهم من أفعال مدفوعين بغريزة آلية تتجلى في مظهرين: رباط الصداقة بين أفراد القبيلة الواحدة وشعور بالعداء تجاه القبائل الأخرى، وإذا كانت القبائل البدائية محدودة العدد، فقد كان من السهل على الفرد فيها أن يفهم الآخر حق الفهم، ومن ثم كانت الظروف مواتية لنمو الصداقة والمعرفة جنباً إلى جنب.

ولقد كانت الأمرة وما زالت أقوى هذه العواطف الاجتماعية بل هي وضع تلمية الغريزة إملأه. إن قيام نظام الأمرة بين أفراد الجنس الإنساني أمر

ضرورى بسبب طول فترة الطفولة ولأن أم الأطفال كانت مغفولة اليدين بانصرافها إلى جمع الطعام . ولقد كان هذا الاعتبار وحده باعثاً على وجود الأب بوصفه العنصر الجوهري في حياة الأسرة ، سيان في حالة الإنسان أو في الغالبية العظمى من فصائل الطير ، ولا بد أن يكون هذا قد أدى إلى توزيع للعمل بمقتضاه انصرف الرجال إلى الصيد وانصرفت المرأة إلى الخدمة في المنزل . ونجد تبعاً لذلك أن دور الانتقال من الأسرة إلى القبيلة الصغيرة كان من الوجهة البيولوجية قائماً على الاعتقاد بأن التعاون شرط أساسى للصيد المنتج كما أن تماسك القبيلة منذ العصور الأولى لا بد وأنه كان وليد التضاد بينها وبين القبائل الأخرى .

على أن الآثار التى اكتشفت عن الإنسان الأول آدمياً كان أو نصف آدمى أصبحت من الكثرة بحيث يمكنها أن تعطينا صورة جلية واضحة عن مراحل التطور في السلسلة التى مرت بين الإنسان الشبيه بالقردة وبين الإنسان البدائي في صورة الآدمي ؛ وأقدم الآثار الإنسانية التى اكتشفت والتي نجد فيها صورة لا يشك في صحتها ، يرجع تاريخها إلى مليون عام تقريباً ، ولكن يبدو أن القرد الشبيه بالإنسان يرجع تاريخه إلى بضع ملايين من السنين قبل ذلك التاريخ ، حين عاش على سطح الأرض لا على الأشجار .

ولعل حجم المخ هو أكبر طابع يحدد مراحل التطور المختلفة عند الإنسان ، ثم يأخذ هذا الحجم في الزيادة السريعة حتى يصل المخ إلى قدرته الحالية التى بقيت على ما هى عليه منذ مئات الألوف من السنين ، ولكن الإنسان تقدم من حيث المعرفة في هذه الفترة كما تقدم من حيث ما اكتسب من مهارة وما استحدث في المجتمع من تنظيم ، غير أنه لم يتقدم على ما يظهر من حيث المقدرة العقلية المتوارثة ، ونستطيع بناء على ما لدينا من معلومات مستقاة من دراسة العظام أن

نتبين أن هذا التقدم البيولوجي قد بلغ مبلغ الكمال منذ أمد بعيد ، وإذن نستطيع أن نقول إن هذا الاستعداد العقلي الوراثي — لا المرن العقلي المكتسب بالتعليم — لا يختلف اختلافاً كبيراً عن العقلية الإنسانية في العصر الحجري (البليولوثيك) بل يبدو أننا ما زلنا محتفظين بالغرائز التي حدثت للإنسان — من قبل أن يرزق ملكة التفكير والتدبير — إلى المعيشة في قبائل صغيرة يطبعها الإخلاص بين أفراد القبيلة الواحدة والعداء للقبائل الأخرى ، وهما عاطفتان متناقضتان : وما طرأ على البشرية من تغيير منذ هذا العهد البعيد إنما استمد قوته من هذه الغرائز البدائية بالإضافة إلى شعور غامض يزين له مصلحة الجماعة في بعض الأحيان . والواقع أن إحدى المشاكل التي قد ترهق الإنسان في حياته الاجتماعية ، هي ما يبدو له أحياناً من أن ثمة أسساً منطقية معقولة لألوان من التصرف لا تملئها الغريزة الطبيعية ، ولكن الذي يحدث هو أن مثل هذا التصرف قد يرهق الغريزة الطبيعية إلى حد لا تحتمله فتتأثر الطبيعة لنفسها عن أحد طريقين إما ترغيب النفس عن هذا التصرف أو الاتجاه نحو هدمه وتبجيحه ، وفي كلتا الحالتين قضاء على ما يملئه العقل من تدبير وتفكير .

والتماسك الاجتماعي الذي بدأ بالولاء للجماعة ولاء أملاه أو دعمه الخوف من العدو الخارجي إنما عن طريق طبيعي من ناحية وعن طريق التفكير والتدبير من ناحية أخرى ، حتى انتهى به الأمر إلى أن يتبلور فيتحذف شكل تلك الجماعات التي تسميها الأمم ، وثمة قوى مختلفة تضافرت على السير به في هذا الاتجاه ، من ذلك أن الولاء للجماعة لا بد وأن يكون في الماضي البعيد قد اقترن بالولاء للزعيم أو القائد ، والذي يحدث في قبيلة كبيرة هو أن الرئيس أو الملك يكون معروفاً للأفراد عامة ، حتى ولو لم يعرف هؤلاء الأفراد بعضهم بعضاً ، وهنا يصبح الولاء

الشخصى يصرف النظر عن الولاء للقبيلة عاملاً في اتساع القبيلة ونموها بلا افتيات على الغريزة أو بحق لسيكياتها .

ثم يأتى تطور آخر حدث في مرحلة من المراحل : ذلك هو أن الحروب التى كانت في بداية عهدها تستهدف إبادة القبائل المعادية أصبحت بالتدريج حروب غزو واستعمار ، أى إن القبائل المغلوبة على أمرها لم تكن ليقتضى عليها بالموت ، وإنما أصبحت تعامل معاملة الأرقاء يحرثون الأرض ويزرعونها لسادتهم الغزاة ، فإذا ما استقرت هذه الظاهرة ألفت طبقتين في المجتمع : أولاهما العناصر الأصلية من السكان وهم الأمراء تتمثل فيهم روح الجماعة ، وثانيهما العناصر التى خضعت واستسلمت لسادتها استسلاماً لا تلبية لداعى الغريزة . لقد حكمت نينوى وبابلون في أصقاع واسعة جداً ، لا لأن الجماعة التى دانت لها أدركت إدراكاً غريزياً معنى التماسك الاجتماعى مستقيماً من المدنية ذات السيطرة ، ولكن لأن الأخيرة بشجاعتها في الحرب أوقعت الرعب في القلوب . ولقد كانت الحرب منذ العصور الأولى وحتى العصر الحديث ، عاملاً هاماً في اتساع رقعة الجماعات ونموها ، كما أن الشعور بالخوف أخذ يزداد حتى أصبح هو العامل الأول في تماسك الجماعة بصرف النظر عما تمليه روح هذه الجماعة من ارتباط بين أفرادها ، ولم يقتصر هذا التغيير على الجماعات الكبرى فقط ، بل ظهر على سبيل المثال في اسبرطاً حيث كان المواطنون الأحرار أقلية إلى جانب أغلبية كبرى تسام سوء العذاب ، ولقد كانت اسبرطه في التاريخ القديم مضرب الأمثال لشعب يقسم بطابع التماسك الاجتماعى . ولكنه تماسك لم يشمل الرعايا جميعاً إلا بقدر ما بعث الخوف في القلوب من ولاء ظاهرى زائف ، وإذا ما سارت بنا المدنية مرحلة أخرى ألفينا نوعاً آخر من الولاء لا علاقة له

بالإقليمية أو الارتباط بين أفراد الجنس الواحد ، ولكن يقوم على وحدة في العقيدة — تلك هي الظاهرة التي تبدو في أول الأمر في العرب ، وفي الغرب في جماعات أورفيوس « The Orphic community » لأن هؤلاء اعتبروا أنفسهم والعبيد على قدم المساواة ، وفيما عدا هؤلاء كان الدين قديما شديد الارتباط بالحكومة إلى حد كانت معه الجماعات التي تدين بدين واحد لا تختلف عن الجماعات التي نشأت على الأسس البيولوجية القديمة ، ولكن الإيمان بعقيدة واحدة تطور حتى أصبح عاملا من العوامل الفعالة في ربط الجماعات بعضها ببعض ، عاملا نستطيع أن نقبين مده في تاريخ الإسلام وفيما قام به من غزوات في القرنين السابع والثامن ، بل هو نفس القوة الفعالة في الحروب الصليبية وفي الحروب الدينية كلها . ولقد حدث في القرن السادس عشر أن كان الولاء للسلطات الدينية أمراً تضائل أمامه الولاء لمبدأ القومية ، فانضم الكاثوليك الإنجليز إلى إسبانيا كما انضم هيجونوت فرنسا لإنجلترا ، ونجد في زماننا هذا عقيدتين تسيطران على أغلبية البشر الأولى هي الشيوعية وتتميز بالتعصب القوي وأن لها دستوراً تضمنه كتاب مقدس . أما العقيدة الثانية فأقل من الأولى تحديداً أو وضوحاً ، ويمكن أن نسميها « أسلوب الحياة الأمريكية » ، وتفصيل ذلك أن أمريكا — وهي شعب تكون عن طريق الهجرة فيألف من عناصر مختلفة — لم يقم على أساس وحدة بيولوجية ، ولكن على أساس وحدة أخرى تشبه من حيث القوة وحدة الشعوب الأوربية أو كما قال إبراهيم لنكولن « ذلك شعب يدين بقضية منطقية » ، والذين يهاجرون إلى أمريكا قد يضمنهم الحنين إلى أرض الوطن الأوروبي ، ولكن الأغلبية من أطفالهم يفضلون أسلوب الحياة الأمريكية على الحياة في العالم القديم ، ويعتقدون أنه من الخير للبشرية قاطبة أن يعمم نظام الحياة الأمريكية ، والذي حدث في أمريكا وروسيا هو اندماج بين وحدة في العقيدة وأخرى

في الشعور القومي ، وباندماج الوجدتين تألفت عروة وثقى ، ولكن الحق أن هاتين العقيدتين المتنافستين اكتسبتا من الجاذبية والسحر شيئاً كثيراً ، فانتشرتا خارج حدودها الجغرافية .

والولاء الحديث الذي ندين به للجماعات الكبرى في وقتنا هذا مقيسا بقدر ما ينطوى عليه من قوة ويبعث من غبطة في النفس ، لا زال يعتمد على تلك الأداة النفسية القديمة التي ابتكرتها القبائل الصغيرة في الزمن القديم ، والطبيعة الإنسانية المرسلة على سجيتها والتي لم تتأثر بعد بالمدارس والأديان عن طريق الدعاية والتنظيم الاقتصادي — تلك الطبيعة لم تتأثر أو تتغير كثيراً منذ الوقت الذي ابتدأ فيه الإنسان بتميز بالمنح ذي الحجم الذي نجده في تكويننا الآن . ونستطيع على أساس الفريضة أن نقسم أفراد الإنسان قاطبة إلى أصدقاء وأعداء — أصدقاء تربطنا بهم رابطة أخلاقية هي التعاون . وأعداء تربطنا بهم رابطة التنافس ، ولكن هذا التقسيم يعتريه التغيير الدائم ، والذي يحدث هو أن يمقت الرجل منافسه في العمل أحيانا ، ولكنه لا يلبث أن يشعر نحوه بشعور الإخاء إزاء تهديد من جانب الاشتراكية أو خطر الغزو الخارجي ، وإذا ما تخطينا حدود الأسرة ، نجد أن العدو الخارجي كان العامل القوي في تماسك الجماعة ، والواقع أننا نستطيع أن نكره جارا في وقت السلم ، ولكن لا بد وأن تتحول إلى محبته في ساعة الخطر ، ولما يشعر الناس بحب هؤلاء الذين يجلسون إلى جانبهم في المركبات العامة ، ولكن يظهر هذا الحب إذا ما أهدقت بهم غارة جوية .

وهنا نستطيع أن نلمس تلك الصعوبة التي تعترض طريق إنشاء دولة عالمية موحدة . هب أن هنا لك دولة عالمية واحدة وأنها موطدة الأركان ؛ إذن لا يوجد عدو خارجي تخشاه مثل هذه الدولة ، فهي على هذا الأساس في مأمن من الخوف وما دام هذا الأخير هو العامل القوي في خلق التماسك بين الناس فستظل هذه

الدولة في خطر الانهيار . وهناك عقيدتان عالميتان هما المسيحية والبوذية ، وقد حاولتا خلق روح التعاون بين أفراد البشرية قاطبة على نسق ذلك الشعور التلقائي الذي ينمو بين أفراد القبيلة الواحدة . نادت هذه الأديان بمبدأ الأخوة بين البشر وهي باستعمالها لكلمة أخوة إنما تحاول تطبيق أو تفسير النزعات العاطفية تفسيراً يخرج بها عن نطاق مدلولها الطبيعي وهي عواطف ترتكز في الحقيقة على أساس بيولوجي منها أننا جميعاً أولاد الله ، وما دام الأمر كذلك فالجميع البشري أسرة واحدة ، ولكن الذي حدث عملياً هو أن هؤلاء الذين أخذوا بهذه العقيدة نظروا إلى غيرهم ممن لا يعتقدون بها على أنهم ليسوا من أولاد الله بل هم سلالة الشيطان ، وإذن عادت الأداة النفسية القديمة تعمل عملها في شن العداء على أفراد العقائد الأخرى ، ولكن عادت مدعمة تحمل من القوة ما لم تحمل من قبل . بل سرت في اتجاه آخر غير الاتجاه الأول ، وأنت ترى أن الدين والأخلاق والمنفعة الاقتصادية وبمجرد الإبقاء على السكبان البيولوجي للبشرية أو تتبع أسباب هذا الأبقاء — كل هذه تمد الذكاء البشري بوابل من الأدلة دفاعاً عن ضرورة التعاون بل هي أدلة من المسير تفنيدها أو مناقشتها ، ولكن الفرائز القديمة التي توارثناها عن أسلافنا القبليين تكفر بهذا وتثور عليه بكل ما فيها من عنف شعوراً منها بأن الحياة تفقد معناها إذا لم تجد عدواً تكرهه ، وأن من يستطيع أن يشعر بالحب تجاه إنسان ساقط كفلان أو فلان هو مخلوق وضع لأب الصراع قانون الحياة ولا معنى للحياة في عالم يحب فيه بعضنا بعضاً . الحق أن فكرة توحيد البشرية لو كتب لها أن تتحقق لكان لزاماً علينا أن نقدر طرق الغلبة على هذه الوحشية اللاشعورية البدائية عن طريق تدعيم سلطان القانون أحياناً ثم توجيه الغريزة في نطاق آخر توجيهاً بريئاً يخرج بها عن وحشيتها .

وتلك مشكلة عسيرة لا يمكن أن تحل على أساس علم الأخلاق فقط ، وعلم

النفس التحليلي رغم ما ذهب إليه من إسراف وما اقترن به من نتائج قد تبلغ مبلغ السخف علماً الكثير من الحقائق ذات القيمة . من ذلك أن هناك مثلاً قديماً يقول لو أنك محقت عناصر الطبيعة في نفسك محققاً لما كان لك مفر منها لأنها لا بد وأن تعود إليك ، ولكن علم النفس علّق على هذا القول ، وتفصيل ذلك ما نعرفه من أن الحياة التي تسرف في مقاومة الغريزة الطبيعية وجهادها لا بد وأن تنتهي إلى ضروب من الإرهاق لا تقل سيئة عن الانغماس في إشباع الغرائز غير مشروع . إن الذين يحيون حياة غير طبيعية لا تعرف حداً للإسراف خُلق بهم أن يكونوا على شيء كثير من الحسد والضعيفة لا يعرف البر سبيلاً إلى قلوبهم . قد يستشعر هؤلاء ضروباً من القسوة أو تجدهم من ناحية أخرى يفقدون لذة الاستمتاع بالحياة لمعجزهم عن القيام بأى مجهود ، وهذا بالضبط هو ما لوحظ في حالة العناصر الوحشية التي ألقت نفسها بفتة في العالم المتمدن . ولقد وصف علماء الإنسان كيف أن صيادي الرؤوس من أهالي جويانة الجديدة Papua حين حرّمت عليهم السلطات الغربية هذا المتاع الذي ألقوه فقدوا لذة الاستمتاع بالحياة بفقدانهم كل رغبة فيها ، ولست أريد أن أقول إنه كان ينبغي على السلطات أن تسمح لهم بصيدهم هذا ، ولكن أقصد أن المشكلة كانت خليقة ببعض الجهد يبذله علماء النفس ابتغاء إيجاد لون من ألوان النشاط البري يستعاض به عن هذه العادة ؛ وما الإنسان المتمدن في كل مكان بأبعد حظاً من هؤلاء الذين وقموا بخيمة الفضيلة . لقد أودعت فينا كل الغرائز العدوانية جنباً إلى جنب مع غرائز الابتكار والإنشاء ، ولكن المجتمع يحول بيننا وبين إشباع هذه الغرائز ثم يتقدم إلينا بألوان أخرى من النشاط فيها إعلاء لها ككرة القدم ، وحلبات المصارعة ، وهي ألوان قلما تكفي لإشباع الغرائز السالفة الذكر ، وخلق بكل إنسان يأمل في قدرة البشرية على التخلص من كابوس الحرب يوماً ما أن يفكر

تفكيراً جدياً في طرق الإشباع المشروع لتلك الفرائز التي توارثناها عن أسلافنا
اليوحشين في قرون طويلة . أما أنا فأجد هذا الإشباع المشروع في قصص
الجاناسوسية حيث أتصور نفسى القاتل تارة والجاناسوس الذى يتمقب الجانى تارة
أخرى ، ولكنى أعرف أن غيرى قد لا يرضيه هذا اللون من الإشباع البرىء
الذى يخلو من العنف . فيجب أن يتاح لهؤلاء لون من النشاط أعنف من هذا
وفي اعتقادى أن أفراد البشر العاديين لا يستطيعون أن يكونوا سعداء بلا منافسة
بينهم ، والسبب فى ذلك أن التنافس كان منذ ظهور البشرية حافزاً على القيام
بأخطر أنواع النشاط ، وإذن لا يجدر بنا القضاء على التنافس ، وإنما يجدر بنا
أن نراقبه حتى لا يتخذ شكلاً ضاراً . لقد كان التنافس فى عصور البشرية الأولى
صراعاً يقرر أى الرجلين يجب عليه قتل الآخر وزوجته وبنيه ، والحرب بوصفها
لونا من ألوان التنافس الحديث تتخذ هذا المظهر أيضاً ، ولكن التنافس
فى الألعاب الرياضية وفى الأدب والفن ، وكذلك التنافس فى أفق النظام السياسى
الديمقورى ، يتخذ من الأشكال ما لا يفجم عنه ضرر يذكر ، وهو فى الوقت نفسه
إعلاء لا بأس به للفرائز الوحشية فى الكيان البشرى ، والخطأ هنا فى هذه
الأوضاع هو أن مثل هذا النشاط يشغل حيزاً ضيقاً أو جزءاً يسيراً من حياة الرجال
والنساء لا أن هذا النشاط نفسه وفى أشكاله السالفة الذكر يعتبر أمراً ضاراً .

ونجد فيما عدا الحرب أن المدنية الحديثة فى كل جهودها تستهدف الأمن
والطمأنينة ، ولكنى لست على ثقة من أن استبعاد الخطر معناه توافر أسباب
السعادة ، وهنا أورد عبارة وردت فى كتاب السير آرثر كيت « نظرية جديدة
فى التطور البشرى » .

إن الذين أتيتهم لهم فرصة زيارة الشعوب التى تخضع « لسلطان العدل
الجائر » يتحدثون عن السعادة التى يشعر بها الأهالى فى ظل هذا النظام ، مثل ذلك

قول فرايستاارك عن السكان في جنوب شبه جزيرة العرب : « حين جيت خلال ذلك الجزء من البلاد الذي لا يتمتع بالأمن والطمانينة وجدت أناسا رغم أنهم يندبون حظهم من هول ما يلقون من تدليس وإيقاع وتلصص إلا أنهم مع ذلك على شيء كثير من البشر يشعرون بلذة الاستمتاع بالحياة ، مثلهم في ذلك مثل أية أمة تعيش على سطح الأرض » ولفرايستاارك تجربة شبيهة بهذه في زيارتها للسكان الأصليين باستراليا حيث تقول « إن المواطن الذي يعيش عيشة الوحشية في هذه الأنحاء يتعرض لخطر دائم ، إنه عرضة للأرواح الشريرة في كل مكان وهو مع ذلك فرح مستبشر عطوف كل العطف على أولاده شفق بوالديه حتى شيخوختهما » ، وهنا آتى بمثل ثالث من هنود أمريكا الذين عاش بينهم الدكتور لوري سنين عديدة وهم يعيشون الآن عيشة الأمن والطمانينة باعتبارهم قوى احتياطية للطوارئ .

يقول الدكتور لوري : « سل أحدا منهم ، هل يريد أن يحيا حياة الطمانينة بالشكل الذي يحياه الآن ؟ أو هو يفضل حياة تكثفها الخطورة كالحياة القديمة ؟ وسيجيبك على الفور : لا ؛ بل حياة الخطورة على النحو القديم ، فلطالما اقترنت بالجد ! ... » ، والذي أريد أن أنهى إليه من هذا كله هو أن ظروف الحياة القاسية التي عرضت لوصفها هي بنفسها تلك الظروف التي عاش فيها الإنسان إبان المراحل الأولى للتطور الإنساني ، بل هي بنفسها الظروف التي شكلت طبيعة الإنسان وأخلاقه ، تلك الظروف التي بررت أساليب مختلفة ، منها الأخذ بالتأمر .

وإنك لتجد في هذه المعاني التي أوردناها لك من علم النفس الإنساني ما يفسر — في اعتقادي الشخصي على الأقل — الكثير من الظواهر التي أدهشتني عند أول تجربتي لما في عام ١٩١٤ ، منها أن كثيرا من الناس يشعرون

بالسعادة في وقت الحرب أكثر من شعوره بها في وقت السلم بشرط ألا يتعرض هؤلاء لويلات الحرب بصفة مباشرة أو ترهقهم مخاطرهما إلى حد يتجاوز احتمالهما . قد تغدو الحياة الهادئة عبئا ثقيلا لا يحتمل . والحياة البعيدة عن المغامرات التي يحياها مواطن دمث الأخلاق لقاء معاش متواضع يستحيل عليها أن تشبع عنصر المغامرة فيه ، كما كان شأن الإنسان منذ أربعمائة ألف عام ، إذ أشبع هذا العنصر بالبحث عن الطعام ، أو ببتز رأس عدوه ، أو الهرب من الوحوش السكاسرة . والحرب إن أقبلت ربما زينت لموظف البنك الهرب إلى الميدان يعمل فيه كجندى فدائي ، ليوقن في آخر الأمر أنه يحيا الحياة التي تريدها له الطبيعة ، أو أنه ميسر لذلك العمل . ولكننا نجد من سوء الحظ أن العلم قد وفر لنا تلك الأداة القوية الضخمة التي تستطيع إشباع غرائز العيث فينا ، وإذن لو تركت هذه الغرائز على سجيبتها لأصبحت عديمة الجدوى من الناحية التطورية ، بعكس ما كانت عليه في العصر الذي عاش فيه الإنسان في قبائل صغيرة ممزقة الأوصال . ولنعلم أن مشكلة مهادنة العناصر الهدامة أو الغرائز الوحشية في التكوين الإنساني لم تلق دراسة كافية ، ولكنها تصبح مسألة ملحة كلما خطلت البشرية خطوات واسعة صوب التقدم العلمي الفني ، وإنه لما يبعث على الأسف أن نجد أن الأساليب الفنية العلمية قد تقدمت صوب الهدم تقدما سريعا لا مثيل له في تقدمها صوب البناء ، وتلك هي الظاهرة التي نتبينها من الناحية البيولوجية . لقد أصبح الرجل الواحد يستطيع في مدى برهة من الزمن أن يقتل خمسمائة ألف نفس ، ولكنه لا يستطيع أن ينجب أطفالا بشكل أسرع مما كان ينجب في أيام أسلافنا المتوحشين . ولو أن الرجل استطاع أن ينجب خمسمائة ألف طفل بالسرعة التي يستطيع بها القضاء على خمسمائة ألف نفس باستعمال القنبلة الذرية لسكان لنا — ولو بأهظ الأثمان — أن نترك المشكلة البيولوجية

لتنازع البقاء ، وبقاء الأصلح ، ولكن الأداة التي كانت فعالة في التطور في الماضي لا يمكن أن يعتمد عليها في الزمن الحديث .

يتضح من هذا أن مشكلة المصلح الاجتماعي لا تنحصر في البحث عن مسائل الأمن والطمأنينة فقط لأن هذه المسائل حتى لو توفرت لن تشبع النفس الإنسانية الإشباع المنشود . وهنا يذهب هذا الأمن وهذه الطمأنينة أدراج الرياح طمعاً في المجد الذي يقترن بالمغامرات ، فالمشكلة إذن تنحصر في الجمع بين اثنين : أولهما شعور بالأمن إلى الحد الضروري لبقاء النوع وثانيهما الإبقاء على لون من المخاطر والمغامرات والصراع يتفق مع الحياة المتمدنة ، وإذا ما كنا بصدد أية جهود تبذل في سبيل حل هذه المشكلة فعلياً أن نتذكر دائماً أسلوب حياتنا وأنظمتنا أو أوضاعنا وما اكتسبناه من معرفة وأنه بالرغم مما طرأ على هذه كلها من تغيير ، إلا أن الغرائز البشرية سيان منها الخير والشر لا زالت على ما هي عليه منذ الوقت الذي بلغ فيه المبح عند أسلافنا مبلغ حجمه الحالي ، ولست أعتقد أن التوفيق بين الغرائز البشرية الأولى وأوضاع المدنية الحديثة أمر غير ممكن كما أن الدراسات التي قام بها علماء الإنسان أثبتت ما أودع في الإنسانية من مقدرة كبرى على تكيف طبيعتها تبعاً لختلف الأوضاع المتمدنية ولكن هذا التوفيق لا يمكن في اعتقادي أن يتحقق عن طريق استبعاد غريزة واحدة من الغرائز الجوهرية في الكيان الإنساني . إن الحياة التي تعوزها روح المغامرة قد لا تبعث على القناعة ولكن الحياة التي تستعمل المغامرة في أى شكل من الأشكال أو صورة من الصور لا بد وأن تكون قصيرة .

وربما كان جوهر هذا الموضوع الذي أعرض له هو ما جاء على لسان الهندي الأحمر الذي اقتبس من أقواله آنفاً وهو الذي يشعر بالأسف على الحياة القديمة لأنها كانت على حد تعبيره « تقترن بالمجد » ولا جدال في أن كل فرد

نشيط يطعم في شيء اسمه « الجذ ». وهناك من الناس من يستطيع الوصول إليه — كمنجوم السينما وكبار الرياضيين وقواد الحروب ، وكذلك نفر قليل من رجال السياسة ، ولكن هؤلاء أقلية في حين أن الأغلبية تتلهى بأحلام اليقظة — أحلاماً خاصة بالسينما وقصص مغامرات الحرب أو مجرد التخيلات الفردية حين يتصور الفرد مبلغ قوته ، وأنا لست كهؤلاء الذين يعتقدون أن أحلام اليقظة هذه شر لا خير فيه لأنها في الواقع عنصر جوهرى من التخيل الإنسانى ، ولكن إذا ما عاش الإنسان حياة طويلة ثم أعوزه السبيل أو أخفق في أن يصل بين هذه الأحلام وعالم الحقيقة غدت هذه الأحلام عبئاً ثقيلاً مرهقاً بل خطراً إلى حد قد يورث الجنون . قد يكون من الممكن حتى وقتنا هذا وفى وسط هذا العالم الآل ، أن نجد لونا من النشاط فيه تنفيس عن هذه الغرائز التى تنشط فى دنيا الأحلام ، وأجد من مصلحة الاستقرار فى هذا العالم أن نأمل فى إمكان تحقيق هذا وإلا فلا مناص من ظهور فلسفات عدة بين ساعة وأخرى وستستهدف هذه كلها بحق أعز تراث خلفته المدنية . فلو كان لنا أن نتفادى هذا لوجب أن نجد الغرائز الوحشية فيها مخرجاً لا يتعارض مع الحياة المتمدنة ، وما يجب أن يشعر به الجار من السعادة حين يجد مقتنساً لغرائزه الوحشية أيضاً .

التماسك الاجتماعى والحكومة

إن الأداة الأولى للتماسك الاجتماعى — تلك الأداة التى لازالت تعمل عملها فى الشعوب البدائية — كانت تحدث أثرها عن طريق ما يمكن أن يندرج تحت علم النفس الفردى بلا احتياج لأداة أخرى يمكن أن نطلق عليها كلمة «حكومة» ، ولا جدال فى أنه كانت هناك تقاليد قبلية فرضت طاعتها على الجميع ولكن يجب أن نفترض عدم وجود وازع يحفز الناس على العبث بهذه التقاليد وكذلك عدم الحاجة إلى حكام أو نظام بوليسى يفرض هذه التقاليد فرضا . أما عن السلطة فالذى حدث فى العصر الحجري القديم ، هو أن القبيلة كانت تعيش فى حالة يمكن الآن أن نسميها فوضى لا ضابط لها ، ولكنها فوضى تختلف فى ماهيتها عن فوضى المجتمعات الحديثة ، والسبب فى ذلك راجع إلى أن الفرائز الاجتماعية تهيمن هيمنة مطلقة على تصرفات الأفراد ولكن الناس فى العصر الحجري الجديد كانوا على النقيض من هذا ، فكانت لديهم حكومة وسلطات تستطيع فرض الطاعة والتعاون الإجبارى على نطاق واسع . كل ذلك واضح فى إنتاجهم لأن التماسك الاجتماعى فى شكله المتواضع إبان القبيلة الصغيرة لم يكن يستطيع بناء الأهرام . أما عن اتساع رقعة الجماعة ونموها فقد كانت الحرب هى السبب الرئيسى فى هذا النمو وتفصيل ذلك أن الحرب التى تستهدف الإبادة قد تنشب بين قبيلتين فتنتصر واحدة وتمحق أخرى ، ويكون من نتيجة استيلاء الأولى على أرض جديدة أن يزداد عدد أفرادها . أضف إلى ذلك أن الحرب طالما كانت فرصة للاتحاد بين قبيلتين أو أكثر . فإذا ما ظل خطرهما ماثلا قائما فترة طويلة تحول هذا الاتحاد

إلى اندماج ، ومن ثم تتسع رقعة الجماعة إلى حد يتعذر معه على الأفراد أن يعرف بعضهم بعضا ، ويصبح من الضروري ابتكار أداة يتوصل بها إلى قرارات إجماعية ، وتلك هي الأداة التي تتطور شيئا فشيئا حتى تتبلور في ذلك الشكل الذي نسميه الآن « الحكومة » ، ومتى قامت الحكومة كان معنى ذلك أن فريقا من الناس يتمتع بسلطة لا يتمتع بها غيره ، وأن ما يمارسه هذا الفريق الأول من سلطة يتوقف في الواقع على حجم الجماعة التي تخضع لهذا الحكم . يستقيم ذلك أن حب الحكم لا بد وأن يشير في نفوس الحكام الرغبة في الحرب وهي رغبة تقوى كلما انتهى الأمر إلى تحويل الجماعة المغلوبة إلى عبيد تعمل في الأرض بدلا من إبادةها . ونجد على هذا الأساس ، وفي وقت مبكر جداً ، أن ثمة جماعات قد نشأت حيث كانت الغرائز البدائية التي تنشط صوب التعاون الاجتماعي لا زالت قائمة ، ولكن قوة الحكومة كانت العامل الأكبر في تدعيم مثل هذه الغرائز عن طريق معاقبة الخارجين عليها ، وإنك لن تجد في أقدم الجماعات البشرية وأعنى بها مصر في التاريخ القديم ملكا يمارس السلطة المطلقة على شعب كبير يخضع له باستثناء عنصر واحد ، هو القساوسة أو الكهنة بالإضافة إلى شعب يدين بالخضوع لكل الخضوع للنتاج الذي يستطيع أن يستغله في القيام بمشروعات الدولة الهامة ، مثل ذلك بناء الأهرامات ، والذي يحدث في مثل هذه الجماعة هو أن أقلية صغيرة على رأس الطبقات التي يتألف منها المجتمع — تتألف من الملك والأرستقراطية والكهنة — هي التي تعوزها الأداة النفسية اللازمة للتماسك الاجتماعي ، وفيما عدا هذه العناصر ، فالطاعة مكفولة من جانب الشعب . ولا جدال في أنه كانت هناك طبقات لا تشعر بالسعادة في ظل هذا النظام ربما كانت الأغلبية ، وذلك ما نستطيع أن نتبينه من الصورة التي وردت في سفر

الخروج ، ولكننا هنا بصدد قاعدة عامة هي أنه في حالة عدم الخوف من عدوان خارجي ، لم تكن حالة البؤس هذه لتحول بين الدولة وبين الثراء ، كذلك لم تحرم الحكام لذة الاستمتاع بالحياة . كذلك لا بد أن تكون هذه الصورة التي أوردناها قد بقيت فترة طويلة من الزمن في الأصقاع التي نسميها الآن الشرق الأوسط ، وكانت (من الوجهة النظرية) تستمد بقاءها من سلطان رجال الدين ومن قدسية الذات الملكية فلقد اقترنت عدم الطاعة بالكفر أو الزندقة ، وكان الاعتقاد أن العصيان مجلبة لغضب الآلهة ، وطالما اعتقدت السلطات العليا في هذه الأقاليم فإن سواد الشعب يمكن أن يدرب كما تدرب الحيوانات .

والغريب في الأمر أن الشعوب المقهورة طالما أظهرت نحو سادتها الغزاة ولاء جماً غير زائف ، وتلك هي الظاهرة التي اقترنت بمعظم انتصارات روما حتى أنه في القرن الخامس حين عجزت روما عن السيطرة على شعوبها وإرغامها على طاعتها بقيت بلاد الغال على ولائها للأباطورية . ولقد كانت كل الدول الكبرى في العالم القديم مدينة بوجودها للقوة الحربية ، واسكن الأغلبية الكبرى منها كان في مقدورها لو كتب لها البقاء أن تخلق شعوراً بالتمسك بنفساب في مجموعة الشعوب الخاضعة لها رغم ما أبدته بعضها من مقاومة جديده في وقت انضمامها . ونجد نفس هذه الظاهرة تتكرر في نشأة الدول الحديثة إبان العصور الوسطى لأن إنجلترا وفرنسا وأسبانيا أصبحت قوميات موحدة نتيجة للانتصار الحربي الذي أحرزته أحد حكام الأقاليم التي استعالت فيما بعد إلى أمة موحدة .

ولقد كتب على كل الشعوب في التاريخ القديم ما عدا مصر أن تئن تحت عبء عدم الاستقرار لأسباب فنية في الغالب ، وما دامت السرعة كلها كانت مقيسة بسرعة الحصان الذي لم يوجد أسرع منه فطبيعي أن يكون من الصعب

على الحكومة المركزية أن تبسط يدها على المحاكم والفنائل الذين كانوا على استعداد للثورة . طالما كانوا قادرين على اكساح الأباطورية بأكلها تارة والاستقلال بحكم أجزاء منها تارة أخرى . لقد حكم الإسكندر واثيلا وجفكيرخان امبراطوريات شامعة انهارت عند موتهم — امبراطوريات كانت تتوقف وحدتها على هيبة غزاتها الفاتحين — ولم تكن تلك الإمبراطوريات المختلفة تقوم على وحدة نفسية ولسكنها قامت على أساس وحدة خلقها القوة ، وكان مسلك روما خيراً من هذا لأن المدنية الإغريقية الرومانية كانت شيئاً يقدره قدره الفرد المتعلم بل كانت مثلاً أعلى بالقياس إلى وحشية القبائل التي تقطن خارج الحدود . وحتى اختراع الأساليب الفنية الحديثة كان من العسير السيطرة على أجزاء أية إمبراطورية ما لم تكن الطبقات العليا للمجتمع على سعة تستشعر عاطفة الوحدة فيما بينها ، على أن الطريقة المفتحة لتقنية مثل هذا الشعور ، لم تكن من الواضح بالشكل الذي نفهمه الآن . وإذن كان العامل النفسي الأساسي الفعال في إحداث التماسك الاجتماعي لا زال محفوظاً بقيمته رغم أنه كان محتاجاً إليه في الأقلية الحاكمة فقط . أما في الجماعات الكبيرة فإن ما امتازت به هذه ، وأعني القدرة على تعبئة الجيوش الجارية ، كانت تقابله سيئة أخرى هي أن تحريك الجيوش من جزء إلى آخر في الإمبراطورية كان يتطلب وقتاً كبيراً بالإضافة إلى عجز الحكومة المركزية عن اكتشاف الوسائل الكفيلة بقمع العصيان في الجيش . ولقد بقيت تلك الظروف إلى حد ما حتى وقتنا هذا ، لأن عدم توافر هذه الأساليب التي تكفل سرعة الحركة هو السبب في ضياع ممتلكات إنجلترا وإسبانيا والبرتغال في نصف الكرة الغربي ، ولكن باختراع البخار والقفاراف أصبح حكم الأجزاء النائية ، أو تملكها أسهل من ذي قبل . وكذلك الحال منذ انتشار

التعليم العام ، فقد أصبح من السهل استحداث الولاء الزائف بقدر متفاوت من حيث القوة بين عدد ضخم من السكان .

ولم يقتصر أثر التقدم الفنى الحديث على تهيئة العامل النفسى أو إعداده للاستجابة لداعى التماسك الاجتماعى ، ولكنه جعل اتساع رقعة الجماعة ونموها أمراً لا مفر منه ، سواء كان ذلك من الوجهة الاقتصادية أو من الوجهة الحربية .

ولست أعتزم هنا التعرض لفوائد الإنتاج على نطاق واسع لأنه موضوع قديم مطروق لا محل للخوض فيه ، والكل على بينة من أن فوائده قد أدلى بها دفاعاً عن ظاهرة التماسك وتدعيمها بين شعوب أوروبا الغربية . ولقد استطاع النيل منذ العصور الأولى استحداث هذا التماسك فى أنحاء المملكة المصرية كلها ، لأن الحكومة التى تسيطر على مصر العليا وحدها تستطيع أن تعبث بمخصوصية مصر السفلى ، ومع ذلك لم يكن هناك تقدم فنى فى هذه الأصقاع ، ولكن السلطات فى وادى النيل والتنسى والطريق المسائى الذى اقترح فى سنت لورنس ، وأمثال هذه المشاريع إن هى إلا جهود علمية أو امتداد لهذه الجهود التى تستغل الأنهار فى إحداث التماسك بين المجتمعات . والمحطات الكهربية التى تقوم بتوزيع الكهرباء على أصقاع شاسعة أضحت من الأهمية بمكان ، وتزداد قيمتها كلما اتسعت المساحة ، وعلى العكس من ذلك فى المساحات القصيرة .

ولو أتيح للطاقة الذرية (وهو أمر محتمل) أن تستغل استغلالاً عملياً فى أصقاع شاسعة على نطاق واسع ، لسكان فى ذلك زيادة كبيرة لتلك المساحات المنتجة التى تدخل فى نطاق التوزيع . والواقع أن كل هذه التطورات الحديثة من شأنها أن تمكن للسلطات فى المجتمعات الكبيرة من السيطرة على حياة الأفراد ، تلك السلطات التى تدير المنظمات الكبرى . وفى نفس الوقت تصبح المنظمات الكبرى القليلة العدد أكثر إنتاجاً وقيمة من منظمات صغرى أكثر منها عدداً ،

وما دمنا بصدد هذه المنظمات الضخمة ، اقتصادية كانت أو سياسية ، فنحن لا نستطيع أن نقبل أية حدود تقف عندها مرآيا هذه المنظمات ، اللهم إلا حدود هذا الكوكب الأرضي وحده .

والآن أعرض في صورة عابرة لنفس هذه التطورات التي قامت على أكتاف الحكومة ولكنني أعالجها عن طريق آخر . وتفصيل ذلك أن الرقابة الحكومية على حياة أعضاء الجماعة اختلفت باختلاف مراحل التاريخ اختلافاً لم يكن لينصب على تلك المساحات الخاضعة للحكومة فحسب ، ولكنه تناول التدخل القوى من جانب الحكومة في حياة الأفراد . وكلمة « مدنية » بمدلولها الذي نألفه بدأت بقيام إمبراطوريات ذات طابع معين محدود ، أهمها مصر وبابلليون ونيينوى وتجد من نفس هذا اللون إمبراطوريات الأزتيك Azte والانسكاس Anca وفي هذه كلها نجد أن الطبقة العليا كانت في أول الأمر تتميز بشيء كثير من الابتكار الشخصي ، في حين كانت هذه الظاهرة لا وجود لها في السواد الأعظم من السكان العبيد الذين أصبحوا رعايا بحكم الغزو والاستعمار ، وفي ظل هذا النظام استطاع القساوسة أن يجدوا السبيل إلى التدخل في الحياة اليومية للأفراد إلى حد بعيد ، وكان الملك يتمتع بسلطان مطلق ، إلا في الشؤون الدينية ، كما كان في استطاعته أيضاً أن يحشد القوى كلها في حروبه الخاصة . نريد أن نقول : إن قدسية الملك واحترام رجال الدين يرجع لهما الفضل فيما نعم به المجتمع من ثبات واستقرار على نحو ما حدث في مصر التي كانت أكثر المجتمعات ثباتاً واستقراراً على ما نعلم ، ولكن هذا الاستقرار اشترى بثمن باهظ هو القسوة . وبلغ الجود بهذه الإمبراطوريات القديمة حداً جعلها تعجز عن مقاومة العدوان الخارجي فقصت عليها الفرس كما قصت الإغريق على الفرس في نهاية الأمر .

وكان الفينيقيون قد بدءوا لونا جديداً من ألوان المدنية ، فتمهده الإغريق

حتى بلغوا به مبلغ السكال ، ذلك هو قيام المدينة الحكومية City State التي
أسست على التجارة والقوة البحرية . ولقد اختلفت هذه المدن الحكومية فيما
بينها اختلافاً كبيراً فيما منحه من حرية للأفراد . لقد أبقي على قسط كبير من
الحرية الفردية في الأغلبية العظمى من هذه المدن إلا في اسبرطة التي ضنت على
الرايا بها ، فلم تمنحهم إلا قدرأ يسيراً منها هو الحد الأدنى ، ومع ذلك خضعت
هذه المدن لجبروت الحكام الطغاة ، وبقي النظام الاستبدادي هو السائد فيها
في فترات طويلة تخفف من حدته الثورة أحياناً ، ولم تكن الثورة في المدينة
الحكومية أمراً عسيراً ، بل لم تكن لتكلف المتذمرين أكثر من البعد أو الرحيل
إلى مسافة بضعة أميال ، حتى يصبح هؤلاء في خارج حدود الحكومة التي أعلنوا
الثورة عليها ، وإذا كان العداء في الغالب محمداً بين هذه المدن الحكومية
بعضها البعض ، فمن الطبيعي أن يلقي الثوار عطفاً وتعظيماً من جانب مدن حكومية
أخرى غير مدينتهم ، ومعنى هذا أن العصر الإغريقي العظيم شاهد حداً من
الفوضى لم تكن لتعمله العقلية الحديثة بحال من الأحوال ، ولكن رعايا المدينة
الحكومية على وجه الإطلاق حتى الثوار في وجه الحكومة الشرعية احتفظوا
بلون من الولاء امتسأته هذه النفسية البدائية في هذا العهد . لقد أحبوا مدينتهم
حباً يفيض بالولاء الذي قد تعوزه الاستنارة ولكنه يفيض بالعاطفة . وفي اعتقادي
أن العظمة الإغريقية المثلة في الإنتاج الفردي ظاهرة شديدة الارتباط بالإخفاق
في ميدان السياسة ، لأن قوة العاطفة الفردية كانت في الواقع أساساً للإنتاج
الفردى وسبباً في الإخفاق في تحقيق الوحدة الإغريقية ، ومن أجل هذا خضع
الإغريق لنير مقدونيا أولاً وروما ثانياً .

وفي الوقت الذي كانت تنسم فيه الإمبراطورية الرومانية أبقت على شيء
كثير من الاستقلال الفردي والإقليمي في المقاطعات ، ولكن الحكومة نجحت

بعد أغسطس في تحقيق السيطرة على الشعوب إلى حد كبير ، وفي النهاية — نتيجة لقسوة الضرائب — تسببت الحكومة في إخفاق النظام بأ كمله إخفاقاً شمل الجزء الأكبر من تلك المساحة التي كونت الإمبراطورية وقتئذ ، ومع ذلك لم تخف حدة هذه السيطرة فيما تبقى من أجزاء الإمبراطورية ، وإنما كان الاعتراض على هذه الرقابة الصارمة أكثر من أى شيء آخر هو السبب في أن غزو جستنيان لإيطاليا وأفريقيا مرة ثانية كان غزواً موقوتاً لا استقرار له لأن هؤلاء الذين رحبوا بجنوده في مبدأ الأمر أملاً في خلاصهم من الوندال والقوط لم يلبثوا أن جزعوا حين فوجئوا بحيش من جبهة الضرائب . وقضى بالقشل على محاولة روما في توحيد العالم المتمدين ، ولعل السبب في ذلك راجع إلى أنها ، لبعدها ولأنها دولة أجنبية ، عجزت عن أن توفر أبسط قسط من السعادة التي تتطلبها الفريضة حتى لهؤلاء الذين أثروا من رعاياها . وكانت القرون الأخيرة من حياتها تنطق بروح التشاؤم العام الشامل وفقدان القوة . فاعتقد الناس ألا قيمة للحياة هنا على هذه الأرض ، وهذا هو الشعور الذي استغلته المسيحية في تحويل الأنظار والأمل إلى الاستمقاع بالعالم الآخر بعد الموت .

وبانهيار روما خضع الغرب لتغيير شامل . فتوقفت التجارة نهائياً وتلاشت عظمة تلك الطرق الرومانية العظيمة ، وانصرف صفار الملوك إلى محاربة بعضهم بعضاً . فحكوا الأقاليم الصغيرة بقدر استطاعتهم في الوقت الذي كان يقتم عليهم فيه علاج فوضى الارستقراطية التيوتونية الماثرة ، والمقت من جانب فئة مكتئبة هي الشعوب التي اكتسبت الجنسية الرومانية . أما الرقيق في شكله الواسع فقد اختفى من عالم المسيحية الغربية ، ولكن حل محله نظام المبيد ، وبدلاً من الاعتماد على الأساطيل الكبيرة التي كانت تنقل القمح من إفريقيا إلى روما استطاعت الجماعات الصغيرة ، رغم ضعف الاتصال بينها اتصالاً خارجياً لا يكاد

يذكر ، الاعتماد على إنتاج أراضيها . كانت الحياة عابسة قاسية ، ولكنها كانت خالية من ذلك القصور المحزن واليأس الذي بدأ في أخريات أيام الإمبراطورية الرومانية ، وقد كانت ظاهرة الخروج على القانون مفسية إلى الحد الأقصى في طوال العصور الوسطى والعصور المظلمة . فلم يكن بد لكل عاقل من حماية القانون والذي حدث بالتدريج هو أن ذلك العنف الذي أثاره العيب بالقانون استحدث قدراً من النظام فمكن لعدد من عطاء القوم الذين استطاعوا أن يقيموا على أنقاض القديم مدينة جديدة .

ومنذ القرن الخامس حتى وقتنا هذا ، والحكومة تبسط سلطانها على الفرد في ازدياد متواصل ، ويمكن تعليل هذا باختراع البارود في أول الأمر . وكما أن العقلاء من الناس في العهود الأولى للفوضى انصرفوا لعبادة القانون ، فكذلك تراه ينصرفون لعبادة الحرية في الوقت الذي أخذ فيه سلطان الدولة في الازدياد ولقد شاهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر نجاحاً ملحوظاً في بسط سلطان الدولة إلى الحد الذي كان لازماً لحفظ النظام مع الإبقاء على قسط من الحرية للرعايا الذين لم يكونوا من الطبقة الدنيا ، ويبدو مع ذلك أن الدافع نحو الحرية كان في هذه الفترة قد فقد الكثير من حماسه بين المصلحين ، واستبدل به حب المساواة — تلك الروح التي أثرت عن طريق الثراء والقوة المقترنين بنشأة فئة جديدة تتألف من أقطاب الصناعات الذين لم يكن لهم أي حق تقليدي في السيادة ، أضف إلى ذلك أن التكاليف أو الأمانة التي فرضتها الحرب العامة قد علمت كل فرد أن نظاماً اجتماعياً ضيق الحدود ، هو ألزم للبلاد من ذلك النظام الذي ارتضاه أسلافنا .

وهناك ظاهرة تبدو في آفاق واسعة من سطح الكرة الأرضية — ظاهرة لا تختلف في حقيقتها عن النظرية المصرية القديمة القائلة بالملكية المقدسة —

ملكىة تخضع لطبقة جديدة من رجال الدين . نعم لم تنتشر هذه الظاهرة في الغرب
انتشارها في الشرق ، ولكنها مع ذلك سارت فيه شوطاً بعيداً كان خليقاً أن
يبعث الدهشة في إنجلترا وأمريكا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ذلك أن
قوة الابتكار الفردى أصبحت مغلولة إما بتأثير الدولة أو بتأثير الاتحادات القوية
وكان في ذلك من الخطر ما فيه . إذ قد ينجم عنه ما نتج في روما القديمة من روح
الفتور والإيمان المطلق بالقضاء والقدر ، وكلاهما ضربة قاضية على حياة تفيض
بالنشاط ، وإنى ألتقى سيلاً من الخطابات لا ينقطع يكتب فيها أصحابها ما يلى :
« أرى أن العالم قد وصل إلى حالة سيئة ، ولكن ماذا يستطيع الشخص الضعيف
أن يصنع ؟ لقد أصبحت الحياة والملكية قصراً على نفر قليل يستطيع تقرير
الحرب والسلم ، وكذلك النشاط الاقتصادى على نطاق واسع بات يهيمن عليه
هؤلاء الذين يبدعهم مقاليد الحكم في الدولة أو في الاتحادات الكبرى ، وحيث
توجد ديمقراطية اسمية . فإن القدر الذى يساهم به الفرد في ميدان السياسة أصبح
من الضآلة بحيث لا يكاد يذكر — أليس الأجدى في مثل هذه الظروف أن
نقاسى المساهمة في النشاط العام ، ونختلس من اللذة بقدر ما يسمح به الوقت ؟ »
والحق الذى يقال هو شعورى بأن الإجابة على مثل هذه الخطابات أمر عسير
في حين أن الحالة النفسية التى تسمح بكتابة هذا تتعارض مع الحياة الاجتماعية
السليمة . الواقع أن الحكومة ما دام المجتمع قد تضخم إلى هذا الحد ، لا بد
وأن تتسع الهوة بينها وبين الشعب المحكوم حتى تفقد أداة مستقلة بنفسها حتى
في ظل الديمقراطية ، ولست أدعى لنفسى حق معرفة العلاج الناجم لهذه الحالة
السيئة ولكنى أعتقد أنه من المهم أن نعترف بوجودها ونخفف من وطأتها بما
يمكن أن نكشف عنه من أساليب .

والأداة النفسية الغريزية التي كانت عاملاً في إحداث التماسك الاجتماعي ونعني بها الولاء للقبيلة الصغيرة الحجم التي يعرف أعضاؤها بعضهم بعضاً شيء يختلف كل اختلاف عن نوع الولاء للدولة الكبيرة التي خلفت هذه القبيلة في العصور الحديثة . ولو فرض وكانت هناك بقية باقية من هذا الولاء القديم لا بد وأن تختفي في ظل التنظيم الجديد للعالم ذلك التنظيم الذي أملاه الخطر المحدق بالبشرية اليوم . بمقتضى أن يشعر الإنجليزي أو الإسكتلندي بشيء من الولاء الغريزي نحو بريطانيا ، وهو يعلم ما كان شكسبير ليقوله في هذا الموضوع ثم هو على بينة من أنها جزيرة لها حدودها الطبيعية البحتة ، وهو يعلم هذا كما يعلم تاريخ إنجلترا وما يقترن به من فخار على الأقل ، وهو في الوقت نفسه يعلم أن الناس في هذه القارة يتكلمون اللغات الأجنبية ولكن لو أن الولاء لإنجلترا لا بد وأن يستبدل بالولاء لاتحاد الغرب لوجب أن تكون الناس على بينة من ثقافة غربية بوصفها وحدة قائمة بذاتها تسمو على الحدود الإقليمية أو تخطاها لعالم أوسع لأننا لو صرفنا النظر عن هذا الاعتبار لما كان هناك غير وازع نفساني هو الذي يكفل تحقيق الهدف السالف الذكر وهو الخوف من عدو خارجي ، ولكن الخوف وازع سلبي لا يلبث أن يختفي في ساعة النصر ، وإذا ما قورن هذا الازع بالحب الذي كان يشعر به الإغريق نحو مدينته الحكومية لبدا ما ينطوى عليه من وهن ولظهر جلياً أن الولاء المؤسس على الخوف المجرد قل أن يؤثر على غرائز الناس وعواطفهم في حالة عدم وجود خطر محقق بهم وشيك الوقوع .

والحكومة منذ الماضي البعيد الذي نشأت فيه وظيفتان واحدة إيجابية وأخرى سلبية . فالوظيفة السلبية هي تحریم استعمال القوة الفردية وحماية الحياة والملكية بالإضافة إلى سن قانون العقوبات وتنفيذه ، ولكن إلى جانب هذه كان للحكومة هدف إيجابي هو تيسير السبل نحو تحقيق تلك الرغبات التي يمكن

أن توصف بأنها رغبات الأغلبية العظمى ، وقد كان هذا الهدف الإيجابي للحكومة في كل العصور متصلا بالحرب فلو كان في حد المستطاع قهر عدو والاستيلاء على أراضيه لكان في ذلك منفعة مادية لكل فرد من أفراد الأمة المتحصرة تحتلف باختلاف الأفراد ، ولكن الذي حدث الآن هو أن تلك الوظائف الإيجابية للحكومة تطورت أو اتسعت إلى حد كبير ، فنجد أولاها التعليم الذي لا يستهدف الحصول على مؤهلات علمية فقط وإنما يستهدف إلى جانب هذا إشعار النفوس بالولاء تجاه سلطات معينة بالإضافة إلى تربية العقيدة أو سلسلة من العقائد في نفوس الرعايا ، ونقصد بهذه العقائد تلك التي ترغب فيها الدولة ثم يليها في المرتبة الثانية العقائد التي يدين بها رجال الدين فيصبح لزاما على الأفراد الاعتقاد بها في أوضاع خاصة .

وتأتى بعد ذلك مشروعات صناعية ضخمة ، والذي نلاحظه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تحاول جهد الطاقة تحديد النشاط الاقتصادي للحكومة هو أن الرقابة الحكومية على مثل هذه المشروعات في ازدياد مستمر وفيما يخص بالمشروعات الاقتصادية هناك فارق بسيط من الوجهة النفسية بين المشروعات التي تحتضنها أو تديرها الحكومة ، وتلك التي تقوم على أكتاف الاتحادات الشعبية الكبيرة وفي أي الحالتين توجد حكومة بعيدة عن حكم الرعايا بطريق مباشر وتلك هي الحقيقة الواقعة وإن لم تكن مقصودة بالذات . يستتبع هذا أن أعضاء الحكومة فقط بوصفهم أعضاء في الدولة أو في اتحاد صناعي كبير هم الذين في مقدورهم أن يحتفظوا بمعنى الابتكار الشخصي . ولا جدال في أن هناك من جانب الحكومات ميل إلى اعتبار المساهمين في النشاط الحكومي بمثابة آلات حكومية تتفاوت من حيث القيمة وبعبير آخر يعتبر هؤلاء كوسيلة لا بد منها لهدف معين ، على أن خلق الرغبة في التعاون السهل السلس ظاهرة تزداد وضوحا

بازدياد المؤسسات الصناعية وتضعفها ، وإذن فيها انقياس من عدد هؤلاء الذين يمارسون حق الابتكار الفردي ، وثمة ظاهرة أخرى هي أسوأ من هذا كله نستطيع أن نتبينها تبعاً لوجهة النظر التي ندافع عنها تلك هي النظام المعمول به في نطاق واسع في بريطانيا حيث نجد هؤلاء الذين يمارسون حق الابتكار الاسمي يخضعون لنظام الخدمة المدنية التي تمارس حق الإيقاف فقط ، ولا يجب عليها اقتراح المشروعات ، ومعنى ذلك أنها اكتسبت تلك النفسية السلبية فأصبح من شأنها خلق العوائق بصفة دائمة ، وهذا نظام يورث اليأس في نفس العامل النشيط ولا بد أن يتسرب الفجور والاستهتار إلى نفس كل عامل كان يحتمل أن ينتج في بيئة موفقة كذلك لا يحتمل في هذه الحالة أن تنشط الدولة تجاه القيام بوظائفها الإيجابية في حماس وقدرة ، ويحتمل أن تسفر دراسة اقتصاديات الحشرات عن أرباح ضخمة تتضامل أمامها الأرباح التي يحصل عليها الآن ، ولكن هذا قد يتطلب اعتماد مرتبات جيش عرمرم من علماء الحشرات في حين أن رأى الحكومة في الوقت الحاضر هو أن سياسة طموحة تستهدف استخدام الإخصائين في دراسة الحشرات يجب أن تطبق في شيء من الحذر والخوف ولسنا في حاجة إلى القول بأن هذا هو رأى طبقة من الناس اكتسبت العادة التي كثيراً ما نلاحظها في الذين تنقصهم الفطنة تلك هي العادة التي تأمرك « ألا تفعل كذا » من دون إدراك لما تنطوي عليه كلمة « كذا » هذه من ضرر أو نفع . نريد أن نقول إن مثل هذه المساوىء من العسير تفاديها حيث تكون الرقابة الحكومية بعيدة بل يحتمل أن تكون الرقابة أبعد من هذا في أية مؤسسة ضخمة جداً . وسأعرض في محاضرة تالية لما يمكن عمله ابتغاء تحقيق هذه المساوىء من غير انتقاص لتلك الفوائد الكبرى التي تعتبر بلا شك نقيجة للمنظيم على

نطاق واسع . قد تكون الاتجاهات الحديثة نحو المركزية بلغت من القوة حداً
تتمرد معه مقاومتها اللهم إلا إذا انتهت تلك السياسة إلى كارثة ينهار معها النظام
بأكمله على الفجوة الذي حدث في القرن الخامس وحينئذ لا مناص من عودة
الفوضى والفقر من قبل أن يقيس للبشرية مرة أخرى أن تحصل على ذلك
القسط من الحرية الشخصية التي تصبح الحياة بدونها جدياً لا طعم لها ، وإلى
لأمل أن تسير المسائل في غير هذا الاتجاه ، ولكن في الوقت نفسه لا جدال أنها
مُسوقة إليه إلا إذا استطعنا إدراك الخطر واتخاذ العدة التي تكفل درأه .

وفي هذا العرض الموجز للتغيرات المتصلة بعملية التماسك الاجتماعي في المراحل
التاريخية المختلفة نستطيع أن نقبين حركة ذات اتجاهين :

أما من حيث الاتجاه الأول فهناك نوع من التطور دورى أو متعاقب يعاود
الأوضاع بين مرحلة وأخرى — تطور من تنظيم مفكك بدائى يسير صوب
حكومية نظامية تبسط سلطانها على نطاق واسع وتتعهد تنظيم الجزء الأكبر
من حياة الأفراد ، حتى إذا بلغ هذا التطور مرحلة معينة في العصر الحديث
الذى شاهد زيادة في الثراء والطمأنينة مع الاحتفاظ بروح الحيوية والطموح
المتوارثتين من قسوة القرون الأولى ألغيت إنتاجاً ضخماً لا يلبث أن يسير بالمدنية
شوطاً بعيداً ، ولكن إذا ما اتخذت المدنية الجديدة طابعاً أو وضعاً معيناً لا تغير
فيه ولا تبديل ، وأتيح للحكومة الوقت الكافى لتركيز سلطتها ونشطت العادة
والتقاليد والقوانين صوب إيجاد اللوائح الدقيقة الصارمة للقضاء على هذا الطموح
لم يكن بد للمجتمع الذى نحن بصدده من أن يبتدىء مرحلة الجود ، سترى الرجال
حينئذ يتمشدقون بجهود أسلافهم ، ولكنهم يعجزون عن مجاراتهم . سيصبح
الفن تعبيراً عن اصطلاحات خاصة وسيختنق العلم تحت أقدام السلطات .

وهذا التطور الذى ينتهى بالأوضاع إلى شىء شبيه بهيكل عظمى أو ينتهى بها إلى الجود المطلق تعوزه الحياة ، هو ما نشاهده فى الصين وفى الهند ، وأرض الجزيرة ، ومصر وفى العالم الإغريقى الرومانى ، وإنما تنساق الأوضاع إلى هذه النهاية بفعل الفوز الخارجى ، وهناك أمثال قديمة تطبق على قتال الأعداء القدامى ، ولكن إذا ما ظهر عدو من طراز جديد ألغيت الجماعة القديمة ؛ وقد فقدت القدرة على تكييف نفسها تكييفاً يمكنها من التصرف طبقاً لأمثال جديدة يمكن وحدها أن تسيّر بالجماعة إلى بر السلامة ، ولو فرض — وهذا ما يحدث غالباً — أن الفزاة أقل مدنية من الشعب المغلوب لما توافرت لهؤلاء المهارة اللازمة لحكم امبراطورية واسعة أو الاحتفاظ بالتجارة على نطاق واسع ، والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هى تناقص عدد السكان ، وتناقص الوحدات الحكومية . ثم إضعاف لقوة الرقابة الحكومية ، وأخيراً يحدث بالتدريج تبعاً للأوضاع الجديدة التى تفتاوت من حيث العنصر أن تعود القوة إلى سابق عهدها ، وفى هذا بدأ حلقة أخرى جديدة . ولكن بالإضافة إلى هذه الحركة الدورية المتعاقبة ، هناك حركة أخرى تلك هى أن الدولة إذ تتركز فى قمة الدائرة لا بد وأن تمتد سيطرتها إلى بقاع لم تكن لتسيطر عليها فى مرحلة سابقة ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى هى ازدياد رقابة السلطات على الفرد زيادة لم تمنح لها فى حدود جماعة ضيقة . لقد كانت الأمبراطورية الرومانية أضعف من الأمبراطوريتين البابلية والمصرية كما أن امبراطوريات العصر الحديث أضعف من الامبراطورية الرومانية ، ولم يحدث فى التاريخ الماضى أن كانت هناك دولة كبيرة استقطعت أن تمارس السيطرة المطلقة على رعاياها كالاتحاد السوفياتى حتى ولا دول غرب أوروبا . وما دامت هذه الأرض محدودة فإن هذا الاتجاه لا بد وأن ينتهى إلى وجود دولة عالمية واحدة إلا إذا قامت فى سبيله العوائق ، ولكن مثل هذه الدولة لن

يوجد من ورائها عدو خارجي تخشاه ، فيكون هذا الخوف مدعاة للتماسك بين أعضائها ، وما دام هذا الخوف من الخطر كان هو الأداة النفسية الفعالة في أفق الجماعة فقد أصبحت هذه الأداة عديمة الجدوى على فرض تحقيق هذا الوضع الجديد ، وسيتبع هذا أيضاً الوجود لفكرة الوطنية أولاً محل لها في ظل حكومة عالمية واحدة . سيمصبح الوازع النفسى حينئذ هو حب النفس ، وعاطفة البر العام بلا دوافع قوية كالكرهية والخوف . والآن هل يمكن لمثل هذه الدولة أن تبقى وهب أنها بقيت أتكون خليفة بالتقدم ؟ الحق أن هذه الأسئلة عسيرة ، وسأعرض في المحاضرات التالية لسلسلة من الاعتبارات التي يجب أن نحسب لها حساباً بصدق الإجابة عليها .

لقد عرضت للكلام عن حركة ذات اتجاهين في التاريخ الماضى للبشرية ، ولكنى لا أعتقد أن قوانين التطور التاريخى التي نكتشفها في هذا الصدد تكتسب صفة التأكيذ أو الحتمية التي لا محيص عنها ، والسبب في ذلك هو أن المعرفة الجديدة قد تنحى بالحوادث منحنى آخر يختلف كل الاختلاف عما كان يحتمل أن تذهب إليه في ظروف أخرى ، مثل ذلك ما حدث نتيجة لاكتشاف أمريكا ، ومثل هذا يصدق أيضاً على الأنظمة الجديدة ، فقد تترتب عليها آثار كان من العسير أن يتنبأ بها ، وأنا بدورى لا أستطيع أن أبين كيف كان يمكن لأى رومانى في عصر يوليوس قيصر أن يتنبأ بشيء اسمه الكفيسة الكاثوليكية ، وما كان يتسنى لأحد في القرن التاسع عشر ، حتى ولا كارل ماركس نفسه أن يتنبأ بالاتحاد السوفيتى . ومن أجل هذه الأسباب نجد أن كل التنبؤات الخاصة بمسقبل البشرية يجب أن يفطر لها باعتبارها فروضاً جديدة بالدرس لا أكثر ولا أقل . رغم أن كل تنبؤ قاطع يعتبر ضرباً من الإسراف — أن

هناك من النتائج المؤكدة ما ينبغي أن نرغب عنها ونحسب لها حسابا . أولا :
أن الحرب الطويلة المدمرة فيها قضاء مبرم على الصناعة في كل الدول المتقدمة
وتلك حالة تنتهي إلى فوضى تنتشر على نطاق ضيق ، كذلك التي انتشرت
في أوروبا الغربية بعد سقوط روما . يستتبع هذا نقص ملحوظ في عدد السكان
وسيقترن به في مرحلة زمنية على الأقل تعطيل لتلك الجهود التي لا بد منها لأساليب
الحياة المتقدمة ، ولكن قد يكون من المعقول أن نأمل — على نحو ما حدث
في العصور الوسطى — في حدوث نوع متواضع من التماسك الاجتماعي يأتي
أثره بمرور الوقت ، وحينئذ قد ترجع المياه إلى مجاريها بالتدريج .
وهناك نوع آخر من الخطر قد نستطيع أن نتبينه على حقيقته . ذلك هو أن
الأساليب الفنية الحديثة مكنت للحكومة من بسط سيطرتها في صورة جديدة
جديدة ؛ وتلك صورة واضحة في الدول الديكتاتورية التي استطاعت استغلال
هذه السيطرة الحكومية على الوجه الأكمل . ويحتمل تحت تأثير الحرب
أو الخوف من الحرب أو نتيجة للفوز من جانب الدول الديكتاتورية أن تقلص
تلك الأجزاء من العالم التي لازالت تنعم بشيء من الحرية الفردية ، وحتى في هذه
الأصقاع قد تختزل الحرية إلى أضيق الحدود ، وليس لدينا من الأسباب ما يبرر
افتراض أن مثل هذه الحالة لا بد وأن تنتهي إلى عدم الاستقرار وإن يكن من
المؤكد أنها ستنتهي بالأوضاع إلى الجمود وعدم التقدم ، بل إنها ستقترن بحالة
انتكاس تجلب معها كل الشرور القديمة كالعبودية والقمع وعدم التسامح
الديني والبؤس المهين للأغلبية الكبرى من بني البشر ، ويخيل إلى أن في هذا
شرأ مستطيراً يجب أن نفطن إليه بكل ما أوتينا من قوة . وأجد لهذا السبب أن
تقديس الكيان الفردي يصبح لزاماً أكثر من ذي قبل .
وهناك مغالطة منطقية أخرى يجب أن نتجنبها . إنني أعقد في صواب

ما ذهبت إليه من أن الجزء المتوارث في الطبيعة البشرية باق على ما هو عليه لم يتغير منذ مئات الألوف من السنين ، اللهم إلا بقدر ضئيل ، ولكن هذا الجزء المتوارث في الإنسان إن هو إلا قدر بسيط بالقياس إلى القوى العقلية البشرية في الوقت الحاضر . ولا أريد استفاداً على ما قلته أن يستنتج أحد أن الفرائز البشرية ستمحق أو تقتل في عالم لا يعرف الحرب . مثل ذلك أن السويد لم تعرف الحرب منذ عام ١٩١٨ أى في فترة أربعة أجيال ، ولكن لا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يقول إن السويديين قد محقت غرائزهم محققاً نتيجة لهذا النوع من المنفعة ، ولو أن البشرية استقطعت تجنب الحرب لما تعذر عليها التماس ألوان أخرى من النشاط فيها إشباع لروح المغامرات ، وحب الأخطار ، والألوان الأولى من النشاط التي كانت تخدم أغراضاً بيولوجية لا محل لها الآن ؛ فمن الواجب الاستعاضة عنها بألوان أخرى ، ولكن ليس في خلق الطبيعة الإنسانية ما يبرر لنا حياة الوحشية الدائمة لأن غرائزنا الجامحة بعض الشيء خطره في حالة واحدة فقط . تلك هي حالة تجاهلها أو عدم إدراكها على حقيقتها . ذلك هو الخطأ الذي إذا ما تجنبناه لم يعد من العسير أن تلقى هذه الفرائز الإشباع المشروع في ظل نظام اجتماعي صالح وهو هدف يستعان على تحقيقه بالذكاء وحسن النية .

دور الفردية

أعتمد في هذه المحاضرة أن أعرض لأهمية الغرائز والرغبات في تكوين بعض أعضاء الجماعة لا الجماعة بأمرها ، وسيان كانت هذه الغرائز خيرة أو شريرة ، الواقع أن مثل هذه الغرائز والرغبات تلعب دوراً ضئيلاً جداً في المجتمع البدائي فالصيد والحرب ألوان من النشاط التي قد يفوز فيها واحد على آخر ، ولكن الغرض الذي يسمى إليه الجميع غرض واحد ، وطالما كان النشاط التلقائي للرجل نشاطاً مشروعاً تعترف به القبيلة وتساهم فيه لم يكن هناك مبرر لبني جنسه أو قبيلته للحد من هذا الابتكار أو العبث به إلا بقدر محدود حتى أنك لتجد أن تصرفاته بالغة ما بلغت من الابتكار التلقائي لم تخرج عن الأوضاع المتفق عليها في القبيلة ، ولكن الذي يحدث بتقدم المدنية هو الفارق الملحوظ بين تصرفات فرد وآخر ، وإذا أريد بجماعة معينة أن تتقدم ؛ فلا بد لها من عدد من الأفراد لا يتقيد بالأوضاع المعمول بها في هذه الجماعة ، وما التقدم في حقيقته فنياً كان أو أخلاقياً أو عقلياً إلا ثمرة لجهود هؤلاء الأفراد الذين كانوا قوة فعالة في الانتقال من الوحشية إلى المدنية ، ولو كتب لمجتمع أن يتقدم فلا بد له من أفراد استثنائيين يقومون بلون من النشاط لا ينبغي أن يكون عاماً رغم ما فيه من نفع . ولقد دأبت المجتمعات ذات التنظيم الضخم على إعاقة جهود مثل هؤلاء الأفراد إلى حد مسرف ولكنك تجد من ناحية أخرى أن المجتمع لو أهمل الرقابة إطلاقاً لاستبحال هذا الابتكار الفردي إلى كتلة من الإجرام بدلا من ابتداء منتج يتقدم به الجماعة فالمسألة إذن لا تعدو أن تكون واحدة من تلك المشاكل التي نعرض لها والتي

تستهدف الاتزان ، وتفسير ذلك أن الحرية القليلة تورث النحول والجود في حين أن الحرية المسرفة تورث الفوضى .

وهناك اتجاهات شتى يختلف فيها الفرد عن أفراد عشيرته ؛ فقد يكون مجرماً أو فوضوياً للدرجة غير مألوفة ، وقد يكون موهوباً من الناحية الفنية إلى حد يعذر معه أن يدانيه أحد ، أو قد يأتى بحكمة جديدة في الدين والأخلاق تثبت بها الحوادث والتطورات أو قد يؤتى من القدرة العقلية الجبارة ما تتضاءل أمامها العقلیات الأخرى ، ويبدو أن التنوع في الوظائف كان ظاهرة موجودة منذ المصور الأولى للبشرية لأن الصور التي عثر عليها في مغارات جبال البرانس ، والتي يرجع تاريخها إلى العصر الحجري تدل على مرحلة ممقازة من الجسدارة الفنية بحيث يصبح من العسير أن نعتقد أن كل فرد في ذلك العصر كان يتمتع بهذه المقدرة ، أو يستطيع مثل هذا الإنتاج ؛ بل إنه يبدو أكثر احتمالاً أن الفنيين الممتازين لزموا ديارهم وانصرفوا لإنتاج الصور في الوقت الذي تخرج فيه بقية الجماعة للصيد في البرية ، نريد أن نقول إن الرئيس والقسيس قد اختيرا في المصور الأولى على أسس حقيقية أو افتراضية تمت بصلة إلى السكفاية والامتياز ؛ لقد كانت الأطباء قدرة على السحر وكانت روح القبيلة بأكلها متقمصة شخصية الرئيس بقدر يكاد يلبس ، وإنما دأبت الإنسانية منذ العصور الأولى على أن تخضع كل لون من ألوان هذا النشاط لنظام أو وضع يكيفه ويكيف به ، فأصبحت الرياسة وراثية ، وغدا الأطباء طبقة اجتماعية قائمة بنفسها كما أصبح حقراء الشعراء أو الذين احترفوا الشعر هم النوع الأصلي لما نسميه الآن أمير الشعراء . ولطالما شق على الجماعات أن تعترف بتلك العناصر النفسية اللازم توافرها في الفرد الذي يزعم أن يتقدم للجماعة بلون من النشاط أو الخدمات — تلك العناصر التي يخيل إلى أنها الجموح في الطبيعة

الإنسانية والانفصال عن الجماعة بالإضافة إلى الخضوع لسيطرة نوع من الفرائز نادر قلما تتبين الجماهير ما فيه من نفع .

وأريد في هذه المحاضرة أن أعرض للعلاقة بين هذا الفرد الفذ والجماعة لافي عصور التاريخ فقط ولكن في العصر الحاضر أيضاً . أريد أن أعرض لتلك الظروف التي تيسر للمجتمع الاستفادة من هذه الفرائز الاستثنائية ، وأخيراً سأعرض للمشكلة في نطاق الفن ثم في الأخلاق والدين وأخيراً في العلم .

إن الفنان في عصرنا هذا لا يلعب دوراً هاماً في الحياة العامة شبيهاً بذلك الدور الذي لعبه في الماضي ، يميل عصرنا هذا إلى احتقار أمير الشعراء أو شاعر البلاط ، والاعتقاد أن الشاعر لا بد وأن يكون شخصاً قد انفرد بنوع من القول لا يأبه له إلا الجهلاء ؛ أما من الوجهة التاريخية فقد كان الأمر شيئاً غير هذا ؛ لقد كان هومر وفرجيل وشكسبير شعراء البلاط يفتنون بمجد القبيلة ونبل تقاليدها .

(أما عن شكسبير فيجب عليّ أن أعترف أن هذا يصدق عليه إلى حد محدود فقط وهو ما يتضح في مسرحياته التاريخية) وتغنى شعراء ويلز بمدح أعمال الملك آرثر فأضفوا عليها صفة الخلود كما تغنى بمجده كتاب الإنجليز والفرنسيين ؛ ودأب الملك هنري الثاني على تشجيع الشعراء لأغراض استعمارية ، أما تمجيد معبد « البارثون » بأثينا وكذلك تمجيد كنائس العصور الوسطى ؛ فقد كان مرتبطاً ببعض مظاهر الحياة العامة ، والموسيقى رغم إمكان استيعامها في الخطبة قصد بها في أول الأمر تشجيع الجنود على خوض غمار القتال — وهو الفرض الوحيد من استيعامها في نظر أفلاطون الذي رأى أن يحدد ذلك بقانون ، أما عن تلك الأعمال الجليلة التي خلفها الفنانون القدامى ؛ فلا يكاد يكون لها أثر في عالمنا الحديث إلا المزمار يُنشدُ أمام فرقة من الجنود تعمل في المرتفعات ، ونحن لازلنا على سابق

تمجيدنا للفنان ، ولكننا نenzله عن بقية المجتمع ؛ نحن نفكر في الفن على أنه شيء قائم بذاته لا عنصر جوهري في حياة الجماعة ؛ أما المهندس فلأن فيه يخدم أغراضاً اجتماعية خاصة فإنه يحتفظ بشيء من مركز الفنان القديم .

على أن انهيار قيمة الفن في وقتنا هذا ليس مرده إلى أن وظيفة الفنان في المجتمع قد فقدت تلك القيمة التي كانت لها في الماضي فحسب ، وإنما ترجع أيضاً إلى أن لذة الاستمتاع التلقائي التي تنبعث عند سماع الموسيقى قد فقدت قيمتها أيضاً ، والمشاهد بين الجماهير التي لم تصقلها المدنية بعد بالقياس إلى غيرها هو أن الرقص الشعبي والموسيقى الشعبية لا زالت لها قيمتها وأن النفس الشاعرية لازالت تحتلج فؤاد عدد كبير من الجماهير ، ولكن بخضوع الناس للتصنيع وما استلزمه من حشد الجهود لم يعد الرجل يطرب لما يطرب له الطفل لأن الرجل يأبى لنفسه أن تستغرقه لذة عارة أو هو يؤثر الآجلة على العاجلة ، ولكن هذا التفكير الدائم الذي يؤثر الآجلة أشد قتلاً للذوق الفني من أية عادة فكرية أخرى تخطر على البال . وإذا كنا نريد للفن أن يعيش فلن يكون ذلك عن طريق تأسيس المعاهد

الفنية الموقرة ، ولكن بأن نستعيد قدرتنا على الاستغراق في أفراحنا وأحزاننا ، الأمر الذي أفسدته علينا الصحافة وبعد النظر إفساداً لا هوادة فيه .

ونمة عناصر اصطلاح على أنها أعظم أفراد البشرية قاطبة وهؤلاء هم الذين استحدثوا كل جديد في الدين والأخلاق ، وهم برغم ما أضفت عليهم قرون خلت من احترام وإجلال عاشوا طوال حياتهم في صراع مستمر مع بيئاتهم ، وتنحصر حقيقة التقدم الخلقى في أمرين اثنين هما الثورة على التقاليد القاسية ؛ ثم ما بذل من محاولات ابتغاء توسيع نطاق الشفقة الإنسانية ؛ لقد قضى على التضحية عند الإغريق في بداية عهدها التاريخي ؛ كذلك كانت تعاليم الرواقية تحتم ضرورة

العطف — عطفًا لا يشمل الإغريق الأحرار فقط وإنما يمتد إلى البرابرة والعبيد أو في الحقيقة عطفًا عامًا يشمل البشرية قاطبة ، ثم أنت البوذية والمسيحية فبشرتا برسالة شبيهة بهذه لا تقف عند حد ، والدين الذي كان في الأصل أداة يرتكز عليها التماسك بين أعضاء القبيلة الواحدة ، ومن شأنه أن يحض على القتال في الخارج والتعاون في الداخل تطور حتى غدا أصولاً أو أسساً عامة للتعامل تخطى تلك الحدود الضيقة التي رسمتها الأخلاق البدائية ؛ فلا عجب أن انصبت العنات على المصلحين الدينيين في أيامهم لأنهم حالوا بين الناس ، وبين الاستمتاع بالحرب وبالفرح الجائر الذي ينتج عن الأخذ بالثأر ، ووحشية العصور الأولى التي كانت تعتبر فضيلة من الفضائل غدت جريمة من الجرائم ، وإذن أصبح لازماً أن نقبين وجود عنصرين يعملان في السكيان الإنساني عنصر الأخلاق ، وعنصر آخر يحدداه هو الحياة الغريزية — أو بعبارة أخرى عنصر الأخلاق الذي بشر به فريق شعر بقوة العاطفة الإنسانية ثم الأخلاق بمعناها التقليدية التي كانت محدودة بحدود القبيلة ، وفيما عداها تقسو على القبائل الأخرى .

ولقد تأثرت الحياة إلى حد بعيد بهؤلاء المبتدعين في عالم الدين والأخلاق تأثراً ما كانوا هم أنفسهم ليتبينوا حدوده في غالب الأحيان ، ولكنه كان خيراً كبيراً ؛ نعم لقد شاهد القرن الحالى وفي أصقاع هامة من هذا العالم انهياراً في المعايير الأخلاقية التي طالما آمنّا بقوتها وثباتها ، ولكن لنا أن نأمل في أن تعود هذه القيم إلى مكاتها الأولى ، ونحن مدينون لدعاة الإصلاح الخلقى الذين بذلوا الجهود الأولى في تحويل الأخلاق إلى مبادئ عامة ، والخروج بها وبمعانيها من حدود القبيلة الضيقة — مدينون لهم باستنكار الرق والشعور بالعطف والواجب نحو أسرى الحرب والحد من سلطة الآباء والأزواج ثم الاعتراف — ولو في حدود ضيقة — بأن الشعوب المغلوبة على أمرها ؛ لا يجب أن تستعمل لمصلحة السادة

الغزاة ؛ يجب أن نسلّم بأن الكثير من هذه المزايا الخلقية تعرض للخطر حين عادت الوحشية الأولى ناشبة أظفارها ، ولكن ليس في اعتقادي أن هذا التقدم الخلقى الذى تنطق به هذه المبادئ سيذهب أدراج الرياح أو أن البشرية لا بد وأن ترجع عنه يوما ما : على أن هؤلاء الرسل والحكماء أئمة التقدم الخلقى لم يحظوا بالتقدير فى أيامهم ، ولكنهم مع ذلك مضوا قدما فى تحقيق رسالتهم ، والذى يجرى الآن فى الدول الديكتاتورية أشر مما كان يحدث فى أيام سقراط أو فى أيام الأنجيل لأن الذى يتدع رأيا جديداً فى ظل النظام الديكتاتورى لا توافق عليه الحكومة القائمة ان يقضى عليه بالموت فحسب ، الأمر الذى لا قيمة له فى نظر الشجاع ، ولكن يحال بينه وبين نشر آرائه بحيث لا يتسرب منها شيء ؛ فإن يكن ثمة ابتداع فى ظل هذه المجتمعات فالحكومة وحدها هى التى تتبدع ، والحكومة الآن كالحكومة من قديم لا تقرأ من الآراء ما يعارض مع مصلحتها المباشرة ، وما كان لأحداث هامة كالبوذية والمسيحية أن تظهر أو تنمو فى ظل النظام الديكتاتورى ، ولو أن المصلح الاجتماعى أوتى أكبر قسط ممكن من الشجاعة لما استطاع الاستحواذ على أى نفوذ ، تلك ظاهرة جديدة فى تاريخ البشرية تنبئك عن مدى ما ذهبت إليه الأساليب الحكومية الحديثة فيما فرضت من رقابة على الأفراد ، وذلك أمر خطير فيه أكبر الأدلة على مقدار ما يصيب التقدم الأدبى ، من عسف الأنظمة الديكتاتورية .

والفرد الممتاز فى عصرنا هذا قلما يأمل فى أن يصيب شيئا يذكر من النجاح أو النفوذ فى المجتمع لو أنه كرس جهوده للفن أو الإصلاح الخلقى أو الاجتماعى أسوة بما حدث لغيره فى عصور خلت ، ولكن هناك مع ذلك أربعة طرق يستطيع مثل هذا المصلح أن يلتصق العظمة عن طريقها فى الوقت الحاضر ؛ أولها أن يصبح زعيما سياسيا كلينيين ، أو أن يكون من أقطاب الصناعات الكبرى كروكفلر ،

أو قد يستحدث تغييراً في معالم الحياة وأوضاعها بفضل اكتشافات علمية جبارة كالطبيين علماء الذرة ، وأخيراً لو أنه تنقصه هذه الكفايات اللازمة لكل سبيل من هذه السبل ، أو لم تتوفر لديه الفرصة فإن نشاطه أو تلك الطاقة الكامنة فيه لو أسدلت دونها السبل قد تدفعه إلى الإحرام ، والجرمون بالمعنى القانوني قلما يؤثرن تأثيراً جدياً في مجرى التاريخ ، وكذلك نجد الرجل الطموح الذي لا تقف أطماعه عند حد يؤثر التماس طريق آخر إلى العظمة لو أنه وجد السبيل إليه .

وما ظهور علماء المادة Scientists وبلوغهم مبلغ العظمة في الدولة إلا ظاهرة حديثة . لقد كان مثلهم كمثل المبتدعين الآخرين في صراع دائم يستهدف الاعتراف بجهودهم وإنتاجهم : لقد نفر منهم عدد كبير وأحرق عدد آخر وقضى على آخرين بالمعيشة في عزلة عن المجتمع في حين اكتفى بحرق كتب البعض الآخر ولكن ثبت بالتدريج أن هؤلاء قوة يمكن للدولة استغلالها ، مثل ذلك أن الثوار الفرنسيين بعد ما أعدموا لاقوازييه Lavoisier خطأ أو طيشاً منهم استخدموا زملاءه الذين لم يعدوا في صنع المفرقات . وفي الحرب الحديثة ينظر إلى العلماء في كل الحكومات المتقدمة على أنهم أكثر الرعايا نفعاً للدولة ولكنه تقدير يخضع لشرط واحد هو أن يعتمد هؤلاء العلماء إلى الألفة وأن يضموا خدماتهم تحت تصرف حكومة واحدة لا تحت تصرف الإنسانية بأجمعها .

وكل ما يتميز به عصرنا هذا عن عصور خلت خيراً كان أو شراً مرده للعلم : فنحن في حياتنا اليومية نستمتع بالضوء الكهربائي والراديو والسينما وفي الصناعة نستخدم الآلات والقوة ونحن مدينون لهذا بالعلم ثم زادت قدرة العمل على الإنتاج أو بتعبير آخر زادت الطاقة الإنتاجية فنتج عن هذه أن توافرت لدينا طاقة كبرى تفوق الأولى استطعنا استغلالها في الحرب والاستعداد للحرب بشكل لم يقيس لنا في الماضي ، وكذلك نستطيع الاحتفاظ بالأطفال في المدارس فترة

طويلة بشكل لم يتيسر في الماضي . و بفضل العلم نستطيع نشر الأخبار الصحيحة والكاذبة عن طريق الصحافة والراديو فنُسمعُ صوتنا لكل إنسان أينما كان وكذلك نستطيع بفضل العلم أن نضع العقبة الكؤود في وجه أى إنسان يحاول الحرب من وجه الحكومة التى تمقته عقبات ما كانت فى مقناولنا من قبل . نريد أن نقول إن العلم هو صاحب الفضل فى تلك الصورة التى نشاهدها فى حياتنا اليومية وفى تنظيمنا الاجتماعى ، وهذا التطور الذى انتهى بنا إلى هذه المرحلة هو الذى تُبقى عليه الدولة أو تدعمه وإن يكن فى نشأته الأولى ناصبها العداء أو تحداها : وحيث رجعت الدولة القهقرى أو عادت لأوضاعها القديمة كما حدث فى روسيا كان هذا إيذانا بعودة المقاومة القديمة وبعثها من مرقدتها لو لم تكن الدولة قد بلغت من القوة والجبروت حداً لم يبلغه طغاة القرون الأولى .

ولم يكن من الغريب أن يلقى العلم مقاومة فى الماضي لأن هؤلاء العلماء أُنبتوا من الأشياء ما كان على النقيض من معتقدات الكثيرين كما قلبوا الأفسار التى كانت سائدة فى عقول الناس رأساً على عقب ولم تكن الشعوب لترمقهم بعين الاحترام . وقدما قال أنا كسجوراس إن الشمس حجر أحمر شديد الحرارة وإن القمر صنع من مادة الأرض فحكم عليه من أجل هذه الزندقة بالنفى من أثينا ولم لا يكون ذلك ، وقد كان معروفاً أن الشمس إله وأن القمر آلهة ؟ الواقع أن سيطرة العلم على القوى الطبيعية هى التى أدت شيئاً فشيئاً إلى التسامح مع العلماء وحتى هذا التسامح كان عملية بطيئة تدريجية لأن هذه السيطرة على القوى الطبيعية فسرت فى أول الأمر على أنها من فعل السحر .

وإذن لن يبعث على الدهشة فى وقتنا هذا أن تظهر حركة عنيفة تستهدف مقاومة العلم نتيجة لتلك المخاطر التى تهدد كيان الإنسانية باستعمال القنابل الذرية واحتمال إشعال حرب بكتريولوجية ، ولكن مهما يكن شعور الناس بهذه المخاوف

فلا حجة لهم على رجال العلم طالما كانت الحرب أسراً محتملاً إذ لو كان أحد الطرفين المتحاربين مسلحاً بالعلم والعلماء لسكان لزأما أن يخسر الطرف الآخر الحرب .

وإذا كان هذا العلم « المادى » ينظر إليه باعتباره نوعاً من أنواع المعرفة فيجب أن نعتز به بما له من قيمة . ولكن إذا انصرفت الكلمة إلى الأساليب الفنية فإن الحكم عليها بالنفع أو الضرر يتوقف على مدى استغلالنا لهذه الأساليب .

على أنها في نفسها إنتاج محابد لا نافع ولا ضار ، وإذا كنا بصدد التقدير النهائي لقيمة هذه الأساليب أو تلك ، فإن العلم لا دخل له في القيم فلنبحث عنها في نطاق آخر . وبالرغم من أن الحياة الحديثة تأثرت إلى حد بعيد جداً بالعلماء إلا أنهم لم يبلغوا من القوة مبلغ رجال السياسة في بعض النواحي ، لأن للسياسيين الآن من النفوذ ما لم يكن لهم في أى عصر من عصور التاريخ الغابر . وصلة هؤلاء بالعلم والعلماء شبيهة بتلك الصلة التي كانت بين الساحر والجن في كتاب ألف ليلة وليلة ، فكان هذا يأتي بالمعجزات التي لا يستطيع أن يأتي بها الساحر منفرداً ، ولكنه يأتي بها تلبية لأمر سيده لا استجابة لغريزة في نفسه . ومثل هذا يصدق على علماء الذرة في وقتنا هذا لأن بعض الحكومات تلقى القبض عليهم في ديارهم أو في عرض البحار ، ومن ثم ينصرفون إلى العمل المتواصل تبعاً لما كُتِبَ عليهم في هذا الأمر فهم والحالة هذه عبيد لأحد الطرفين المتحاربين : أما السياسى الذى قدّر له أن ينجح فلن يخضع لهذا الإجمار أو الضغط . خذ مثلاً على هذا لينين الذى يعتبر تاريخه أغرب ما شاهدته العصور الحديثة فبعد أن حوكم وأعدم أخوه في عهد حكومة القيصرية عاش عيشة فقيرة لبضع سنين في المنفى ، ولكن لم يلبث في ظرف شهور قليلة أن حكم دولة من أعظم الدول ، ولكنه لم يكن حكماً شبيهاً بحكم أجزر سيس وقيصر — حكماً يهدف إلى الاستمتاع بالترف والتلق الذى لولا وجوده لاستمتع بهما غيره وإنما كان هدفه أن يخلق من دولة صورة أخرى على

نسق مثالى يحول بخاطره — لقد أراد استحداث تغيير فى حياة كل عامل وكل فلاح وكل فرد من أفراد الطبقة الوسطى . كان يستهدف إنشاء تنظيم جديد يختلف عن الأنظمة السابقة كلها وليصبح هذا التنظيم فى العالم كله عنواناً على وضع جديد يعجب به البعض ويستاء منه البعض الآخر ، ولكن لن يتجاهله أحد . ولم يحدث لجنون بالعظمة أن تثبت بهذا الحلم المزعج . وقدما قال نابليون إنك تستطيع عمل كل شئ بالحرب إلا أن تجلس عليها ، ولكن لينين لم يعبأ بهذا الاستثناء أو يقره .

والعطاء البارزون فى التاريخ منهم من خدم الإنسانية ومنهم من كان حرباً عليها . من هؤلاء أئمة الإصلاح الخلقى والدين الذين حاولوا جهد المستطاع أن يخففوا من قسوة الإنسان على أخيه الإنسان ويفسروا العطف الإنسانى تفسيراً عاماً شاملاً يتسع للبشرية كلها . وفريق آخر هو رجال العلم الذين تقدموا للبشرية بالمعرفة والفهم اللازمين لتناول عناصر السكون المادى وتلك فى الحقيقة منة كبرى مهما يكن من أمر سوء استعمالها . هناك بالإضافة إلى هذين الفريقين كبار الشعراء والموسيقين المبتكرين وأقطاب النقش والتصوير . وقد استطاع هؤلاء أن يقدموا للبشرية من آيات الجمال وألوان الفن ما هو كفيلاً بأن يزين للإنسان مصير البشرية إن استشعرت القلوب اليأس أو سوء المصير : وهناك فريق آخر من العطاء لا يقل عن هؤلاء من حيث المقدرة ولا من حيث الأثر وإنما كان للبشرية شراً مستطيراً . وأنا لا أستطيع أن أثبت أى خير جنت البشرية من وراء جنكيزخان أو من حياة رجل كرويسبير .

وفى اعتقادى كذلك أن ليس هناك ما يستوجب الاعتراف بفضل لينين . ولكن هؤلاء الأقطاب الخيّر منهم والشرير لهم امتيازهم الذى لا يحسن بهذا العالم أن يهمله أو يتناساه بحال — وأقصد بهذا الامتياز ما أوتيته هؤلاء الأفراد من

طاقة كامنة وقدره على الابتكار الفردي ، ثم استقلاله في الرأي ، وأفق واسع الإحاطة بالكثير . وتلك ميزات تخلق من صاحبها القدرة الكبرى على الخير أو الشر ، وإذا قصد بالبشرية أو أريد لها ألا تركز إلى الخمول والدعة ، فنل هذه الكفايات الاستثنائية يجب أن يتاح لها المجال وإن كنا نرغب في تحديد هذا المجال بخير البشرية ، وقد يقضاهل الفرق بين طبع المجرم وطبع الرجل السياسي إلى حد لا يكاد يلمس ، فلو أن ساحراً استطاع أن يستبدل الضابط كيد بالإسكندر الأكبر يوم ميلادهما لأمكن لأحدهما أن يقوم بنفس الدور الذي قام به الآخر فعلاً ، ومثل هذا يصدق على بعض رجال الفن ، لأن مذكرات بنفثيمو سبيلني لاتعطينا صورة واضحة عن رجل يحترم القانون على النحو الذي يجب على كل رجل سليم العقلية أن يفعله . ولن يستطيع فرد في هذا العالم الحديث أو حتى في المستقبل القريب على نحو ما نتصور أن ينتج إنتاجاً هاماً إذا لم يكن على رأس منظمة كبيرة ، فلو أنه استطاع أن يتبوأ حكم دولة كلينين ، أو يكون من أقطاب الاحتكار الصفاى كروكفلر ، أو أميناً على اعتمادات مالية لكان له أثر كبير في هذا العالم . ولو أنه من رجال العلم لاستطاع إقناع أية حكومة بفائدة عمله للحرب . أما الفرد الذي يعمل بلا استناد إلى منظمة كنبي يهودى أو شاعر أو فيلسوف منفرد كسبينوزا ، فلن يكون له أمل في أن يحرز من الأهمية والتأثير ما أحرزه أقرانه في سابق العهود . وهذا التغيير يصدق على العالم كما يصدق على غيره . ولنعلم أن علماء الماضى أنتجوا ما أنتجوه كأفراد ، ولكن العالم في وقتنا هذا يحتاج لاستعداد ضخمة ونفقات ضخمة بالإضافة إلى معمل ومساعدين ، وهو يستطيع أن يحصل على كل هذا عن طريق الحكومة أو عن طريق الأغنياء كما هي الحال في أمريكا ، وإذن لم يعد في استطاعته أن يعمل على انفراد ، وإنما هو جزء من منظمة واسعة المدى ، وهو تعبير ينطوى في الواقع على شيء كثير من سوء الحظ ، لأن الإنتاج

الذى يستطيع الفرد أن يؤديه وهو في عزلة عن الجماعة هو أجدى من ذلك الإنتاج الذى يقوم بعمله في كنف السلطات القائمة ، والفرد الذى يريد أن يؤثر في الشئون الإنسانية أو في الحوادث لا بد وأن يصطدم بصعوبة تحول بينه وبين النجاح ، اللهم إلا إذا كان عبداً أو طاغية . وهو كرجل سياسى يستطيع أن يجعل من نفسه حاكماً على دولة أو كعالم يستطيع أن يبيع إنتاجه لحكومة من الحكومات ولكنه في هذه الحالة يخدم أغراضها لا أغراضه الخاصة .

ولا يصدق هذا على العطاء أو على المقدرة الفادرة فحسب ، ولكنه يصدق على الكفايات والمواهب في نطاق واسع في عصر الشعراء العظام كان يوجد إلى جانبهم عدد ضخم من صغار الشعراء . وفي عصر النقاشين العظام كان يوجد إلى جانبهم كثير من صغار النقاشين . ولقد نشأ الموسيقيون الألمان العظام في وسط يقدر الموسيقى ويتيح الفرصة لعدد غير قليل من الكفايات الصغيرة . كان الفن والموسيقى والشعر في هذه الأيام جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للرجل العادى كالألعاب الرياضية في الوقت الحاضر ، وما الرسل العظام إلا نفر قفز بنفسه إلى الأمام من بين رسل أقل منهم شأنًا ، وقصور عصرنا هذا عن إدراك هذه الغايات مرده إلى ما استحدث في المجتمع من تركيز وتنظيم إلى حد لم يبق للفرد على شيء من الابتكار الفردي ، اللهم إلا الحد الأدنى وحيث انتعش الفن في الماضي كان انتعاشه بصفة عامة في المجتمعات الصغيرة المتنافسة فيما بينها كالمدن الحكومية في اليونان والمدن المستقلة إبان النهضة الإيطالية وفي بلاط صغار الحكام في ألمانيا في القرن الثامن عشر ، فقد كان لكل حاكم من هؤلاء موسيقاره الخاص . وكان من بين هؤلاء في إحدى المرات جون سيباستيان باسن ، وكان خليقاً به أن يقتن إلى هذا الحد حتى ولو لم يكن مرتبطاً بهذه الصلة ، وهناك شيء يتعلق بالمنافسة لا بد وأن نشير إليه في هذا الصدد . لقد لعبت هذه المنافسة دورها حتى

في بقاء الكنائس ، لأن كل قسيس أراد أن تكون كنيسته خيراً من كنيسة زميله ، ولم كان يحسن بالمدن أن تقيه الواحدة منها عجباً بما أحرزت من آيات الفن لأن في هذا إذكاء للمناقشة بينهما ، ولم كان يجدر بالواحدة منها أن تكون لها مدرستها الموسيقية الخاصة بها وطابعها الفني الخاص وهي بما أحرزت من تقدم وابتداع في هذا المضمار تنظر لإنتاج المدن الأخرى نظرات مليئة بالاحقار . ولكن ألواناً كهذه من الوطنية ذات الطابع المحلي لا يمكن أن تنمو في عالم الإمبراطوريات وحرية الانتقال من بلد إلى آخر . إن رجلاً من أهالي ماناشتير لا يمكن أن ينظر إلى رجل من أهالي شفيلد تلك النظرة التي كان ينظرها الأثيني لآخر من كورنثة ، أو السكورنثي لرجل من فينسيا . ولكنني أجد رغم هذه الصعاب أن هذه المشكلة التي تتعلق بالحياة المحلية وما ينبغى نحوها من اهتمام ، يجب أن نتناول بالبحث إذا أريد بالحياة الإنسانية ألا تكون ثوباً قدراً مرهقاً .

والإنسان البدائي رغم عضويته في جماعة احتفظ لنفسه بقسط من الابتكار الفردي لم تنل منه هذه الحياة الجماعية . لقد كان هدفه الصيد والحرب ، وهو نفس هدف جيرانه ، ولو أنه استشعر الرغبة في أن يكون طبيباً لما عليه إلا أن يلحق نفسه بطبيب مارس المهنة فنبغ فيها فعلاً ، وسيأتي الوقت الذي يتقن فيه عمله فيصبح ساحراً جباراً ، ولو أنه أوتي موهبة استثنائية لاستحدث تغييراً قيمياً في الأسلحة أو ضرباً جديداً من المهارة في الصيد ، ومثل هذه الأفعال ليس فيها تحد للروح الجماعية وإنما تلقى ترحيباً منها . أما الرجل في العصر الحديث فيتحيا حياة مختلفة عن هذه ، فلو أنه غنى في الشارع مثلاً ل قيل إنه سكران ، ولو أنه رقص لاتهمه البوليس بتعطيل المرور . أضف إلى ذلك أن حياته اليومية في العمل مرهقة مذلة إلى حد كبير ما لم يكن الحظ قد حالفه ، وتعايل ذلك أنه يعمل

لإنتاج شيء ليست له قيمة فنية كأن يكون قطعة من الجبال الفنى الرائع مثلاً كدروع أخيل Achille وإنما يقاس إنتاجه بمقاييس المنفعة المادية فقط . وإذا ما انتهى من عمله اليومى لم يكن كراعى مائتة يستطيع أن يحكى قصته تحت وارف ظلال الشجرة تظلله فى الوادى ، إذ لا وجود لهذا الوادى على مقربة منه وإن وجد كان مليئاً بالصفائح : الحقيقة التى لا شك فيها أن الفرد فى ظل هذا التنظيم الاجتماعى الدقيق يقض من مضجعه الخوف بما يأتى به الغد ، ولعمرك المسيحيين لم يهملوا من تعاليم دينهم بقدر ما أهملوا للوصية القائلة : « لا تفكر فى غدك » ، ولو أن الفرد كان بعيد النظر لكان التفكير فى الغد باعثاً على الادخار ، فإذا لم يكن كذلك كان الغد حلاً مزعجاً ونذيراً بالعجز عن سداد الديون . معنى ذلك أن كل شيء يخضع لتنظيم دقيق فلا محل لللقائية فى التصرف ولقد استهدف التنظيم النازى « خلق القوة عن طريق السرور » ولكن السرور الذى تنظمه الحكومة قلما يكون سروراً بالمعنى المقصود ، وسيجد الذين كان يحدهم الطموح فى تحقيق أهداف قيمة لو أن حياتهم نمت منحنى آخر أن المركزية ستنتهى بهم إلى أمرين اثنين : أولهما : التنافس يشق أواره بين عدد ضخم من المتنافسين ، وثانيهما : الخضوع لمعايير دقيقة مبالغ فيها لتنظيم الذوق أو تفرضه فرضاً .

فلوبدا لك أن تكون مصوراً فإنك لن تقنع بمنافسة المصورين فى بلدتك ، ولكنك ستذهب إلى مدرسة تقن فيها هذه المهنة فى العاصمة ، وحينئذ ينتهى بك الأمر إلى الاعتقاد بأنك ذو كفاية متواضعة متوسطة ، وقد يبلغ بك هذا الاستيئاس فتفكر فى التخلص من فرش النقش ثم تنصرف إلى كسب المال أو الإدمان على الخمر ، والسبب فى ذلك أن الإنتاج يتطلب قدراً كبيراً من الثقة

بالنفس ؛ أما في عصر النهضة الإيطالية فقد تَمَّتْ نفسك بأن تصبح أحسن مصور في سينايا Siena وكان مثل هذا المركز مرموقا بعين الاحترام باعنا على القناعة ، ولكنك في مجتمعا الحديث لن تقنع بمحيط متواضع ، كذلك البلد الصغير الذي تعمل فيه بين منافسيك من جيرانك ، وتفسير ذلك أننا نعلم كثيرا ، ولكننا إلى جانب هذه المعرفة نفقد الإحساس بالحياة أو بتعبير آخر نفقد الإحساس بتلك العواطف الفعالة المبتكرة التي هي معين الحياة الطيبة فنقف موقفا سلبيا من المسائل الهامة ثم نشط تجاه المسائل النافهة ، نريد أن نقول أن الحياة لو قصد بها أن تتخلص من هذه السامة والكتابة التي لا تنقش إلا في الكوارث لوجب أن تتخذ الوسائل الكفيلة بالإبقاء على الابتكار الفردي لا في القافه من الأمور فحسب ، ولكن فيما عظم منها ، وإني لن أذهب إلى حد القول بضرورة القضاء على عناصر التنظيم الحديث باعتباره الأساس الذي تقوم عليه حياة أغلبية السكان ولكن أقول إن التنظيم يجب أن يكون من المرونة إلى حد أبعد من هذا بكثير يجب أن يبقى على شيء كثير من الاستقلال المحلي ، أو يجب أن يرحم الروح الإنسانية التي لم يعد يت إليها بصلة بعد ما تطور إلى هذا الوضع السريع الضخم ، وما يستتبعه من مركزية صارمة أسبغت على البشرية بلاذة في التفكير والشعور فمجزت عن مجاراته والانسجام معه .

الصراع بين الأساليب الفنية والطبيعة الإنسانية

يختلف الإنسان عن سائر الحيوانات الأخرى في نواح شتى إحداها أنه يقبل القيام بألوان من النشاط لا تبعث السرور في نفسه ، والسبب في ذلك هو أن هذا النشاط وسيلة لغاية يستهدفها هذا الإنسان . إن الحيوانات تعمل من الأشياء ما يعده علماء الإحياء نشاطاً نحو هدف معين ؛ فتجد أن الطير مثلاً يبني عشه ، وأن كلب البحر يبني الخزانات أو الحواجز ، ولكن الحيوان يقوم بعمل هذه الأشياء تلبية لداعى الغريزة ، ولأنه يشعر تجاه إنجازها بدافع غريزي لا لأنه يفتن إلى الفائدة التي تنجم عنها . إن الحيوان لم يُرزَق المقدرة على ضبط النفس أو الحكمة أو بعد النظر أو كبح جماح الغرائز بقوة الإرادة ، ولكن الإنسان هو الذى يمارس هذا كله ، وإذا ما غلب فى القيام بهذه الأشياء إلى حد أكثر من احتمال طبيعته الإنسانية كان جزاؤه العقوبة النفسية ، ولا جدال فى أن شطراً من هذه العقوبة لا مفر منه فى الحياة المتمدنة ، ولكن الكثير منها لا ضرورة له ويمكن التخلص منها فى ظل تنظيم اجتماعى يختلف عما نحن فيه ، ولم يكن الإنسان الأول ليشهد هذا الصراع بين الوسيلة والغريزة اللهم إلا قليلاً منه ، لأن الصيد والقتال والاحتفاظ بالنسل كل هذه كان لابد منها للبقاء وللتقدم التطورى ، ولكنه لم يساهم فى هذا النشاط من أجل هذا السبب ، وإنما ساهم فيه لما يبعثه فى نفسه من سرور ؛ على أن الصيد استحال بمضى الوقت إلى ضرب من ضروب التسلية يستمتع به الكسالى من الأغنياء ؛ لقد فقد قيمته البيولوجية ، ولكنه

احتفظ بما فيه من بواث الاستمتاع ؛ أما القتال في شكله البدائي الذي تشهده
الغريزة فلم يعد مباحاً إلا لطلبة المدارس ، ولكن الميل إليه باق على ما هو عليه ،
وإذا لم يستبدل بلون من النشاط أحسن من تلك الصورة البدائية الوحشية ،
لابد وأن يتخذ لنفسه مظهراً جدياً هاماً في الحرب .

ومع ذلك لم يكن الإنسان الأول ليتجرد من القيام بألوان من النشاط كان
يشعر بفائدتها أكثر من شعوره بما فيها من لذة الاستمتاع الحقيقي ، والذي حدث
في عهد قديم من عهود التطور البشرى هو أن ابتدأ الإنسان في عمل آلات
حجرية ، وبذلك افتتح سلسلة طويلة من التطور انتهت بالبشرية إلى هذا النظام
الاقتصادي الشاسع ، ولكن يحتمل أن يكون الاستمتاع بالإنجاز الفني ،
وما يستتبع هذا من طموح مقرب يستهدف ازدياد القوة البشرية قد امتزج بعناء
العمل في العصر الحجري الأول ، وإذا لم تكن الشقة بعيدة بين الوسائل والغايات
كانت الوسائل نفسها باعثة على السرور بقدر السرور المقترن بتحقيق الأهداف
فالشاب الذي يتسلق الجبل مستعينا بعجلة يتجشم المشقة ابتغاء نعمة الاستمتاع
ببضع دقائق حين يعود للنزول ولم يكن هناك من يحشه على النشاط ، وهو بالرغم
مما يقاسيه من تنهد وضيق صدر يشعر بالسعادة ، ولكن لو أنك عوضاً عن
المكافأة السريعة وعدته بمعاش التقاعد عند السبعين لتراخى وترفياً اعتزم
القيام به من نشاط .

ونعمة جهود أخرى أوسع مدى وأبعد منالاً من جهد ذلك الشاب الذي
يصطحب عجلة يتسلق بها أعلى الجبل ، جهود توحى بها غريزة الابتكار ، ولكنها
رغم ذلك تحفظ بطابعها التلقائي ، منها أن الرجل قد يقضى السنين الطويلة
يتعرض فيها للمشاق والأخطار وذل الفاقة ، ثم هو يستعذب هذه كلها في سبيل
الوصول إلى قمة إفروست أو القطب الجنوبي أو استحداث كشف علمي جديد ،

وهو في طوال هذه المرحلة يشعر بسلام بينه وبين غرائزه ؛ مثله في ذلك مثل الشاب والعجلة الذي فصلناه آنفاً ، ولكن يشترط لهذا اللون من النشاط أن يكون شديد التعلق بهدفه ، حريصاً كل الحرص عليه فخوراً بما يجتاز من عقبات في سبيله ، وقديماً قال الهندي الأحمر في سياق خبرته عن أهوال الحرب : « إنها السبيل إلى المجد » .

ولقد كان من أمر ظهور الرق أن بدا الانفصال واضحاً بين ظاهرتين أولاهما هدف العمل نفسه ، أما الثانية فهي هدف العامل . لقد شيدت الأهرامات تمجيداً للملك الفراعنة ، ولكن العبيد الذين شيدوها لا نصيب لهم من هذا المجد وإنما سيقوا إلى العمل خوفاً من السياط ، وفي الوقت الذي كانت فيه الزراعة تعتمد على العبيد والموالي لم يجد هؤلاء نوعاً من القناعة أو شعوراً بالقبضة في أداء العمل ، وما كانت القناعة التي أورثوها إلا شعوراً منهم بأنهم أحياء يرزقون وأنهم من حسن الحظ لا يضربون أو يرهقون .

وحدث في العصر الحديث قبل الثورة الصناعية أن كان إضعاف الرق بالإضافة إلى التقدم المهني باعثاً على ازدياد العمال وكانوا هم سادة أنفسهم فكانوا يفخرون بانتاجهم ، وهذا هو الوضع المسئول عن نشأة لون من الديمقراطية دافع عنه جيفرسون والثورة الفرنسية — ديمقراطية تفترض قيام عدد ضخم من المنتجين يتفاوتون من حيث الاستقلال بدلاً من هذا التنظيم الاقتصادي الضخم الذي خلقته الأساليب الفنية الحديثة .

ومثال ذلك مصنع كبير ، ويمكن مصنعا للسيارات . الواقع أن هدف مثل هذه المؤسسة هو عمل السيارات ولكن هدف العمال هو الحصول على الأجور ، وإذن نجد من الوجهة الذاتية البحتة أنه لا يوجد هدف مشترك وإنما تقوم وحدة الهدف بين أصحاب المصانع ومديرها ، ولكن متى لا يكون

لها وجود في أغلبية هؤلاء الذين يقومون بالعمل ، قد يكون بعضهم خجولاً بما
تتماز به السيارات التي ينتجها هذا المصنع ، ولكن الأغلبية الساحقة — عن
طريق اتحادات العمال — لا تفكر إلا في الأجر وساعات العمل .

والواقع أن هذا شر يقترب بالتصنيع (الميكانيكي) في نطاق واسع أو أنه لابد أن
يقترب به إلى حد كبير ، وتفسير ذلك في الشرط الأول من هذه العبارة أن الفرد لا يقوم
بعمل السيارة بأكملها ، ولكنه يقول عمل قطعة صغيرة من جزء صغير من هذه
السيارة ، فالعمل الكبير والحالة هذه لا يتطلب من المهارة قدراً يذكر ويصبح
على جانب كبير من المرارة يورث الملل . أما فيما يختص بالشرط الثاني من العبارة
المذكورة آنفاً (التنظيم على نطاق واسع) فإن الجماعة التي تتعاون على صنع السيارة
لا تقوم على أساس وحدة بينها أو اتفاق من حيث المصلحة مثل ذلك الاتفاق القائم
بين هيئة الإدارة والموظفين . هناك وحدة في المصالح بين العمال ، وقد تكون
هناك وحدة بين أعضاء الإدارة ، ولكن وحدة المصالح القائمة بين العمال لا علاقة
لها بما ينتجه المصنع وإنما ينحصر اهتمامها في العمل على زيادة الأجور وإنقاص
ساعات العمل . قد تشعر هيئة الإدارة في المصنع بالفخر إزاء ما تنتجه ،
ولكن إذا ما اصطفت الصناعة بالطابع التجاري البحت انصرف الاهتمام إلى
الربح فقط الذي قد يتحصّل عليه عن طريق الإعلان ، وهو أمر يسير لا عن
طريق ما يستحدث من دقة وإتقان في السلع المنتجة .

ومع اعتبارات نتيج عنها أن فقد الإتقان الفني شيئاً مما يقترب به من فخر
واعتراز أولها اختراع النقد ، وثانيها الإنتاج الضخم على نطاق واسع ، وتفصيل
ذلك أن النقد جعل قيمة السلعة مقيسة بالتن الذي تشتري به — ذلك الثمن الذي
لا يعد أمراً جوهرياً بل مقياساً مجرداً تخضع له قيمة الكثير من السلع أيضاً ، أما
السلع التي نتيج لا بقصد التداول (أو البيع والشراء) فيمكن أن تكون قيمتها

وقفاً عليها ورهناً بقدر ما أودع فيها من فن وإتقان لا علاقة له بقيمتها الشرائية مثل ذلك حدائق الأكواخ في القرى التي غالباً ما تكون على شيء من الجمال . وقد تكون استنفدت من الجهد شيئاً كثيراً ، ولكن لم يقصد بها أن تسعر كسلعة من السلع ، وكذلك البزة التي يرتديها الفلاحون ، والتي قلما توجد الآن إلا متاعاً للسياح كانت تصنع في منازل من يرتدونها ولم تقدر بثمن ، ومثل ذلك يصدق على معابد أ كروبوليس وكنفأس العصور الوسطى التي لم تشيد بدافع مالى مطلقاً أو لتكون عرضة للتبادل التجارى . الواقع أن الذى حدث تدريجياً هو أن إحلال الاقتصاد المالى محل الاقتصاد الذى كان يقوم على أساس إنتاج الشيء المستهلك فحسب ، وكان من نتيجة هذا التغيير أن نظر إلى السلع بمقياس المنفعة المادية لا بمقياس ما فيها من استمتاع .

وجاء الإنتاج الضخم على نطاق واسع فسار في هذا الاتجاه شوطاً بعيداً . هبك صانع أزرار فستجد أنك مهما أنقنت صنعها لا تحتاج إلا إلى عدد محدود منها لاستملاك الخاص أما الباقي منها فإنك تريد استبداله مقابل الغذاء والمأوى والسيارة ونفقات تعليم أبنائك وغير ذلك ، وهذه الأشياء الأخرى المختلفة لا صلة لها بالأزرار إلا خضوعها جميعاً لمقياس واحد هو القيمة النقدية ، ومع ذلك ليست القيمة النقدية للأزرار هي التي تهلك ، وإنما المهم هو الربح أى زيادة ثمن البيع على تكاليف الإنتاج التي قد تزيد عن طريق إنقاص قيمتها الجوهرية المقارنة . والحق أن النقص من وجهة الإنتاج الفنى هذه وما يقترن به من جمال غالباً ما يحدث نتيجة لاستبدال الإنتاج المحلى الخاضع للأساليب البدائية الأولى بالإنتاج الضخم على نطاق واسع .

وهناك نتيجةتان للبتظيم الحديث بالإضافة إلى النتائج السانفة الذكر من شأنهما إضعاف إحساس المنتج بقيمة ما ينتجه : أولاً بعد الشقة بين العمل وبين

ما ينجم عنه من ربح ، وثانيهما انفصام العروة بين العامل وإدارة المصنع .
أما عن العامل الأول فهبك في الوقت الحاضر تعمل في إنتاج جزء صغير من
أجزاء سلعة تعد للتصدير ، ولتكن هذه السلعة سيارة على نحو ما أسلفنا . يقال
لك في كثير من النأ كيد أن وازع التصدير ضرورى للحصول على القوات
وستجد أن الطعام الزائد على الحاجة الذى يأتى نتيجة لجهودك لن يصيبك منه
شيء ، ولكنه سيوزع على الأربعين أو الخمسين مليوناً الذين يسكنون بريطانيا ،
ولو حدثتك نفسك بالفتيق عن العمل ذات يوم ، فليس هناك من ضرر
تستطيع أن تتبينه يصيب الاقتصاد القومى نتيجة لهذا الغياب ، ولو أنك أردت
أن تتبين مدى هذا الضرر لكان لزاماً عليك أن تبذل شيئاً من التفكير أو الجهد
العقلى ، ولا بد كذلك من استحداث وازع أخلاقى فى نفسك يدفعك إلى إنجاز
قدر يوى من العمل أكثر مما يطلب منك حتى تستطيع أن تحتفظ بوظيفتك ،
ولكنك ستجد أن هذه الحالة كلها تختلف كل الاختلاف عن حالة أخرى
تكون الحاجة فيها ملحة بشكل قوى ظاهر . وليكن مثلاً أزمة تهدد السفينة
بالغرق السريع ، فإذا ما حدث هذا الخطر أطاع البحارة الأوامر بلا مناقشة فيما
بينهم لأنهم يستهدفون النجاة السريعة التى لا تحتمل الإبطاء ، وليست السبل
الكفيلة بتحقيق هذه السلامة من العسير فهمها ، ولكن لو أن الربان كان
مضطراً لتفضيل وجهة نظره كما تضطر الحكومة إلى تفصيل أصول النقد إثباتاً
لمعقولية أواسرها لغرقت السفينة ولما تنقته محاضرتة .

أما عن انفصام العروة بين إدارة المصنع ، وبين العامل فذلك مشكلة ذات
مظهرين : مظهرها الأول هو ذلك الصراع بين العمل ورأس المال ، ومظهرها
الثانى هو تلك السيئة الكبرى التى تصيب كل المنظمات الكبرى ، ولست أعزم
العرض للصراع بين العمل ورأس المال ، ولكن بعد الشفة بين الحكومة والفرد

في نطاق التنظيم الاقتصادي أو السياسي في ظل الرأسمالية أو الاشتراكية موضوع لم يتناول بالشكل الكافي ، وخلق به أن يناقش : الواقع أن الهيئة الاجتماعية بالغة ما بلغت من دقة التنظيم ، قلما تخلو من وجود آفاق واسعة تصطدم فيها المصلحة العامة بمصلحة قسم أو آخر من السكان ، مثل ذلك أن الارتفاع في أسعار الفحم قد تنجم عنه فائدة للصناعات المرتبطة به ، وقد تيسر الزيادة في أجور عمال المناجم ، ولكنها فيما عدا ذلك تضر بأي فرد آخر ، وإذا ما قامت الحكومة بتحديد الأسعار والأجور كان من شأن كل قرار في هذا الصدد أن يضر بمصلحة طبقة من الطبقات والاعتبارات التي يجب أن تستند إليها الحكومة اعتبارات عامة ، وإذن تبدو في ظاهرها بعيدة عما يشعر به العامل في حياته اليومية لدرجة يصبح من العسير معها أن تبدو هذه الاعتبارات على شيء من القوة أو السداد ، والمنفعة الاقتصادية التي تتم طبقة معينة سرعان ما تقدر أكثر من منفعة أخرى يقصد بها أن تشمل الطبقات كافة ، ومن أجل هذا السبب أو ما يمت إليه بصلة تجدد الحكومات أن من العسير عليها مقاومة التضخم ؛ فإذا ما قاومته بالفعل أساءت إلى سمعتها . الواقع أن الحكومة التي تهدف في تصرفاتها إلى خدمة مصالح الطبقات عامة تتعرض للاتهام من جانب فريق أو آخر ، وسيقال حينئذ إنها تعتمد عن عناد أو إصرار تجاهل مصالح هذا الفريق ، وهو اعتقاد سيعم كافة الطبقات ، وتلك مشكلة تتفاقم في الديمقراطية نتيجة لازدياد الرقابة الحكومية . أضف إلى هذا أنه من قبيل التفاؤل الذي لا مبرر له أن تنتظر من الحكومات حتى لو كانت ديمقراطية أن تستهدف في كل تصرفاتها خير الشعب . لقد سبق لي أن تحدثت عن مساوئ البيروقراطية ، وأعزم الآن العرض للمساوئ التي تنطوي عليها العلاقة بين الموظف وأفراد الشعب ؛ إن الذي يحدث في مجتمع

يخضع للتنظيم الدقيق ، هو أن هؤلاء الذين يمارسون سلطة حكومية ابتداء من الوزير حتى أحقر الموظفين الذين يعملون في الوظائف المحلية عندهم مصلحتهم الخاصة وهي مصالح لا يمكن أن تطابق مصلحة الجماعة ، من هذه المصالح حب السلطة وكراهية العمل ، مثل ذلك أن الموظف الذي يقول « لا » مشيراً إلى رفضه لمشروع ما إنما يعبر في الوقت نفسه عن حبه للسلطة وممارستها كما يعبر عن كراهيته للعمل والجهد ، ومن ثم يبدو — أو يصبح في الواقع إلى حد ما عدواً — هؤلاء الذين فرض فيه أن يخدم مصالحهم .

خذ مثلاً على هذا تلك القرارات التي تتخذ إزاء حالة النقص في المواد الغذائية ؛ فلو أن لك نصيباً محدوداً فإن صعوبة الحصول على القوت قد تدفعك إلى القيام بمجهود شاق لوسمح لك باستغلال إنتاجك في زيادة ذلك النصيب المحدود ، ولكن الواقع أنه يجب على أغلبية الفاس شراء كل ما يلزم لهم من طعام إلا إذا كانوا من المشتغلين بالزراعة ، والذي كان يحدث في حالة « عدم تدخل الحكومة » أو طالما كانت هذه النظرية معمولاً بها ، هو أن ترتفع الأسعار فتتعرض الجماهير كلها لسوء التغذية أو النقص فيها اللهم إلا الأغنياء ، ونحن مع تسليمنا بصحة هذا إلا أن قليلاً منا هو الذي يشعر بواجب الشكر نحو أولئك الآنسات اللواتي يعملن في مكاتب التغذية لقاء ما يقدمن لنا من خدمات ، وقليلات منهن يستطعن الاحتفاظ بالروح الطيبة الخيرة تجاه الجمهور مع ما يعانيه من تعب ومرارة في القيام بهذا العمل ؛ لقد يخيل للجمهور أن هؤلاء الآنسات مستعدات متعسفات رغم ما في هذا الخيال من قسوة ، وكذلك يخيل للآنسات أن الجمهور متعصب صاخب بليد ؛ كثيراً ما يفقد ما لديه من أشياء أو يتغير عنوانه : وتلك حالة من العسير أن تثبت فيها كيف يمكن أن يحتفظ في مثل هذا الموقف بالانسجام

الحقيقي بين الحكومة والشعب المحكوم ، وثمة طرق هي ما أمكن التفكير فيها حتى الآن تستهدف تحقيق انسجام جزئي بين تلك المشاعر الفردية الخاصة ، والمصلحة العامة ، ولقد لقيت هذه اعتراضات شتى متفاوتة .

تعتبر الحرب أيسر الطرق وأوضحها أثراً في إحداث هذا الانسجام ، فإذا ما كانت الحرب الشاقة قائمة غدا السكيان القومي في خطر مفزع ، وأصبح من السهل إثارة عزيمة الفرد ودفعه للعمل ، وإذا ما ساد الاعتقاد في قوة الحكومة كانت أواصرها نافذة على الفور ، وإنك لتجد أن هذا الموقف شبيه بموقف السفينة المشرفة على الفرق ، ولكن ليس معنى هذا أنه يجب أن تتعرض السفن للفرق كوسيلة من وسائل المران البحري ، ولذا لا نستطيع تجميع الحروب لأنها السبب في إحداث الوحدة القومية ، ولا جدال في أن شيئاً من هذا يمكن أن يحدث عن طريق الخوف من الحرب ، ولكن لو أن هذا الخوف من الحرب قد اشتد وظل شبيهاً مائلاً لليمان فترة طويلة كافية لانتهى الأمر في الغالب إلى حرب فعلية أو إلى حدوثها فعلاً ، وهي وإن كانت في الواقع أداة هامة في تدعيم الوحدة القومية إلا أنها تسبب التراخي والجنون في نفس الوقت .

والتنافس متى وجد كان دافعاً قوياً إلى حد بعيد جداً ، ولطالما استعاض منه الاشتراكيون كسيئة من سيئات المجتمع الرأسمالي ، ولكن الحكومة السوفياتية استطاعت أن تحله محل الهام في التنظيم الصناعي ، وتفصيل ذلك أن الطرق التي ابتدعها سقاكنوفيت Stakhanovite والتي بمقتضاها يكافأ فريق من العمال لقاء ما أبدى من كفاية استثنائية في حين يعاقب الفريق الآخر للإهمال لا تعدو أن تكون إحياء للأسلوب القديم وهو نظام العمل المقيس بعدد القطع التي يستطيع إنجازها العامل ، وهو النظام الذي ظلت اتحادات العمل تقاثل في سبيل القضاء عليه قتالاً لا هوادة فيه كل بالنجاح .

ولست أشك في أن هذه النظم في روسيا تحتفظ بتلك المزايا التي كانت تدافع عنها الرأسمالية وإنها في نفس الوقت مرتبطة بتلك الشرور التي طالما أشفقت منها اتحادات العمال في الوقت الحالى ؛ أما عن قيمتها كحل للمشكلة النفسية فإني على ثقة من أنها حل ناقص .

ولكن بالرغم من أن التنافس في أشكاله المختلفة يتعرض لنقد قاس إلا أن له على ما أعتقد وظيفته الجوهرية في بعث الهمة والنشاط ومضاعفة الجهود اللازمة للمجتمع بالإضافة إلى ما فيه من نشاط لا غبار عليه لتلك الفرائز التي لو لم تشبع عن هذا الطريق لكان لزاماً أن تحرك الجماهير للحرب ، ولا يوجد بيننا من ينادى بضرورة إلغاء التنافس في شيء كالألعاب الرياضية . هب أن فريقين من لاعبي كرة القدم اتفقا بتأثير المحبة فيما بينهما على التعاون حتى لا يمكن للكرة أن تتخطى هذا الهدف مرة وذلك الهدف مرة أخرى ، هل يحدث مثل هذا اللعب أية غبطة أو سرور في النفس ؟ ولا يوجد ما يبرر القضاء على لذة المنافسة هذه في خارج دائرة الألعاب الرياضية ، إذ أن هذه المنافسة بين لاعبي كرة القدم وبين الهيئات المحلية أو المنظمات قد تكون باعثاً قوياً على حفز الجهود ، ولكن لو أن هذا التنافس لم يبلغ مبلغ الغلظة الوحشية لما كان لزاماً أن تكون عقوبة المغلوب فيه كارثة كبرى كما هي الحالة في الحرب أو الإفلاس الاقتصادي القاتل وكما هي الحال في الصراع الاقتصادي الذي لا يخضع لنظام بل يكتفى أن يعاقب المغلوب فيه عقوبة من لم يصبح خليقاً بما اقترن باسمه من مجد ، ولو أن السباق في كرة القدم كان لزاماً أن ينتهي بموت الفريق المهزوم أو القضاء عليه بالجوع لما كان متاعاً رياضياً مرغوباً فيه على الإطلاق .

والذي حدث في بريطانيا في هذا الوقت هو أن بذلت الجهود القيمة التي تؤثر العمل بما يقتضيه الواجب . الحق أن الخشونة أو القسوة في هذه الأيام

لا مفاصل منها ولا مخرج ، اللهم إلا كثرة الإنتاج . هذا ما لا نستطيع أن ننكره ولا جدال في أن أوقات الأزمات لا بد وأن يلجأ فيها إلى مثل هذا الإجراء ، ولكن الشعور بالواجب مهما تكن قيمته أو الضرورة الباعثة عليه في بعض الأحيان لا يمكن أن يكون حلاً دائماً وإذا وفق مرة فلن يكتب له التوفيق في مرات أخرى ، والسبب في ذلك أنه ينطوي على إجهاد للنفس أو إرهاق لها بالإضافة إلى صراع مستمر بينه وبين الفرائز الطبيعية ، ولأن هذا استمر فترة طويلة لاستنفاد الطاقة الإنسانية ولا تنتهي إلى إضعاف النشاط الطبيعي : ولو أن فكرة الواجب هذه دوفع عنها لا على أساس معايير أخلاقية تقليدية من النوع البدائي كالوصايا العشر ، ولكن على أسس اقتصادية وسياسية معقدة لكان ما تعانيه النفس الإنسانية مدعاة للتشكك فيما تنطوي عليه هذه الأسس من أدلة ولا تنتهي الأمر بكثير من الناس إما إلى عدم الاكتراث أو العمل وفق نظرية خاطئة في الغالب توحى بأقرب الطرق إلى الثراء . نعم يمكن أن يثار الناس عن طريق الأمل والخوف ، ولكن الأمل والخوف يجب أن يكونا واضحين مباشرين إذا أريد بهما التأثير الفعال المنتج بعيداً عن الخور والملل .

وهذا هو السبب الجزئي في أن الدعاية الجفونية أو الدعاية التي يقصد بها استحداث الرغبات الجائعة عن الأقل تميمع بنفوذ كبير في هذا العالم الحديث . إنك لتجد الناس على بينة من أن حياتهم اليومية تتأثر بعوامل بعيدة عنهم كل البعد وفي أجزاء مترامية من هذا العالم ، ولكن إدراكهم يقصر عن الكيفية التي تحدث بها هذه العوامل ، اللهم إلا عدداً يسيراً من الخبراء . يمكنك أن تتساءل لم لا يوجد الأرز ؟ ولماذا كان الموز نادراً إلى هذا الحد ؟ ولماذا تبدو لك الثيران وقد فقدت أذيالها ؟ لو أنك ألقيت تبعة هذا كله على الهند أو على « الرسميات » أو على المجتمع الرأسمالي أو الدولة الاشتراكية . إذن لاستحضرت

في أذهان الناس صورة خرافية لشيطان آدمي من السهل أن يكون موضع كراهيتهم . وما من كارثة تنتاب الإنسان إلا وانصرف بحكم غريزته إلى البحث عن عدو يلقي على عاتقه تبعة ما أصابه ، مثل ذلك ما تلجأ إليه القبائل الوحشية من تحميل الشر بوجود قوى معادية تحترف السحر . ونحن كلما عجزنا عن تفهم أسباب مقابنا لصعوبتها أخذنا بجلال العقلية البشرية البدائية ، فولينا وجوهنا شطرها نلتمس مثل هذه الأسباب لما نحن فيه من شقاء . والجريدة التي تضع نصب أعيننا شقياً نمتة أقرب إلى عقولنا وأفئدتنا من أخرى تعرض لتفصيل أسباب نقص الدولار وكل ما يقترن به من تعقيد ، وحين قضى على ألمانيا بالهزيمة في الحرب العالمية الأولى كان من السهل إقناع الكثير من الألمان بأن مسؤولية الهزيمة تقع على كاهل اليهود .

والقول بأن ما يصيبنا من أوجاع مرده إلى عدو خارجي نصب عليه جام غضبنا وكراهيتنا في حياتنا هذه كارثة قومية كبرى فيها هدم للقوى والعزائم . قد تكون باعثة على قوة الغريزة البدائية فينا ، ولكن في اتجاهات تنتهي بنا إلى أسوأ النتائج . وهناك طرق مختلفة نستطيع عن طريقها الحد من قسوة هذا التفكير الذي يرجع بنا إلى إلقاء المسؤولية على كاهل أعداء ننظرهم بعين المقت . ولعل أحسن هذه الطرق على ما يبدو هو أن نحاول متى كان ذلك في حيز المستطاع استئصال هذه الشرور التي تبعث فينا رغبة البحث عن عدو خارجي نخصه بالكراهية ، فإذا عجزنا عن تحقيق هذا ، فقد يمكن أحيانا أن ننشر على الملأ ، وفي أوسع نطاق ممكن تقديرنا لتلك الأسباب التي تأتيها بالسكوارث . ولكن هذا أمر عسير طالما كانت هناك قوى جبارة في السياسة والصحافة تنعش على حساب الدعاية الجنونية الزائفة .

ولست أعتقد أن ما يهيننا من سوء الحظ وحده يكفي لإثارة هذه الكراهية

الجنونية التي قد تؤدي إلى ظهور النازية مثلاً ، بل لابد وأن تثار هذه الكراهية عن طريق شعور بالخيبة والفشل مضافاً إلى شعور آخر بسوء الحظ ، فلو أن عائلة روبنسون السويسرية وجدت من العمل على سطح الجزيرة ما يستغرق كل نشاطها لما كان لديها متسع من الوقت لكراهية الآخرين ، ولكن الذي يحدث في موقف أشد تعقيداً من هذا هو أن النشاط الضروري قد لا يكون له أى أثر مباشر في تحريك عواطف الأفراد ، ففي هذه الحالة الشاقة التي يعانيها الاقتصاد القومي البريطاني تستطيع جماعة أن تنبئ الإجراء اللازم ، وهو زيادة في الإنتاج ونقص في الاستهلاك بالإضافة إلى تشجيع التصدير ، ولكن هذه كلها أمور عامة واسعة المدى . قلما يمكن أن تنبئ الصلة المباشرة التي تربط بينها وبين مصلحة الرجال والنساء ، ولو أن النشاط الضروري لمواجهة المشكلة على هذه الأسس العامة التي فصلناها يجب أن يبذل في شيء كثير من القوة وسعة الصدر لكان لزاماً أن نتذكر السبل التي تستهدف خلق الأسباب المباشرة للقيام بما يتطلبه الاقتصاد القومي ، وفي اعتقادي أن هذا يتطلب تفويض السلطة تفويضاً يخضع لرقابة السلطات بالإضافة إلى خلق الفرص التي تتيح للأفراد والجماعات الصغيرة حرية التصرف في حدود متفاوتة القدر .

والديمقراطية بالشكل القائم في الدول الكبرى الحديثة لا تعطي المجال الكافي للابتكار السياسي إلا للأقليات الضئيلة ، ولقد تعودنا القول بأن ما سماه الإغريق « ديمقراطية » فشلت لأنها لم تعترف بوجود النساء والعبيد ، ولكننا قلما ندرك أن نظامهم هذا كان في بعض النواحي الهامة أقرب إلى الديمقراطية السليمة من أية ديمقراطية أخرى يمكن أن تطبق في حالة اتساع نطاق الحكومة وتفسير ذلك أن أى مواطن كان يستطيع أن يدلى بصوته عند نظر أى مشروع بدون حاجة لأن ينيب عنه من يمثله : كذلك كان يستطيع أن يساهم في انتخاب

أعضاء المهيئة التنفيذية ومن بينهم القواد كما كان في مقدوره العمل على إدارتهم لو أنهم تصرفوا بما لا ترتضيه الأغلبية . لقد كان عدد المواطنين ضئيلاً إلى الحد الذي كان يشعر كل رجل بكيانه الخاص ، وأنه يستطيع أن يستأثر بقسط هام من السلطة عن طريق النقاش مع زميل له ، ولست أقول بصلاحيه هذا النظام على وجه الإطلاق لأن له في الحقيقة مساوئه الكبرى ، ولكن فيما يختص بشيء واحد هو الإبقاء على الابتكار الفردي أرى أن الديمقراطية الإغريقية تسمو على أبة ديمقراطية عرفها العالم الحديث .

خذ على هذا مثلاً من قبيل الإيضاح ، هو العلاقة بين فرد عادي يدفع الضرائب وبين قائد بحري : يمكن أن نقول إن هذا القائد مدين بوظيفته لدافعي الضرائب بصفتهم الجماعية ، وتفسير ذلك أن ممثليهم في البرلمان يقررون مرتبه ويختارون الحكومة التي تعترف بشرعية السلطة التي عينت هذا القائد ، ولكن لو أن هذا الفرد من دافعي الضرائب ، حاول استناداً إلى ما سبق أن يظهر بمظهر الرئيس على القائد البحري وهي العلاقة التي يجب أن تسود بين الرئيس والمرؤوس لأوقف عند حده ، ذلك أن القائد البحري رجل عظيم تعود ممارسة السلطة ولكن دافع الضرائب العادي لا سلطة له ، ومثل هذا يصدق بدرجة محدودة على رجال الخدمة المدنية ، فلو أنك رغبت في تسجيل خطاب في أحد مكاتب البريد مثلاً لوجدت أن الموظف في مركز يخوله سلطة موقوتة لأنه يستطيع على الأقل أن يقرر متى تسنح له الفرصة فيلتمت إليك ، ولو أنك أردت شيئاً أكثر تعقيداً من هذا في وقت يشعر هو فيه بضيق الصدر لاستطاع أن يضايك كثيراً ، لأنه يستطيع أن يبعث بك إلى موظف آخر يستطيع بدوره أن يبعث بك إلى الموظف الأول ، ومع كل ذلك يعتبر هؤلاء « خدام » الجمهور في حين أن الناخب العادي لا يحول بتفكيره أنه السبب في قوة الجيش والبحرية والبوليس والخدمة المدنية ،

وإنما يشعر بأنه أحد الرعايا الخاضعين ، وأنه على حد تعبير الرجل الصغير « ما عليه إلا أن يرتعد ويطيع » ، وطالما كانت الرقابة الديمقراطية ظاهرة نادرة الحدوث بعيدة عن أن يكون لها مساس مباشر بالفرد في الوقت الذي تصبح فيه الإدارة العامة مركزية ، وتفويض السلطة يسرى من مركز الدائرة إلى محيطها لابد وأن يشعر الفرد بعجزه أمام السلطات القائمة ، ومع ذلك ينبغي إزالة الأسباب أو الأوضاع المسئولة عن هذا العجز لو أريد بالديمقراطية أن تصبح حقيقة ملموسة لا ديمقراطية تصدق على نشاط الأداة الحكومية فحسب .

على أن معظم الشرور التي عرضناها في سياق هذه المحاضرة ليست شيئاً جديداً . لقد كُتب على الإنسان في الجماعات المتمدنة منذ بدأ المدنية أن تحيا حياة ملؤها البؤس والهوان وما كان المجد والمفاخرة وحق الابتكار في التفكير والعمل إلا امتيازاً لأقلية ضئيلة في حين قضى على الأغلبية الساحقة أن تحيا حياة العمل الشاق المجهد مع خضوع لضروب من القسوة المرهقة أحياناً ، ولسكن أمم العالم الغربي في أول الأمر ، ومن بعدها الأمم الأخرى في مراحل مختلفة تدريجية استيقظت من غفلتها تنشد مثلاً علماً جديدة ، ونحن لن نقنع بعد الآن بأن تستمتع أقلية ضئيلة بخيرات الأرض تاركة من ورائها الأغلبية الساحقة في فقر مدقع وبؤس مقيم . إن سيئات الانقلاب الصناعي الأول أثارت موجة من الذعر ما كان ليشهد مثلها العهد الروماني . كان الرق قد ألغى حين أيقن الناس ألا محل للاعتقاد بأن آدمياً كاننا من كان يجب أن يبقى مجرد آلة لثراء آدمي آخر ، ونحن لن نحاول بعد اليوم من الوجهة النظرية على الأقل أن ندافع عن استغلال الغزاة الأوربيين للشعوب الأخرى وما قامت الاشتراكية إلا بدافع الرغبة في تضيق الهوة بين الغنى والفقر . ولقد اشتعلت الثورة في شتى النواحي تستهدف

القضاء على الظلم وعدم المساواة ثم هي ترفض رفضا باتا أن يقام صرح العظيمة
والجاء على أنقاض من حطام البشرية المهينة الدليلة .

وتلك عقيدة جديدة آمن الناس بها إيمانا أعمى أو سلموا بها تسليما إلى حد
تعذر معه إدراك ما كان لها من أثر توري في طوال تاريخ البشرية . وعلى ضوء
هذا يبدو لنا أن المائة والستين عاما الأخيرة إن هي إلا ثورة متواصلة أثارها هذه
الفكرة ، ومثلها كمثل أية عقيدة جديدة تسبق بالآلأباب ، أى أنها شاقة تستلزم
تكيف الأوضاع بحيث تصبح ملائمة لها ، وليس هذا بالأمر اليسير . هنا نفلس
تلك الخطورة التي اقترنت بأية رسالة جديدة وأعنى بها الخطأ في التمييز بين الوسيلة
والغاية خطأ ينتهي بنا إلى نسيان الغاية انصرافا للوسيلة أو اقتصارا بها . نريد أن
نقول : إن الانسياق وراء المساواة قد ينتهي بنا إلى القول بأن الامتيازات القيمة
التي يصبح من العسير توزيعها في ظل المساواة توزيعا عادلا ، ليست من قبيل
الامتيازات على وجه الإطلاق ، أو ينبغي ألا يبقى عليها ، وتفصيل ذلك أن بعض
المجتمعات الظالمة في الماضي أتاحت للأقليات فرصا لولم نغتن قيمتها لأنفسنا المجتمع
الحديث الذي نهذف إلى بنائه ينكرها على أى إنسان . وإنى إذا ما تكلمت
عن آثام العهد الحاضر عرضت لها لا للقول بأن شرور الماضي تقضائل أمامها ،
ولكن للإصرار على أن حسنات الماضي يجب أن نبقى عليها في المستقبل ، وأن
تكون بقدر الإمكان في مأمن من أن تكتسحها حركة الانتقال ، وإذا ما تحقق
هذا كان هناك من الأشياء ما يجب أن نذكره ، أشياء قد تنسى حين رسم الخطوط
الرئيسية للمدينة المثالية .

وإنك لتجد من بين تلك الأشياء التي تتعرض لخطر لا مبرر له أو تذهب
ضحية المساواة الديمقراطية شيئا واحدا قد يفوقها كلها من حيث الأهمية وهو
احترام النفس . وأقصد باحترام النفس تلك الناحية المشرفة من الاعتزاز بالنفس

أو ما نسميه «الاعتزاز المعقول المشروع» ، أما الناحية الأخرى منه ، فهي الشعور بالسيادة وهي الناحية السيئة من هذا الاعتزاز وتفصيل ذلك أن احترام النفس يحول بينها وبين الخضوع للذل المهين إذا ما وقع صاحبها في يد أعدائه وهو الكفيل بأن يشعره بأنه على حق حتى لو ناصبه العالم كله العداء ؛ وإذا ما فقد إنسان هذه الصفة شعر بأن رأى الأغلبية أو رأى الحكومة يجب أن يكون في عصمة من الزلل ، ومثل هذا الشعور لو أنه أصبح ظاهرة عامة لاستبحال معه تحقيق أى تقدم خلقى أو عقلى .

وكانت الضرورة قد قضت بأن يبقى احترام النفس فضيلة لأغلبية ضئيلة فقط ، وحيث يوجد عدم المساواة في السلطة ليس من المعقول أن توجد هذه الفضيلة عند من كتب عليه الخضوع لحكم آخر ، ولعل أبرز الخصائص المثيرة التي تطبع الطغيان هي الطريقة التي ينساق بها ضحايا الاستعباد والظلم انسياقاً يحتم عليهم التملق والزلفى لهؤلاء الذين يسومونهم سوء العذاب ؛ لقد كان فرسان الرومان يستقبلون بالبشر والترحاب الأباطرة الذين ما حضروا إلا ليشهدوا مصرع نصف عدد هؤلاء الفرسان ترفيهاً عن أنفسهم ولعناً بأرواحهم ، وحين زج بدوسقوفسكي وباليوكنين في غياهب السجن ادعيا أنهما لا زالا يحسنان الظن بالقيصر نيقولاً : والضحايا الذين قذفت بهم الحكومة السوفياتية حين القصفية كثيراً ما اعترفوا بخطيئاتهم اعترافاً مدلاً مهيناً في حين أن هؤلاء الذين قدرت لهم النجاة من حركات التطهير ينصرفون إلى ضروب من الملق المقبوت ، وطالما عمدوا إلى اتهام زملائهم ظلماً وعدواناً ، وقد يستطعم النظام الديمقراطي الحيلولة بين النفس وبين أن تمحدر إلى هذا الحد من المهانة والإذلال ، وقد يفتح الفرصة الواسعة للاحتفاظ باحترام النفس ، ولكنها قد تذهب إلى عكس ذلك .

وما دام احترام النفس في الماضي كان وفقاً على أقلية امتازت به دون سواها

فن السهل ألا تلقى هذه الصفة تقديراً من جانب هؤلاء الذين يناصبون الأوضاع
الأولييجركية^(١) العداء ، والذين يعتقدون أن صوت الشعب هو صوت الله خالق
بهم أن يستنبطوا من هذا أن أى رأى غير عادى أو ذوق ذى لون خاص إن هو
إلا انحراف عن التقوى وعصيان آثم فى وجه السلطات الشرعية التى تدين لها
الجماعة بالخضوع ، وتلك عاقبة لا تخرج منها إلا باعتبار الحرية على قدم المساواة
مع الديمقراطية . ومعلوم أن المجتمع الذى يصبح فيه كل فرد عبداً للجماعة
لا يسمو بكثير عن المجتمع الذى يصبح فيه كل فرد خاضعاً للحاكم المستبد . نريد
أن نقول أن هنالك مساواة متى كان الكل عبيداً ، وكذلك هناك مساواة متى
كان الكل أحراراً ، ومعنى هذا أن المساواة المجردة لا تكفى لخلق المجتمع المثلى .
وربما كانت أعظم المشاكل التى تواجه المجتمع الصناعى بل أخطرهما وأشقهما
فى الواقع هى الكيفية التى يمكن أن تجعل العمل شيئاً ممتعاً تستعذبه النفس
فلا ينظر إليه على أنه مجرد وسيلة للحصول على الأجور ، وهذه ظاهرة تنضج
بوجه خاص فى أنواع العمل التى لا تتطلب مهارة خاصة ، ومن شأن العمل الشاق
أن يجذب انتباه من توافرت له المقدرة على المضى فيه . إن الألفاظ التى تدور حول
الألفاظ ، وكذلك الشطرنج كثيراً ما تكون شبيهة كل الشبه ببعض الأعمال
التي تتطلب مهارة خاصة ، ومع ذلك ينصرف إليها كثير من الناس بكل جهودهم
لمجرد التسلية ، ولكن الذى حدث نتيجة لازدياد الآلات هو ازدياد نسبة عدد
الذين يعملون بأجور أعمالاً سهلة مملّة إلى الحد الأقصى ، يقول الأستاذ إيركرومى
فى المشروع الأكبر للندن (١٩٤٤) فيما له ارتباط بما أسلفنا أن معظم
الصناعات الحديثة لا تتطلب الكفايات المتخصصة فى نوع العمل ، وإذن
لا محل لبقائها فى المقاطعات ذات المهارة التقليدية . ثم يذهب إلى أن « عدم

(١) أن تستأثر طبقة ضئيلة العدد بالحكم .

الاعتماد على أية شركة عمالية يبدو ظاهرة مؤكدة بفضل طبيعة العمل الحديث الذى لا يتطلب سوى القليل من المهارة النسبية إلى جانب قدر كبير من الثبات والثقة ، وتلك هى الصفات التى يمكن أن توجد فى أى مكان بين طبقة العمال فى عصرنا هذا .

نعم لا ريب أن الثبات والثقة من الصفات القيمة المنتجة ، ولكن لو كان المقصود هو أن هذه الصفات هى كل ما يتطلبه العمل من العامل ، فليس من المحتمل أن يشعر هذا العامل بالاستمتاع بما يقوم به من جهد . ويكاد يكون من المؤكد أن تلك القناعة النفسية التى ينشدها هذا العامل فى الحياة لا بد له أن يبحث عنها فى خارج نطاق العمل . ولست أعتقد أنه من المستحيل تفادى هذا حتى فيما لو كان العمل نفسه متعباً غير ممتع .

والخطوة الأولى فى تفادى هذا هى أن يستعيد العامل بعض تلك المشاعر التى اقترنت بالملكية الشخصية فى الماضى ، ولم يعد من الممكن فى عصر الآلات أن يستمتع الفرد العامل بالملكية ، ولكن هناك من السبل ما يمكن ابتكاره للإبقاء على هذا الاعتزاز بالنفس المقترب بشعور العامل إذ يقول « إن هذا من عملى » أو على أى حال من « عملنا جميعاً » حين يشير بهذا الجمع إلى فئة صغيرة من أقرانه يعرف بعضهم بعضاً وتربطهم جميعاً وحدة المصالح ، ولن يتحقق هذا عن طريق التأميم الذى يحمل المديرين وهيئة الموظفين بمعزل عن طبقة العمال ، وببنفس الصورة القائمة فى المجتمع الرأسمالى ، وإنما الأمر المرغوب فيه هو الديمقراطية المحلية على نطاق ضيق . Small-scale demo. فى كل الشؤون الداخلية ، فرييس الفعلة والمدير يجب أن يتم انتخابهم بواسطة هؤلاء الذين سيخضعون لرياستهم .

نريد أن نقول إن ما اتسمت به السلطات المهيمنة على المشروعات الصناعية الضخمة من طابع لا يمت إلى شخصية العامل بصفة ، بل هو بعيد كل البعد عن أن يكون له أساس مباشر بالطبقات العاملة أسر من شأنه القضاء على حق الاستمئاع بالملكية في نفس العامل العادي ، ولنا فيما قاله المستر برنهام عن « ثورة مديري المؤسسات الصناعية الكبرى » صورة لا تبعث على شيء من التفاؤل بصدد ما يمكن أن يحتميه المستقبل أو يجوده به . ولو أننا رغبنا في أن نربأ بأنفسنا عن تلك الحياة القائمة الموحشة التي يتنبأ بها هذا الكاتب لكان لزاماً علينا أن نهتم بشيء واحد في أول الأمر هو خلق الإدارة الديمقراطية . وهذا هو الموضوع الذي أفاض في علاجه المستر جيمس جيلسبي في كتابه « حرية الرأي في الصناعة » ولست أرى في هذا الصدد أقوى من عبارة كتبها جاء فيها ما يلي :

« هناك شعور بالفشل أو الإخفاق حين يعاني الفرد أو مجموعة الأفراد مشكلة يكون من العسير عرضها على الرئاسة . إن ما يحدث في البيروقراطية المدنية هو عين ما يحدث في البيروقراطية الصناعية . هناك نفس التأجيل والتسويق والإشارة إلى س ، ص ثم الرجوع لتفهم أو تفصيل القواعد واللوائح وأخيراً نفس الشعور بالإخفاق واليأس . » وإذا ما استطعت الوصول للرئاسة استطاع الرئيس أن يعرف واستطاع أن يرى بعيني رأسه !... » وهذه الرغبة في الوصول للرئاسة إنما تصدر عن عقيدة ، والاجتماع الشهري لممثلي جماعات الموظفين أمر لا يخلو من قيمة ، ولكن هذا لن يستعاض به عن علاقة مباشرة بين المالك والعامل (الموظف) ولن يشفع أو يجدي في هذا الموقف أن يذهب موظف في محل تجارة أو عامل من عمال الآلات إلى كبير العمال الذي لم يعد يمارس أية سلطة بعد أن انتقلت هذه السلطة أو الرقابة على العمل إلى يد غيره ، فيتقدم له بمسألة من المسائل

فلا يجد هذا بدأً من إحالتها على المراقب فيرسلها بدوره إلى المدير المختص بالأعمال فيضعها في جدول الأعمال للجلسة المقبلة . وقد تمثال هذه المشكلة إلى إدارة رعاية مصلحة العمال ، وتلك إدارة كبرى في الشركات الكبرى حيث يوجد مدير قد استعيض به عن مدير هيئة العمال أو المدير المختص برعاية مصالح العمال وهو الآخر بدوره قد استعيض به عن وظيفة واحدة من وظائف المدير أو المالك وهذا هو الذي ينظر في الشكوى أو يحولها .

« والذي يحدث في الشركة الكبرى هو أكثر من الشعور بالفشل ، إذ تصبح كل هذه التصرفات ذات طابع خاص لا معنى له في نظر أفراد العمال من مختلف الدرجات ، فالعقد العامل لا يعرف إلا اليسير عن ماهية وظيفته في الشركة بأكملها . هو لا يعرف من هو الرئيس الحقيقي ، وكثيراً ما يجهل من هو المدير العام ، وقد يحدث في الغالب أن لم توجه إليه أية عبارة على الإطلاق من المدير المسئول عن إدارة الأعمال . الواقع أن مدير المبيعات ومدير التكاليف ومدير المشروعات ومدير رعاية المصالح الخاصة وغيره من المديرين كل هؤلاء مجرد عناصر تقيم بمناصب ممتازة وساعات عمل قليلة ، ولا يوجد ثمة رابطة تربط بين العامل وبين هؤلاء ولا هم يدخلون في نطاق جماعة » .

ولن تكون الديمقراطية حقيقة نفسية في عالم الصناعة أو في عالم السياسة ، طالما كانت الإدارة في الأولى أو الحكومة في الثانية معتبرة كهيئة يشار إليها بقولهم « هؤلاء السادة » — هيئة تمشي قُدماً في أرستقراطيتها وجبروتها — هيئة من الطبيعي أن تثير في النفس الضعيفة والعداء ، ولكنه العداء المتخاذل العاجز اللهم إلا إذا استطاع أن يظهر في شكل ثورة أو عصيان . والذي يحدث في عالم الصناعة هو ما يشير إلى المستر جيلسي إذ يقول : إن الشوط الذي قطع في هذا

الاتجاه المشار إليه لضئيل جداً حتى إن إدارة العمل باستثناء طفيف لم تزل تحمل طابع الملكية أو الأوليجركية (حكم أقلية صغيرة) ولكن هذا شر لو لم يتدارك لازداد كلما ازداد التنظيم تضخماً واتساعاً .

ولقد عاشت أغلبية الجماعات البشرية منذ فجر التاريخ عيشة ملؤها الفقر والكبد والقسوة يضيئها شعور يعجزها أمام سلطان هذه القوى العدوانية التي لا تمت إلى الآدمية بصلة . وتلك شرور لم تعد ضرورية لبقاء المدينة الحديثة بل يمكن إزالتها بمساعدة العلم الحديث والأساليب الفنية الحديثة بشرط أن تطبق هذه تطبيقاً يتفق مع الروح الإنسانية ويدرك أسباب الحياة والسعادة ، فإذا تعذر هذا الإدراك فسفنضى في غير وعى منا في العمل على خلق سجن جديد ، ولعل السبب الحق في وصفه هذا الوصف هو أنه سيكون سجناً يضم الناس كافة لا يفلت من بين جدران أحد ، ولكنه موحش محزن مقفر من الروح وأسباب الحياة ، وتلك كارثة سأعرض لطرق تفاديها في المحاضرتين الأخيرتين .

ملخص المحاضرة :

ولنأى في صناعة الصوف الاسكتلندى مثل لما طرأ من تغيير على الصنف من حيث الجودة (أو من حيث الكيف لا الكم) نتيجة الأساليب الآلية الميكانيكية في عالم الصناعة . لقد كان هذا الصنف يغزل باليد أو كان صناعة يدوية ذائعة الشهرة لها طابعها من الامتياز والابتقان ، وكانت تغزل في مرتفعات اسكتلندة منذ زمن طويل ، وكذلك في المرتفعات وفي جزر الهبرديز وأوركنى وشتلند ، ولكن المنافسة بين الصنف المغزل باليد وبين الآخر المصنوع على الآلات كان صاعقة أصابت عمال النسيج اليدوى في حين أن ضريبة الشراء

بما أثير حولها من نقاش في مجلس البرلمان أجهزت عليها الإجهاز الأخير ،
وكان من نتيجة ذلك أن هؤلاء العمال الذين عجزوا عن الحياة من عملهم اضطروا
إلى مغادرة هذه الجزر للحياة في المدن أو للهجرة .

وإذن يبدو أننا في مقابل كسب اقتصادي قصير الأجل من جراء ضريبة
الشراء يتراوح بين مليون ومليون ونصف جنيه في السنة يجب أن نتحمل خسارة
طويلة المدى من العسير تقديرها .

أولاً : تلك الخسارة التي تضاف للخسائر التي تكبدناها إبان النشوة الأولى
للاقتلاع الصناعي وما اقترن به من جشع أعمى — أقصد تلك الخسارة التي
أصابت ضرباً آخر من ضروب المهارة المحلية التقليدية التي طالما أورثت من
مارسوها الشغف بالمهنة والاستمتاع بالنشاط بالإضافة إلى لون من الحياة قد يكون
مريراً أو شاقاً بعض الشيء ، ولكن اقترن بالعزة واحترام النفس والاستمتاع
بالإنتاج الفردي وما اكتنفه من مهارة وجهد في ظروف شاقة خطيرة .

ثانياً : هناك نقص فيما امتاز به الإنتاج من جمال وإتقان جوهرين لقيمتيه
نقص في الفاحيتين : الذوق الفني والقيمة المادية النفعية .

ثالثاً : يلاحظ أن قتل مثل هذه الصناعة المحلية أمر من شأنه تشجيع الاتجاه
نحو إنشاء المدن إلى الحد الذي لا يقاوم ، وهو ما نحاول الآن أن نتجنبه في تخطيط
مدنيتنا القومية . بذلك يصبح هؤلاء العمال — عمال النسيج المستقلين — مجرد
وحدات في صرح ضخم متضخم مريز متعفن ، ولم يعد أمنهم أو استقرارهم
الاقتصادي وفقاً على جهودهم الخاصة وعلى قوى الطبيعة . لقد ضاع هذا في بعض
المؤسسات القليلة الضخمة التي لو فشل فيها واحد لكان هذا إيذاناً بفشل الكل
ولكان من العسير تفهم أسباب هذا الفشل .

وهناك عاملان هما السبب في أن هذه العملية — بوصفها دنيا الانقلاب الصناعي الصغيرة — فقدت أي مبرر لوجودها في هذا الوقت . العامل الأول هو أننا الآن على غير ما كان عليه أسلافنا من رجال الصناعة الذين عجزوا عن التكيف بعواقب أعمالهم نستطيع أن نقين في شيء كثير من التأكيد ما يقترن بهذا التنظيم من ضرور . ونجد من ناحية أخرى أن هذه الشرور لم تعد ضرورية لزيادة الإنتاج أو لرفع مستوى المعيشة المادية للعامل . لقد علمتنا الكهرباء وحركة النقل بالسيارات أن الوحدات الصناعية الصغيرة لا غبار عليها من الوجهة الاقتصادية ، بل هي في الواقع أمر مرغوب فيه لأنها تحول دون نفقات ضخمة تنفق على النقل وعلى المنظمات ، وحيث تنعش صناعة ريفية ؛ يجب أن تخضع للأساليب الميكانيكية بالتدريج ، على أن تترك في مكانها الأصلي وفي وحدات صغيرة .

ونجد في أصقاع أخرى من العالم حيث الصناعة لم تزل في بدايتها أن هنالك احتمالاً قوياً في تقادى تلك المساوى التي جرّعنا لها أو كابدناها ، فالهند مثلاً من الوجهة التقليدية عبارة عن مساحات كلها جماعات قروية . فلو أن هذه الحياة التقليدية بكل ما فيها من مساوى استبدلت بقتة وبلا هواده بالحياة الصناعية في المدن بكل ما يستقيم الأخيرة من مساوى لكانت تلك هي المأساة الكبرى سيما وأن مساوى التصنيع الضخم ستطبق على الشعب الذي لا زال يعاني من مستوى معيشة حقير محزن . وكان غاندى على بينة من هذه المخاطر ، فترجع القهقري وعمل على إحياء المنازل اليدوية في أنحاء القارة كلها . ولقد كان في تصرفه هذا على حق أو هو أصاب نصف الحقيقة ، لأنه من الغباء أن نرفض تلك الخدمات التي يقدمها لنا العلم ، بل يجب أن نتمسك بها عن شغف ونستغلها في زيادة الثروة المادية ، وفي نفس الوقت نستفيد منها في الاحتفاظ بهذه الامتيازات البسيطة كالهواء النقي والمركز الشخصي في الجماعات الصغيرة والاعتزاز

بالمسئولية وإنقاذ العمل . ولما تنفتح هذه كلها لعامل في مدينة صناعية كبرى .
يجب على أنهار الهيمالايا أن تنتج كل القوى الكهر بائية المائتة اللازمة للقرية
الهندية في المراحل التدريجية لتصنيعها تصنيهاً آلياً ، وكذلك القوى اللازمة
لتطور غير محدود يطرأ على الكيان الآدمي يحيط بنواحيه المادية ، وبدون تلك
المأساة الماثلة للعيان — مأساة المستنقعات الصناعية أو تلك الخسارة الخفية وذلك
الانهيار الذي ينتج حين العبث بتقاليد الشيخوخة والعدوان عليها في غير
لين أو راحة .

بين الرقابة (الحكومية) والابتكار

تحديد نطاق كل منهما

لا بد لكل مجتمع سليم تقدمى من استيفاء ظاهرتين : أولاهما الرقابة المركزية وثانيتهما القدرة على الابتكار الفردى أو الجماعى ؛ إذ الواقع أن المجتمع بلا رقابة مركزية يتعرض للفوضى وبلا ابتكار يتعرض للجمود ، وإنى أعزم فى هذه المحاضرة أن أصل إلى مبادئ عامة من شأنها تحديد نوع المسائل التى يجب أن تخضع للرقابة والتفرقة بينها وبين مسائل أخرى يجب أن تترك للابتكار الفردى أو ابتكار يساهم فيه الفرد بقدر النصف ؛ على أن بعض الصفات التى نطمح فى توافرها فى مجتمع ما تعتبر فى جوهرها ثابتة دائمة فى حين أن بعض الصفات الأخرى تعتبر بحكم طبيعتها فياضة بالحياة والحركة dynamic ، كذلك نستطيع بصفة عامة أن نذهب إلى أن تلك الصفات الثابتة التى لا تتغير تلتم مع الحكومة أو هى تلازم الحكومة فى حين أن الصفات الأخرى التى تفيض بالحياة والحركة يجب أن تكون خاضعة لما يجرىه عليها الابتكار الفردى أو الجماعى ، ولكن لو أن هذه الطاقة الابتكارية كانت أمراً ممكناً أو لو أنها انصرفت إلى الابتكار الإنسانى المنتج لا الابتكار الهدام لكان لزاماً أن يدعم على أسس من الأنظمة والأوضاع المناسبة . وسيقع حينئذ على عاتق الحكومة أو سيكون من وظائفها حماية هذه الأوضاع وهذه الأنظمة ، وظاهر أن الفوضى حالة لا يستقيم معها وجود جامعات أو بحث علمى أو نشر كتب أو حتى الترفيه البسيط مثل قضاء عطلة على شاطئ البحر ، ولنعلم أنه فى هذا العالم المعقد الذى نميش فيه لا محل لابتكار منتج

بدون حكومة ، ولكن من سوء الحظ يمكن أن تقوم حكومة بلا ابتكار .
وأستطيع القول بأن هناك ثلاثة أهداف رئيسية يجب أن تضعها الحكومة
نصب أعينها هي توفير أسباب الأمن والطمأنينة ثم العدالة ثم رعاية الموارد الطبيعية
والاحتفاظ بها ، وتلك أشياء جوهرية من حيث أهميتها للسعادة البشرية ،
بل هي أشياء لا يمكن أن تتحقق بدون الحكومة ، وأجد في نفس الوقت أنه
لا يوجد عنصر من هذه العناصر الثلاثة يجب أن يؤخذ به على وجه الإطلاق
أى أن كل واحد من هذه العناصر قد يضحى به في ظروف معينة تضحية جزئية
يكون من ورائها غنم كبير تأتى به طيبات أخرى ، وسأعرض لكل عنصر من
هذه العناصر على حدة .

أما عن « الأمن » بما يتضمنه من معنى حماية الحياة والمقاع فلطالما اتفق على
أنه هدف من الأهداف الأولى للدولة ، وبالرغم من أن حكومات كثيرة قامت
بحماية رعاياها الذين يدينون بالطاعة للقانون ضد عدوان الرعايا الآخرين إلا أنها
لم تفكر في ضرورة حماية الفرد من الدولة ، وطالما استحلت الحكومات لأنفسها
إلقاء القبض على الأفراد بأسر إدارى وتوقيع العقوبة بلا إجراء قانونى ؛ فليس
هناك من أمن للأفراد مهما كانت الدولة موطدة الأركان ، وحتى مجرد التمسك
بضرورة الإجراء القانونى لا يكفي إلا إذا كان القضاء مستقلاً عن السلطة التنفيذية
ولقد كان التفكير على هذا النسق في مقدمة مسائل القرنين السابع عشر
والثامن عشر حين نادى الجماهير « بحرية الفرد » أو « حقوق الإنسان » ولكن
الحرية والحقوق التى كانت تنشدها الجماهير كانت الدولة وحدها هى الكفيلة
بتحقيقها ؛ بل نقصد نوعاً واحداً من الدولة هى الدولة الحرة ، ولم يحدث في غير
دول الغرب أن كانت هذه الحرية ، وهذه الحقوق فى مأمن من العدوان .
وعند سكان العالم الغربى فكرة عن نوع آخر من الأمن تنصرف إلى تأمين

الدولة ضد العدوان الأجنبي ، وهذا في الواقع أكثر أهمية لأنه لم يتحقق ولأنه يصبح أكثر أهمية بتطور وسائل الحرب وأساليبها ، وإن يكون هذا الأمن مكفولاً إلا بقيام حكومة عالمية واحدة تحتكر كل وسائل الحرب ، وإني لن أعرض لتفصيل هذا الموضوع لأنه بعيد عما أعرض له الآن ، ولكن أصر بكل ما يمكن من قوة على أن البشرية ما لم تشعر ، وحتى تشعر بالأمن في كنف حكومة عالمية واحدة فكل شيء آخر ذي قيمة مهما كان نوعه لاثبات له ولا استقرار وقد تأتى عليه الحرب في أية لحظة فلا تبقى ولا تذر .

والقد كان الأمن الاقتصادي أحد أهداف التشريع الحديث في بريطانيا وكذلك كان للتأمين ضد البطالة والمرض والفقر المدقع في الشيخوخة أثره في تخفيف ما كان يساور العامل من جزع وقزع ينتظرانه إبان شيخوخته ، وكذلك التأمين الطبي قد تقدم بفضل ما اتخذ من إجراءات كانت كفيلة بتطويل متوسط العمر وتخفيف وطأة المرض ؛ الواقع أن الحياة في مختلف نواحيها في ممالك الغرب — لو استثنينا أهوال الحرب — أقل خطورة بكثير عما كانت عليه في القرن الثامن عشر ، والفضل في هذا التغيير كله راجع إلى الرقابة الحكومية في أشكالها المختلفة .

والأمن أو الطمأنينة فكرة قيمة بلا شك إلا أنها قد ينصرف إليها المرء بكامل تفكيره ونشاطه فتصبح قيمة من التماشم في نظره ، وليس من الضروري أن تقترن الحياة الآمنة المطمئنة بالسعادة ؛ فقد تصبح مريرة بما يكتنفها من كآبة وملل ، وقد يلجأ كثير من الناس خصوصاً في سن الشباب إلى شيء من المغامرات الخطيرة أو قد يجدون لأنفسهم متاعاً وتغييراً شيقاً في حالة الحرب كخرج من تلك الطمأنينة الكثيبة الراكدة . نريد أن نقول إن الطمأنينة الجردة هدف سلبي يوحى به الخوف في حين أن الحياة التي تبعت على اللبطة يجب أن تكون

ذات هدف إيجابى يمليه الأمل ، وهذا النوع من الأمل الذى تكتنفه المغامرات يقترب بالمخاطر ثم بالخوف نتيجة لذلك ، ولكن الخوف الذى يختاره الإنسان بمحض إرادته لن يكون شراً كذلك الخوف الذى يفرض نفسه على الإنسان نتيجة لظروف خارجية لا قبل له بها ، وإذن فلا محل للاقتناع بالأمن وحده أو الاعتقاد بأنه كفيل بتحقيق السعادة البشرية إلى ألف سنة .
والآن أعرض للمدل .

لقد أصبح المدل خصوصاً المدل الاقتصادى فى هذا الزمن الحديث هدفاً حكومياً ، ويفسر المدل الآن على أنه المساواة إلا فيما يختص بميزة استثنائية يُعتقد أنها خليقة بمكافأة استثنائية ، ولكن فى حدود معقولة ؛ أما العدالة السياسية أى الديمقراطية فقد كانت هى الهدف منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ولكن المدل الاقتصادى هدف حديث ، ويتطلب قسطاً كبيراً من الرقابة الحكومية ، ويذهب الاشتراكيون — وهذا صحيح فى اعتقادى — إلى أن هذا النوع من المدل يتطلب أو يتضمن ملكية الدولة للصناعات الرئيسية بالإضافة إلى شئ كثير من التنظيم يفرض على التجارة الخارجية ، وقد يقول معارضو الاشتراكية إن العدالة الاقتصادية إنما تشتري بثمن باهظ ، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أنها لو تحققت فإن قدراً كبيراً من رقابة الدولة على الصناعة والمالية يصبح أمراً جوهرياً .

ومع ذلك فهناك حدود تفرض على العدالة الاقتصادية ، وهى حدود أوقيود يعترف بها أشد الناس تمسكاً لها من رجال القرب بصفة ضمنية على الأقل ، مثال ذلك — مما له أهمية قصوى — أن نلتزم علاجاً يحقق المساواة الاقتصادية عن طريق تحسين حالة المتعبين فى أصقاع أخرى من هذه الأرض لا ابتغاء تخفيف شقاء مقيم فحسب ، ولكن لأن العالم لا يمكن أن ينعم بالأمن والاستقرار من خطر الحروب

الكبرى ما دامت ظاهرة عدم المساواة قائمة بهذا الشكل الجائر . ولكن أى مجهود يبذل لتحقيق المساواة الاقتصادية بين دول الغرب وآسيا الجنوبية الغربية عن طريق استخدام وسائل غير تلك الوسائل التدريجية أمر من شأنه أن يهبط بمستوى الدول الموسرة إلى مستوى الدول الأخرى الأقل منها يسراً ، وبدون أن تستفيد الأخيرة فائدة تذكر .

وما يصدق على الأمن يصدق على العدالة فى دائرة أوسع (أو إلى حد أبعد) أى أن العدالة مبدأ يخضع لقيود أو حدود ، هناك لون من العدالة يساوى بين الناس جميعاً فى الفقر أو يساوى بينهم جميعاً فى الثراء ، ولكن يبدو ألا جدوى من أن يصبح الأغنياء فقراء ، إذا لم يستتبع هذا جعل الفقراء أغنياء ، ويصدق هذا على العدالة بشكل أقوى متى تبين أن السعى وراء تحقيق المساواة أمر من شأنه أن يجعل الفقراء أشد فقراً ، وكان من الممكن أن يحدث هذا لو أن هبوطاً عاماً بمستوى التعليم أو إنقاصاً من الجهود المنصرفة للبحث المجدى المنتج كان متضمناً فيما نستهدفه من مساواة على النسق السابق ، ولو لم توجد عدم المساواة الاقتصادية فى مصر و بابليون لما اخترع فن الكتابة على الإطلاق ، ومع ذلك فلا محل للقول بضرورة قيام عدم المساواة الاقتصادية فى الأمم التى تطورت تطوراً صناعياً بعيداً حتى يمكن أن ترتقى فنون المدنية عن هذا الطريق ما دمتنا نخضع لطرق الإنتاج الحديثة ، ولكن هناك خطر يجب أن نكون على بينة منه ، لا استعجال فنية كما كانت الحال فى الماضى .

والآن أعرض للعنصر الثالث من العناصر التى تكلمت عنها :

مثل الاحتفاظ [بالموارد والقوى الطبيعية] كمثل الأمن والعدالة فى أنه يتطلب إجراء من قبل الدولة ، ولست أقصد بالاحتفاظ مجرد الاحتفاظ بالتماثيل القديمة ومواطن الجبال أو صيانة الطرق أو المنافع العامة وما شاكلها فذلك أشياء

تعمل الآن ، اللهم إلا في وقت الحرب . ولكن ما أقصده بالتحديد هو الاحتفاظ بموارد العالم الطبيعية ، وهذا أمر من الأهمية بمكان عظيم ، وقدما يبحث بما هو خليك به من اهتمام . لقد حدث في غضون القرن ونصف القرن الأخيرين أن استنفد الإنسان المواد الخام للصناعة كما استنفد التربة التي كانت تتوقف عليها حياة الزراعة ، وكانت تلك عملية قاسية من الاستهلاك المتواصل لا تعرف ليناً أو هوادة ولعل أصدق الأمثلة على هذا الإسراف في عالم الصناعة هو الزيت . ذلك أن كمية الزيت التي يمكن الحصول عليها من آبار العالم لا يمكن أن تقدر بالضبط ، ولكنها مع ذلك محدودة ، أما عن الحاجة إليه فقد بلغت من الأهمية حداً ينفذ بخطر إشعال حرب عالمية ثالثة من أجله ، وإذا ما عز الحصول على الزيت بكميات كبيرة كان هذا نذيراً بضرورة استحداث تغييرات كبيرة في أسلوب حياتنا ، ولو أننا حاولنا الاستعاضة عنه بالطاقة الذرية لكانت النتيجة الحتمية لهذا هي استنفاد كل موارد العالم من اليورانيوم والثوريوم . والصناعة بالشكل القائم الآن إنما تعتمد بصفة جوهرية على إنفاق رأس المال الطبيعي ، ولن نستطيع الاستمرار زمنياً طويلاً على أساس هذا الإسراف .

ويذهب بعض الثقة إلى أن ثمة مشكلة أخطر من هذه هي الموقف فيما يختص بالزراعة على نحو ما جاء بالتفصيل في كتاب المستر فوجت Vogt « السبيل إلى البقاء » وتفسير ذلك أن الأساليب التي تطبق الآن في زراعة معظم أصقاع الكرة الأرضية فيما عدا مساحات قليلة حبتها الطبيعة بالوفرة والخصوبة كفيلة باستنفاد الطاقة الإنتاجية للأرض ؛ والطريقة التي يلجأ إليها الأمريكيون والمعروفة باسم Dust Bowl هي أسطع الأمثلة المعروفة لعملية هدامة تطبق في كل أنحاء المعمورة — وبما أن عدد السكان الآن في تزايد مستمر فالتقص في المواد الغذائية كارثة محتومة لا بد أن يشاهدها نصف القرن التالي ما لم تتبكر الأساليب

الغنيمة لدرأ هذا الخطر ، وتلك أساليب معروفة للطلبة الذين يدرسون فن الزراعة ولكن الحكومات وحدها هي التي تستطيع تطبيقها بشرط أن تقبل وتحمل الإساءة لسمعتها ، إنها مشكلة لم تلق ما تستحقه من اهتمام اللهم إلا القدر اليسير مشكلة يجب أن يواجهها كل من يبنى نفسه بالحياة في عالم مستقر لا يتعرض لحروب الفناء . ولو أن هذه الحروب استطاعت أن تحل مشكلة نقص المواد الغذائية بعض الشيء لكان معنى ذلك أنها حروب تضاعف أمامها تلك الحروب التي كابدها لأن الذي حدث بين الحربين العالميتين هو ازدياد عدد السكان في هذا العالم . تلك المشكلة الخاصة بإصلاح الزراعة هي أولى المشاكل التي تتحمل أن تواجهها الحكومات المستقبلية فيما عدا مشكلة أخرى ، هي العمل على تفادي الحرب .

لقد تكلمت عن الأمن والعدالة والاحتفاظ بالموارد الطبيعية بوصف هذه العناصر الثلاثة أهم الوظائف الجوهرية للحكومة ، ولأن هذه هي الوظائف التي لا تستطيع قوة غير الحكومات القيام بها ، ولكنني لم أقصد أن الحكومات ليست لديها وظائف أخرى جديرة بنشاطها . أريد أن أقول : إن للحكومة وظائف أخرى جوهرية في ميادين النشاط المختلفة هي تشجيع القوى الابتكارية في النطاق غير الحكومي ، والعمل على خلق الفرض التي تكفل ممارسة وتطبيق هذا الابتكار بشكل يعود على المجتمع بالنفع . وهناك من ألوان الابتكار ما هو فوضوى أو إجرامى ، بحيث لا يحتمله مجتمع متمدين — وثمة ألوان أخرى من الابتكار كالتى يقوم بها ذو القدم الراسخة في عالم الابتداع والاختراع والتي يعترف الكل بفائدتها . ولكن هناك طبقة أخرى من المبتدعين — طبقة ضخمة العدد من متوسطى الكفايات الذين لا نستطيع التنبؤ بقيمة ما ابتدعوا قبل أن نعلم ما تسفر عنه جهودهم من نفع أو ضرر ، ويهملنا بصفة خاصة فيما يتعلق

بجهود هذه الطائفة التي لم تزل موضع البحث ضرورة الحث على حرية التجربة ،
لأن هذه الطبقة تحمل بين طياتها خير إنتاج تمخض عنه تاريخ البشرية .
والقناسق بوصفه نتيجة طبيعية لرقابة الدولة أمر مرغوب فيه في بعض
النواحي ومرغوب عنه في نواح أخرى . لقد حدث في فلورنسا قبل عهد موسوليني
أن كانت هناك قاعدة للمرور في المدن في حين كانت هناك قاعدة أخرى على
النقيض منها تماماً في الريف المجاور . وقد كان هذا الاختلاف مدعاة لعدم
الارتياح ، ولكن كانت هناك شئون أخرى كثيرة عمدت فيها الفاشية إلى القضاء
على ضروب من التنوع والاختلاف كان يجب الإبقاء عليها . نريد أن نقول :
إنه من الخير في المسائل المتصلة بحرية الرأي أن يتحدث النقاش بين مختلف
المذاهب الفكرية ، وما دمنا بصدد العالم العقلي فلا جدال في أنه في حد المستطاع
الدفاع عن الصراع من أجل البقاء استناداً إلى مادة علمية ضخمة ، ومثل هذا
الدفاع ينتهي بنا لحسن الحظ إلى نظرية بقاء حكم الأصلاح ، ولكن لو سلمنا
بوجود التنافس العقلي لاستنتج ذلك وجود الطرق السكيفة بتحديد الوسائل التي
تستخدم في هذا الصراع ؛ ولا ينبغي أن يكون القول الفصل في هذه المشاكل
للحرب أو للاغتتيال أو عن طريق السجن يزج فيه بمن لهم آراء خاصة أو عن
طريق الحيلولة بين أصحاب الآراء غير الشعبية وبين التماس الرزق المشروع ،
وحيث يتسع المجال للابتكار والطموح الفردي أو حيث يكون الوضع على صورة
عدد كبير من الدويلات الصغيرة كما كانت الحال في إيطاليا في عصر النهضة
أو في ألمانيا إبان القرن الثامن عشر ، فإن هذا التنوع وتلك الألوان المختلفة من
النشاط المتعدد النواحي تكفله المنافسة بين زعامات فردية تمهض مختلف
المشروعات ، ولكن إذا ما تبدل الحال كما حدث ويحدث في أوروبا ، ثم
تضخمت الدولة بحيث يضيق نطاق الفرص الفردية كان لازماً أن تفشل تلك

الجهود التقليدية السكفيلة بالإبقاء على تنوع الجهود العقلية وتعدددها ، ولم يبق هناك إلا طريقة واحدة يلجأ إليها هو أن تستولى الدولة على حلبة السباق ، ثم تعتمد إلى وضع القواعد اللازمة لتنظيم الصراع على نحو ما فعلت في قوانين كوينزبرى "Queensberry Rules" .

والفنانون والكتاب في هذه الأيام هم وحدهم الذين قد يواتيهم الحظ فيما يمارسون من ابتكار قوى هام كأفراد وبمعزل عن الارتباط بجماعة أو جماعات ، وحين كنت في كاليفورنيا رأيت رجلين أخذتا على عاتقهما أن يشرحا للعالم هجرة العمل في تلك الدولة والظروف التي أحاطت بها والحالة التي انتهي إليها . كان أحدهما روائياً وكان الثانى مدرساً في جامعة حكومية ، وقد عالج الأول الموضوع في عرض روائى ، وعالجه الثانى كبحث علمى جامعى على شئ كثير من الدقة والتفصيل . وكانت النتيجة أن أترى الروائى ، أما المدرس الجامعى فقد فصل من عمله وقاسى سمرارة الحاجة بل تعرض لخطر الفقر المدقع .

ولكن ابتداء الكاتب رغم أنه ظاهرة لم تزل قائمة ، إلا أنه يتعرض للتهديد من نواح عدة . فلو أن الدولة كانت هى التي تتحكم في إصدار الكتب كما هى الحال في روسيا ، فالدولة وحدها إذن هى التي تقرر ما ينشر على الناس وما لم تفوض سلطتها لمهيئة مستقلة لا تمت إلى الحزبية بصلة لكان من المحتمل ألا ينشر من الكتب إلا ما كان فيه مرضاة أقطاب السياسة ، ويصدق هذا بالطبع على الصحافة ، وهناك في هذا النطاق نستطيع أن نقين كيف يكون التناسق كارثة ، ولكنه في الواقع نتيجة محتملة جداً لاشتراكية صارمة تفرضها الدولة .

وكان في مقدور رجال العلم على نحو ما بينت في محاضرتى التالية أن يعملوا ساكنين إلى أنفسهم بمعزل عن أى مؤتمر كما لا يزال يعمل بعض الكتاب اليوم .

والواقع أن كافنديش وفاراداي ومندل ، قلما اعتمدوا في دراساتهم على الأوضاع القائمة ، ويصدق هذا على داروين فيما عدا الفرصة التي مكنته فيها الحكومة من المساهمة في رحلة كلاب الصيد (الجاسوسية) ولكن عزلة العلماء على هذا النحو كانت ظاهرة في الماضي ، والواقع الآن هو أن معظم البحوث العلمية تعوزها الأجهزة وبعض أنواع البحث العلمي يتطلب نفقات لتمويل الرحلات التي تذهب للكشف العلمي في أنحاء نائية من الأرض ، وما لم تتقدم الحكومات والجامعات بالتسهيلات اللازمة للبحث العلمي لن يستطيع العلماء إنتاج شيء في العلم الحديث اللهم إلا عدداً قليلاً منهم ، وإذن فنحن أمام أمر هام جداً : ما هي الشروط التي تقرر من هو صاحب الحق في الحصول على هذه التسهيلات ؟ وإذا ما كان الجواب هو أن أصحاب الحق هم أولو العقيدة الصحيحة النقية — عقيدة مقيسة بالمناقشات الجارية التي يقرها العرف العام ، فمعنى هذا ختام التقدم العلمي وإخضاع العقل لسلطان آراء مدرسية عميقة صورية كذلك التي قضت على العلم في العصور الوسطى ، أما الذي يحدث في السياسة فهو ارتباط بين الابتكار الفردي والجماعة ، بل إن تلك ظاهرة واضحة جوهرية والذي يحدث في العادة هو ارتباط بين جماعتين : الحزب والدائرة الانتخابية ، فلو أنك أردت المضي في ضرب من ضروب الإصلاح فعليك في أول الأمر إقناع الحزب الذي تنتمي إليه حتى يقر وجهة نظرك في هذا الإصلاح ، ومتى تم هذا يتعين عليك إقناع دائرتك الانتخابية بانتخاب هذا الحزب . وقد تستطيع بالطبع أن تنفذ غرضك عن طريق التأثير على الحكومة بشكل مباشر ، ولكن قلما يمكن هذا في مسألة تثير اهتمام الجماهير إلى حد كبير . فإذا ما تعذر هذا كان معناه أن المشروعات المبتكرة تتطلب شيئاً كثيراً من الجهد والوقت ، وخلق بها أن نفشل في النهاية إلى حد يجعل

أغلب الناس يقنعون بالوضع الراهن إلا فيما يختص بالتصويت سرّة كل خمسة سنوات لأى مرشح برلمانى يعد الجماهير بالإصلاح .

وإذا ما كنا بصدد عالم يخضع للتنظيم الدقيق الشامل كان لزاماً على الابتكار الفردى المرتبط بجماعة ما أن يقتصر على فئة قليلة إلا إذا كانت هذه الجماعة ضئيلة العدد بطبيعتها ؛ فإذا كنت أنت عضواً فى لجنة صغيرة كان من المعقول أن تطمع فى التأثير فيما تصدره هذه اللجنة من قرارات ؛ أما فى السياسة القومية حيث تصبح صوتاً واحداً ضمن عدد يربو على عشرين مليوناً من الفاعلين ؛ فليس لك نفوذ يذكر ، اللهم إلا قدراً ضئيلاً لا يكاد يلمس ما لم تكن فرداً استثنائياً أو كنت من أصحاب المتاجر الضخمة ، نعم لك الحق فى أن تساهم فى الحكم بنسبة جزء من عشرين مليوناً بالنسبة لبقية الشعب ، ولكنك تساهم بمثل هذا القدر فقط فى حكم نفسك أيضاً ، ومن ثم تصبح أكثر إحساساً بأنك محكوم لا حاكم ، وتستحيل الحكومة فى تفكيرك إلى هيئة سيئة النية بعيدة عنك كل البعد تشير إليها بقولك « أولئك الذين فى الحكم » وليست هى مجموعة الرجال الذين اخترتهم أنت وفريق من الناس يلوذ بك ويساهم فى آرائك ابتغاء تمثيلكم والعمل وفق رغباتكم : وإذن تصبح مشاعرك الفردية من وجهة السياسة فى هذه الظروف بعيدة كل البعد عما قصد بالديمقراطية أو عن تلك الرسالة التى كتب على الديمقراطية تحقيقها بل يخيل إليك أنك تحكم حكماً شديداً الصلة والشبه بالحكم الديكتاتورى .

ولا سبيل إلى الاحتفاظ بروح المغامرة الجريئة والقدرة على استحداث نتائج يشعر الناس بقيمتها إلا عن طريق تفويض السلطة لهيئات صغيرة يستطيع الفرد فى ظلها أن يحتفظ بكيانه ؛ فلا تستغرقه كثرة العدد ، نعم لابد من وجود رقابة مركزية تفرض إلى حد كبير تبعاً لتلك الأسباب التى عرضت لها فى أول هذه المحاضرة ، ولكن ما دمنا بصدد الحد الأقصى الذى يتفق ، وهذا المطلب السابق

فلا بد من تفويض سلطات الدولة لهيئات مختلفة — جغرافية وصناعية وثقافية —
تبعاً لما تقوم به كل هيئة من عمل أو ما تمارس من اختصاص كذلك يجب أن
يكون اختصاص هذه الهيئات من الكفاية بحيث تكسب الأهمية وتكون باعثة
على حفز هم الناشطين من الرجال فيستشعرون الغبطة إذا ما استقطاعوا التأثير فيها
ولا بد لهؤلاء تيسيراً لمهمتهم من أن يحتفظوا بقسط كبير من الاستقلال المالى ،
ولعل شر ما يصيب الابتكار أو يقضى عليه هو عرض خطة موضوعة في دقة
وإحكام على سلطة مركزية لتتولى مناقشتها والتصويت عليها في حين أنها
لا تعرف عنها شيئاً ، ولا تعطف على سراميتها ، ومع ذلك فهذا هو الذى يحدث
باستمرار في بريطانيا تحت نظام واحد للرقابة المركزية تعتمد عليه ، ونحن إنما
نهدف إلى نظام أكثر مرونة وأقل قسوة رغبة في الاحتفاظ بجهازة العقول
وضنا بها أن تركز إلى الجود ؛ هنالك أيضاً طابع جوهري يجب أن يتميز به أى
نظام سليم قويم هو أن يبقى على أكبر قسط ممكن من السلطة لهؤلاء الذين
يهمهم أو يعينهم ما انصرفوا إليه من عمل .

يستتبع هذا مشكلة لا بد وأن تثير صعاباً كثيرة ، تلك هى تحديد الاختصاصات
لختلف الهيئات والمبدأ العام الذى ينبغى أن يقرر في هذا الصدد هو أن يبقى على
اختصاصات أو سلطات الهيئات الصغيرة ما دامت لا تتعارض مع اختصاصات
الهيئات الكبرى ، وإذا ما عرضنا الآن للهيئات الجغرافية بصفة خاصة فإنما نقول
بوجوب وجود نظام هرمي يمتدى بمجالس الأبرشيات ، وينتهى إلى حكومة
عالمية ، أما عن وظيفته الأخيرة فهى تفادى الحرب ، وإذن يجب أن تمارس من
الاختصاصات ما هو كفيل بتحقيق هذا الهدف فقط ولا جدال في أن هذا يستتبع
احتكار القوى المسلحة ، وكذلك سلطة توقيع وتعديل المعاهدات ، والحق في
تقرير ما تراه في الصراع بين الدول الأخرى ، ولكن لا ينبغى للحكومة العالمية

أن تتدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأعضاء إلا فيما يختص بما هو ضروري لضمان تنفيذ المعاهدات ، وكذلك يجب على الحكومة المركزية في الدولة أن تبقى لمجالس المقاطعات قسماً وافراً من السلطة كما يصبح لزاماً على مجالس المقاطعات هذه أن تتصرف بالمثل مع مجالس المدن ومجالس الأبرشيات . نعم قد يستتبع هذا الوضع نقص موقوف في الكفاية يسرى في نطاق محدود من هذا التنظيم ، ولكن لو أن اختصاصات هذه الهيئات المحلية أعطيت من الأهمية ما هي خليقة به لاغتبط كل فرد بالانضمام إليها ولأمكن أن يستبدل بالنقص الموقوف في الكفايات طاقة إنتاجية أبعد أثراً وأكثر استقراراً .

والمشاهد الآن هو أن الحكومة المحلية إنما تعتبر هوية الأغنياء الذين اعتزلوا النشاط لأن القاعدة العامة عند هؤلاء هي أنهم ادخروها لوقت فراغهم : لهذا ولأن أمثال هؤلاء قد عجزوا عن المساهمة الجدية في النشاط نجد فريقاً من ذوي الكفايات الشبان والشابات يشعرون بقيمة ما يعملون في هذه الحكومات المحلية ويقتبطون بما ينجزون ، وتلك سيئة لو أريد علاجها لكان لزاماً أن يتعاطى أعضاء هذه الحكومات المحلية مرتبات لنفس الأسباب التي تدفع من أجلها مرتبات لأعضاء البرلمان .

وسواء أكانت المنظمة جغرافية أو ثقافية أو فكرية ؛ لا بد أن تنطوي على نوعين من العلاقات : علاقة تربط بين المنظمة وبين الأعضاء ، وأخرى تربط بين المنظمة وبين العالم الخارجي ، أما عن العلاقة الأولى فينبغي كقاعدة عامة أن تترك لما يقرره الأعضاء فيما بينهم وبمحض إرادتهم إذا لم يكن في هذا عدوان على القانون ، ومع أن العلاقة بين الهيئة وبين الأعضاء أمر يقدره الأعضاء أنفسهم إلا أن هناك بعض المبادئ التي يجب أن يحسب لها الأعضاء حساباً لو أريد للديمقراطية أن تحتفظ بشيء من الحقيقة . خذ على سبيل المثال مؤسسة كبيرة من

مؤسسات العمل . لقد كان الهجوم الذي تعرضت له الرأسمالية من جانب الاشتراكية منصّباً على مسائل تتعلق بالدخل ولا تتعلق بالسلطة ، بل ربما كان هذا هو عنصر الصراع بينهما بالتحديد ؛ فإذا ما انتقلت صناعة من الصناعات إلى الدولة انسياقاً وراء سياسة التأميم قد يستتبع هذا ظهور عدم المساواة في توزيع السلطة بنفس الشكل الذي كان سائداً في عهد الرأسمالية الفردية مع تغيير واحد هو أن أصحاب السلطة هم طبقة الموظفين لا طبقة الملاك . هناك بالطبع ظاهرة لا يمكن تفاديتها في أية مؤسسة ضخمة تلك هي وجود هيئة تنفيذية من الموظفين يمارسون من السلطات ما لا يمكن أن يتاح لبقية أفراد المؤسسة على اختلاف درجاتهم ، ولكن يجدر بنا أن نحاول ما أمكن الهبوط بهذه الظاهرة إلى حدها الأدنى ، فلا نسمح بعدم المساواة في توزيع السلطة إلا حيث يصبح ذلك أمراً لا مفر منه كما يجب في نفس الوقت الإبقاء على أكبر قسط ممكن من الابتكار يمارسه كل الأعضاء الذين تضمهم المؤسسة . وهنا أشير إلى كتاب قيم جداً عرض لهذا الموضوع عنوانه « مشاركة تضم الجميع » تأليف المستر جون سيدان لويس (تجارب أربعة وثلاثين عاماً في الديمقراطية الصناعية) . والذي يجعل هذا الكتاب ممتعاً هو أنه بنى على أساس تجارب عملية طويلة بعيدة المدى لرجل استطاع أن يجمع بين الروح العامة والابتداع التجريبي الجريء ، ونجد فيما يختص بالفاحية المالية أن الكاتب جعل لكل العمال المساهمين في مشروعاته نصيباً في الأرباح بوصفهم شركاء في العمل ، ولكنه بالإضافة إلى هذا بذل كل ما يمكن نحو إشعار كل موظف بأنه يساهم مساهمة فعلية في إدارة المشروع بأكمله ، ولكنني مع ذلك أشك في أن تكون هذه الأساليب التي ابتدعها الكاتب كفيلة بأن تسير بنا شوطاً بعيداً يجب علينا المضي فيه تحقيقاً لما ننشده من ديمقراطية صناعية . لقد ابتدع كذلك وسيلة فنية كفيلة بإسناد الوظائف الهامة لأصحاب الكفايات في أدائها . ومن الممتع في هذا

الصدد أن نلاحظ ما أورد الكاتب من أدلة تفنيداً لمبدأ المساواة في الأجور — أدلة لا تستند إلى القول بأن صاحب المجهود الشاق أحق بالأجر الأكبر ، ولكنها تستند إلى مبدأ هو النقيض من هذا ، يقول بأن الأجر الأكبر هو السبب في الإنتاج الأكثر قيمة : يقول « من الخطأ ما ذهبوا إليه من أن المقدرة مضافة إلى الرغبة في استغلالها يقالف منهما ما يسميه الرياضيون « المقدار الثابت » على ما أعتقد وأن كل ما يتغير بعد ذلك هو الدخل الذي يتقاضاه العامل مقابل ذلك : الواقع أن مبلغ ما تعاطى من أجر لا يحفر ك إلى العمل ما وسعك الجهد فحسب ، ولكن تتوقف عليه مقدرتك الفعلية أيضاً ، إن الناس لا يتقاضون ضخام الأجور لقاء مقدرتهم على الإنتاج القيم ، ولكن مقدرتهم هذه مردها أيضاً إلى ضخامة ما يتعاطون من أجور » .

وهذا المبدأ يمكن أن يطبق في نطاق أوسع مدى مما أراد المستر لويس فلا ينطبق على الأجر فحسب ، ولكن على اللقب والمركز أيضاً ، وفي اعتقادي أن القيمة الأساسية لزيادة المرتب تنحصر في ازدياد قيمة المركز الشخصي ، والعالم المشتغل بالبحث العلمي ، والذي يعترف الجميع بأهمية عمله يجد من هذا الاعتراف وازعاً يحفز به إلى النشاط كنفس الوازع إلى العمل الذي تخلقه زيادة الدخل عند رجل يشتغل في نطاق آخر ، ولعل أهم الحقائق التي تبرز أمامنا في هذا الصدد هي سعة الأمل والاستثمار ، وهي الظاهرة التي أصبحت تنقصنا في أوروبا إلى حد كبير نتيجة للحرب بين العالميتين ، ومن العسير الآن أن ندافع عن النشاط الاقتصادي الحر حرية غير محدودة استناداً إلى النظرية القديمة القائلة بعدم « تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية » ولكن من المهم جداً أن يحتفظ بحرية الابتكار وأن يفسح المجال للكفايات .

وتلك ناحية واحدة فقط من تلك النواحي المرغوب توافرها في مؤسسة

ضعمة ، والفاحية الأخرى هي أن هؤلاء الذين يهيمنون على المؤسسة لا ينبغي أن يمارسوا سلطاناً مطلقاً غير محدود على الآخرين . لقد جاهد المصلحون قروناً طويلة ضد سلطة الملوك ثم انصرفوا بعد ذلك لصراع بينهم وبين الرأسمالية ، ولكن انتصارهم في هذا الصراع لن يجدي لو أنه أسفر عن الخضوع لسلطة طبقة الموظفين بدلا من طبقة الرأسماليين . ولا جدال في أن هناك صعوبات عملية مردها إلى أن الموظفين يتحتم عليهم أن يصدرروا القرارات بلا انتظار للأداة الديمقراطية البطيئة ولكن هذا لا ينبغي أن يتعارض مع أمرين نجد لزاماً الاحتفاظ بهما : أولهما أن الاتجاهات العامة للسياسة يجب أن تقرر على أسس ديمقراطية ، وثانيهما إخضاع تصرفات الموظفين وأعمالهم للنقد المشروع من دون أن يتعرض النقاد لعقوبة ، وما دام حب السلطة أمراً طبيعياً في نفس كل رجل طموح نشيط فلا بأس من الافتراض بأن الموظفين يغلب عليهم حب السلطة في أغلب ما يعرض عليهم من مسائل . سلطة تتخطى ما كان قانونياً مشروعاً بالنسبة لهم ، وإذن يتضح لنا أن الرقابة الديمقراطية اليقظة أمر تحتاج إليه أية مؤسسة صناعية مثلها في ذلك كمثل الديمقراطية في عالم السياسة سواء بسواء .

أما عن العلائق بين المؤسسة وبين العالم الخارجي فهذا أمر يختلف عن سابقه : يجب ألا تقرر هذه العلاقة أو تتحدد على أساس السلطة ، وبعبارة أخرى على أسس من تلك القوة التي تأنسها المؤسسة في نفسها فتساوم أو تتعنت على حسابها ، ولكن ينبغي أن يكون مرد هذه العلائق إلى سلطة محايدة إذا ما عجزت عن تحديدها المفاوضات الودية . وحرى بهذا المبدأ أن يطبق بلا استثناء حتى يشمل العلائق في صرح هذا العالم كله ، ذلك العالم الذي لن يرتبط بعد هذه المرحلة بعلائق خارجية ، ولو صدق ما قاله ولسن من احتمال وجود حرب بين العوالم المختلفة فلا مندوحة لنا من البحث عن سلطة تنظم العلاقة بين السكواكب .

أما عن الخلافات بين الدول فلا محل للجزع إزاء ما يطرأ عليها من توتر أو تغيير ما لم يكن ذلك باعثاً على إثارة العداوة والبغضاء فيما بينها . إن المعيشة الموقوتة في بلد أجنبي تثير أمام أعيننا من المزايا ما مجزت بلادنا عن توفيره ، ويصدق هذا القول على أى بلد من بلاد العالم نذهبى إليه ، كما يصدق على الفروق بين مختلف الأجزاء من بلد واحد وعلى النماذج التى تنتجها حرف مختلفة . نريد أن نقول : إن تناسق الطابع وتناسق الثقافات من الأمور التى تبعث على الأسف لقد اعتمد التطور البيولوجى على العناصر المختلفة المتوارثة أو الكامنة بين الأفراد أو بين القبائل فى حين أن التطور الثقافى يعتمد على الفروق المكتسبة ، فإذا ما اختلفت عناصر الاختلاف هذه لم يبق هناك مجال للاختيار . إن ما يحدث فى العالم الحديث ينذر بخطر حقيقى من جراء ما قد يحدث من تشابه عظيم بين إقليم وآخر من الناحية الثقافية ، ولعل أقوم الطرق لإضعاف هذا الخطر هو ازدياد الطابع الاستقلالى لمختلف الجماعات .

وفى اعتقادى إذا لم أكن مخطئاً أن المبدأ العام الذى ينبغى أن يتحكم فى تحديد النطاق المشروع لكل من السلطة والابتكار يمكن أن يحدد تحديداً صريحاً على أسس من تلك « الفرائز » التى تقال من الطبيعة الإنسانية ، وتفسير ذلك أن فينا أولاً غزائر التملك التى تحدونا إلى الاستيلاء على ما نمتلك بل على ما لا نمتلك فى أغلب الأحيان . وهناك من ناحية أخرى تلك الفرائز الابتكارية أو الإنشائية التى تعمل على استحداث الجديد فى هذا العالم الجديد الذى لم نكن لننقله أو ننتزعه من إنسان آخر . وقد يكون هذا ألواناً متواضعة من الابتكار كعمل حديقة للكوخ ، أو إنتاجاً جباراً هو أقصى ما تسمو إليه الجهود البشرية كإنتاج شكسبير ونيوتن . وإذن نستطيع أن نقول فى صراحة إن تنظيم غزائر التملك والسيطرة عليها سيطرة قانونية مشروعة أمر مرده إلى وظائف الحكومة ، تلك

الوظائف الجوهرية التي تنطاط بها ، في حين أن غرائز الإنشاء والابتكار رغم ما قد تلقى من تشجيع الحكومة إلا أنها يجب أن تستمد سلطتها الجوهرية من الاستقلال الفردي أو الجماعي .

وإن ما في الحياة من متاع مادي يمكن أن يكون موضع التملك أو الإيثار ، ولكن هذا لا يصدق على الإنتاج العقلي أو على العلم في الصدور ، فالرجل الذي يأكل قطعة من الطعام قد حرمها على غيره ، ولكن الذي يؤلف أو يستمتع بقصيدة لا يحول بين آخر وبين أن يؤلف أو يستمتع بمثلها أو بأحسن منها ، وهذا يفسر معنى تطبيق العدالة على توزيع الطيبات من الرزق ، أما فيما يختص بالإنتاج العقلي فالشيء المطلوب هو توافر الفرصة والبيئة التي توحى بأن الجهود البشرية التي تستهدف الإنتاج لن تضيع سدى لما تنطوى عليه من معقولة . وليست المكافآت المالية الضخمة هي التي تحفزهم الرجال الخليقيين بالابتداع والابتكار ، وقليل جداً من الشعراء أو رجال العلم استطاع أن يكون ثروة أو أراد أن يكون ثرياً . لقد قضت السلطات بالموت على سقراط ولكنه احتفظ بصفاء نفسه حتى اللحظة الأخيرة لأنه أدى رسالته ، ولو أنه أوتي من ألقاب الشرف والمجد ما ينوء بها ثم حيل بينه وبين أداء الرسالة لخليل إليه أن ما لقي من عقوبة يتضاءل أمامها الجزاء السالف .

وفي الدولة ذات السلطة الواحدة التي تنظم عناصرها جميعاً ، وحيث تتحكم هذه السلطة في كل وسائل النشر لا بد للعقلية المبتكرة الأصيلة أن تلقى مثل هذا الجزاء السالف ، وسواء فرضت على هذه العقلية أو لم تفرض عليها العقوبات القانونية فإنها لن تسطيع نشر آرائها ، وإذا ما انتهت حالة أى مجتمع إلى هذا الوضع ، فلن يكون في مقدوره أن يقدم للحياة الإنسانية في مجموعها شيئاً ذا قيمة .

وثمة ضرورة تفرض نفسها علينا فرضاً هي السيطرة على تلك الفرائز الجشعة
أو التي تدأب وراء السلب والنهب ، ومن ثم كان وجود الحكومات وكذلك
وجود حكومة عالمية أمراً لا بد منه للحياة ، ولكن لا يجدر بنا أن نقنع بمجرد
الحياة ونؤثرها على الموت . وإنما نرغب في حياة سعيدة فياضة بالقوة والابتكار
الإنشائي . وما دمننا بصدد هذا الهدف فالدولة هي التي تستطيع توفير بعض
الأوضاع والأنظمة الكفيلة بذلك ، ولكن يشترط لهذا أن تكون بما تبذل
من جهد في سبيل الأمن والطمأنينة لا تبغى عدواناً على تلك الفرائز التي لم تنظم
إلى حد كبير والتي تجمل الحياة مستساغة ذات قيمة . إن الحياة الفردية لم تفقد
مكانتها بعد ، ولا ينبغي أن تخضع خضوعاً كلياً لرقابة تأتي من جانب المنظمات
الضخمة ، وفي هذا العالم الذي ابتدعته الأساليب الفنية الحديثة نجد من الضروري
العمل على انقضاء هذا الخطر .

الأخلاق الفردية والاجتماعية

أعززم في هذه المحاضرة الأخيرة أن أعرض لشيئين أولهما التلخيص الموجز لما أسفرت عنه المحاضرات السابقة ، وثانيهما الصلة التي تربط بين النظريات الاجتماعية والسياسية من جهة وبين الأخلاق الفردية من جهة أخرى — صلة ينبغي أن تسير على هدى منها أو تتكيف بها الحياة الفردية ، ونريد رغم ما تبيننا من شروء ولمسنا من أخطار أن نعتقد اعتقاداً جازماً — قياساً لما أسلفنا من قول — في إمكان تحقيق آمال كبيرة تسمو إليها البشرية في مستقبل ليس ببعيد ، وهذا فيما أعتقد يمكن تبريره على ضوء تقدير متزن معقول لما يمكن أن تسفر عنه الجهود .

وانبدأ الآن في هذا التلخيص الموجز . لقد عرضنا بشكل عام إلى التفرقة بين هدفين رئيسيين للنشاط الاجتماعي ، فهناك الأمن والعدالة ولا بد لهما من رقابة تفرض من جانب حكومة مركزية يجب أن يقسع نطاقها حتى يشمل قيام حكومة عالمية لو قصد بها أن تكون أداة فعالة في كنف النظام . ولكن التقدم على النقيض من هذا يتطلب إفساح أكبر مجال ممكن للقوى الابتكارية والفردية التي يمكن أن تتفق مع النظام الاجتماعي . والوسيلة الوحيدة لتحقيق كل ما يمكن تحقيقه من هذين الهدفين هي تفويض السلطة ، وتفصيل ذلك أن الحكومة العالمية يجب أن تترك الحكومات القومية مطلقة التصرف فيما ليس له علاقة بتفادي الحرب ، وعلى الحكومات الوطنية بدورها أن تبقى على أكبر قسط ممكن من حرية التصرف للسلطات المحلية . ولا ينبغي أن ينصرف التفكير إلى أن كل المشاكل الصناعية يمكن أن تحل عن طريق التأميم ، مثل ذلك أن صناعة كبرى كالطرق

الحديدية يجب أن تمارس قسماً كبيراً من الاستقلال الذاتي والعلاقة بين الموظفين وبين الدولة إذا ما أمت صناعة من الصناعات لا ينبغي أن تكون لوناً آخر من ألوان تلك العلاقة التي كانت سائدة بينهم وبين رؤسائهم في ظل النظام الرأسمالي وكل ما يتصل بتداول الآراء كالصحافة والكتب والدعاية السياسية يجب أن يترك للمنافسة الحرة النزيهة وأن يكون في مأمن من عدوان الرقابة الحكومية أو أية صورة من صور الاحتكار ، ولكن المنافسة يجدر بها أن تكون ثقافية عقلية لا منافسة اقتصادية ، ولا منافسة حربية الطابع أو عن طريق فرض قانون العقوبات .

وأجد أن التنوع والاختلاف شرط أساسي من شروط التقدم في الشؤون الثقافية: والهيئات التي تمارس نوعاً من الاستقلال عن الدولة كالجوامع والجمعيات العلمية لها قيمة كبرى في هذا المقام وإنه لمن دواعي الأسف أن نرى رجال العلم — على النحو السائد في روسيا — يضطرون رغم إرادتهم إلى الموافقة على لغو فارغ لا يمت بصلة إلى الاستنارة العقلية إذعاناً لأمر فريق من رجال السياسة جاهل بالعالم يقبل بل يرتضى أن يفرض مايعن له من قرارات تبعث على السخرية فرضاً عن طريق استخدام النفوذ الاقتصادي أو سلطة رجال الشرطة . ولا سبيل إلى تفادي تلك المأساة المحزنة إلا عن طريق تحديد نشاط رجال السياسة تحديداً يفرض عليهم ألا يعملوا إلا في ميادين اختصاصهم ، فلا ينبغي عليهم أن يفترضوا أن لهم حقاً في تقرير الموسيقى الجديدة أو علم الحياة الصحيح من الوجهة العلمية أو الفلسفة القيمة . ولا أريد لهذه المسائل أن تقرر في هذا البلد عن طريق قرارات يفرضها ذوق أى رئيس للوزارة في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، حتى ولو تصادف من حسن الحظ أن توافر لديه الذوق الفني فكان في عصمة عن الزلل .

وأعزم الآن أن أعرض لمشكلة الأخلاق الفردية لامشكلة الأوضاع السياسية

والاجتماعية ، الحق أنه لا يوجد إنسان يتمتع بحرية مطلقة أو يخضع لعبودية مطلقة ولا مناص للفرد من الاحتياج إلى قانون أخلاقي يحكم تصرفاته إلى الحد الذي يستمتع فيه بحريته ، وقد يذهب بعضهم إلى القول بأن الفرد ما عليه إلا الإذعان للعرف الأخلاقي الذي اصطلحت عليه الجماعة ، ولكن لا أستطيع أن أجد في هذه الإجابة ما يقنع أى طالب يشتغل بدراسة علم الإنسان . لقد شاهدت الإنسانية ألواناً من المأسى كأكل لحوم البشر والتضحية بالإنسان وقطع رؤوس الأدميين^(١) ، ولكن قضى على هذه المشاهد المؤلمة كلها نتيجة ليقظة ضمير الأخلاقي واحتجازه على هذه الوحشية التي طالما اصطلاح عليها الرأى العام ، ولو أن إنساناً أراد أن يحيا الحياة المثالية الميسرة له لوجب عليه أن يتعلم نقداً ما اصطلحت عليه القبائل حوله من تقاليد واعتقادات .

ولكن فيما يختص بالخروج على تلك الأوضاع التقليدية التي اصطلحت عليها الجماعات — خروجا يستند إلى أحكام الضمير — نجد لزوماً علينا أن نفرق بين سلطان العادات التقليدية وبين سلطان القانون إذ لابد من أسباب قوية جداً نستند عليها في تبرير عمل غير قانوني في حين أن الخروج على المعايير الخلقية المصطلح عليها لا تعوزه مثل هذه المبررات القوية ، والسبب في هذا أن احترام القانون شرط لا يحصى عنه للاحتفاظ بأى نظام اجتماعي يمكن أن يحتمل ، وإذا ما بدا لإنسان أن أى قانون من القوانين المعمول بهما سيء أو جائر فله الحق بل ربما وجب عليه أن يعمل على تغييره ، ولكنه لن يستطيع كسر هذا القانون إلا في أحوال نادرة جداً ، ولست أنكر وجود مواقف تفرض علينا كسر القانون بل إن كسره ليصبح واجباً إذا ما اتضح للإنسان عن عقيدة خالصة أن طاعة

(١) تذكاراً لما أحرزته القبيلة المنتصرة على قبيلة أخرى في اللعب — ولا زال معمولاً

بهذا في جزيرة بورنيو .

هذا القانون معناها ارتكاب خطيئة ، وأنتك لتجد في هذا حلا لقضية إنسان يقودى القانون استجابة للضمير ، وحتى لو كنت مقتنعا بأنه مخطىء فيما ذهب إليه فلن يكون في مقدورك أن تقول إنه ما كان ينبغي عليه أن يستجيب لضميره والعقلاء من المشرعين هم الذين يتجنبون بقدر الإمكان صياغة القوانين بشكل يحتم على كل ذى ضمير يقط أن يكون واحداً من اثنين : إما مخطىء في حق الضمير أو مرتكب لما يعاقب عليه قانونا .

وطبيعى أن تنتهى بنا دراسة مثل هذه المشا كل إلى ثنائية في المعايير الأخلاقية ذات أثر عميق وتلك حقيقة ينبغي الاعتراف بها رغم ما يكتنفها من تعقيد .

الواقع الذى تؤيده السجلات التاريخية منذ أقدم العصور هو أن المعتقدات الأخلاقية ترتكز على أساسين مختلفين كل الاختلاف عن بعضهما بعضا : أحدهما سياسى ، والثانى خاص بالمعتقدات الأخلاقية والدينية . ونجد فى « العهد القديم ^(١) » أن هذين المصدرين لا علاقة تربط بينهما فالأول يندرج تحت اسم القانون ، والثانى يندرج تحت اسم الرسل The Prophets ، ونجد أن نفس هذه التفرقة بين الاثنين كانت سائدة فى العصور الوسطى ، فكانت هناك الأخلاق الرسمية تملئها الأوضاع القائمة التى تنظم السلطات فى شكل هرمى إلى جانب القداسة الشخصية التى بشر بها المتصوفون والتزموا العمل بها فى حياتهم ، وهذه الثنائية فى المعايير الأخلاقية — ثنائية قوامها الأخلاقية الشخصية والأخلاق كما يملئها الوضع السياسى على الصورة التى ما زلنا نشاهدها الآن — أمر يجب أن نعرض له أية نظرية أخلاقية حقيقة . الواقع أن المجتمع بلا أخلاق وطنية قومية لا بد

مقضى عليه بالزوال ، وبلا أخلاق شخصية لن يكون لبقائه قيمة ، وإذن لا بد من معايير أخلاقية شخصية ، وأخرى قومية وطنية حتى يستقيم لنا هذا العالم .

ولا يقتصر علم الأخلاق على أن يعرض لواجبي نحو جاري فقط مهما كنا على حق في تقدير مثل هذا الواجب . والحياة السعيدة لا يمكن أن تتحقق ، إذا ما اعتقدنا أن نشاط الإنسان يجب أن ينصرف لآداء الواجبات الهامة وكفى ، إذ لا بد من هدف آخر خليق ببذل أقصى الجهود هو تحقيق أسمى معاني الشخصية نعم إن الإنسان مخلوق اجتماعي ، ولكن مثل هذا القول لا يطلق إطلاقاً إذ ليس الطابع الاجتماعي للفرد هو كل شيء . لقد رزق الإنسان الأفكار والمشاعر والفرائز التي قد تكون حكيمة أو غير حكيمة ، نبيلة أو ضيعة ، فياضة بالحب أو مستوحاة من الكراهية ، ولكن لو أن حياته تغدو أمراً محتملاً للزم أن يسمع المجال لأحسن ما في هذا التفكير وفي هذه المشاعر إذ لو صدق أن فئة قليلة تشعر بالسعادة في كنف العزلة لصدق أن فئة أخرى أقل عدداً من هذه تستطيع أن تشعر بالسعادة في مجتمع لا يقر حرية التصرف للفرد .

والكمال الفردي المثالي ، ولو أن كثيراً منه يقوم على المسلك القويم تجاه الناس الآخرين إلا أن له ناحية أخرى ، فلو أنك أهملت واجباتك ابتغاء مقاع موقوت تافه لشعرت بوخز ضميرك ، ولكن لو أنك انصرفت عن الجد إلى الاستمتاع بالموسيقى استمتعاً عابراً انسياقاً وراء فيض قوى من عواطفك أو إلى الاستمتاع بجمال غروب الشمس لما استقبح هذا شعور من جانبك بالخجل أو بأنك أضعت الوقت سدى ، ومن الخطر أن نمسكن للسياسة أو للواجب الاجتماعي من أن يكون لها الأثر الأكبر في تكييف عقيدتنا تكييفاً يحدد لنا

معنى الكيان المثالي الفردي (أو تحقيق أسمى معاني الشخصية) وأنا هنا إنما أحاول التدليل على شيء ينسجم كل الانسجام مع الأخلاق المسيحية رغم عدم اعتماد الدليل على عقيدة دينية . لقد أوضح سقراط والرسول أنه يجب علينا أن نطيع الله لا الإنسان ، ويذهب الإنجيل إلى حد القول بحب الله حباً قوياً كذلك الحب الذى نشعر به تجاه جيراننا . ولقد أثبت كبار القادة من رجال الدين ما أثبتته أقطاب الفن وأقطاب الابتداع العقلي من أن هناك شعوراً أخلاقياً يفرض علينا ضرورة تحقيق ما تهدف إليه غرائزنا الابتكارية بالإضافة إلى شعور آخر بالقوة والغبطة يستتبع إشباع هذا النوع من الغرائز بالشكل الساف الذكر وتلك العاطفة هى الأساس لما سمّته الأنجيل واجبات نحو الله وهى واجبات على نحو ما أريد أن أقول وأكرر لا علاقة لها بمعتقدات دينية . ذلك أن واجبي نحو جارى مهما يكن من أمر تفكيره فى هذا الواجب قد لا يكون كل ما على من واجبات أو يتضمنها جميعاً . معنى ذلك أنه يجب على أن أستجيب لضميرى إذا ما اعتقدت عن إخلاص أنه من الضرورى أن أتصرف تصرفاً لا تقره السلطات الحكومية ، وعلى النقيض من ذلك ينبغى على الحكومة أن تبيح لى مطلق الحرية فى الاستجابة لمعتقداتى ما لم توجد أسباب قوية تبرر الحد من هذه الحرية .

ولكن ليست الأعمال التى يملئها الواجب هى وحدها التى يجب أن تكون فى مأمن مما تفرضه الجماعة من قيود قوية مسرفة ؛ ذلك أن الفنان أو العالم المنصرف للكشف العلمى قد ينتج إنتاجاً يعود بالنفع الكثير على المجتمع ، ولكنه فيما تسفر جهوده عن إنتاج لا يكون متأثراً بما عليه من واجب فحسب بل يجب أن يحس بفرصة تلقائية تدفعه إلى النصوير والكشف وإلا فلا قيمة لتصويره ولا أهمية لمكتشفاته .

ولا يجدر النظر إلى مجال الإنتاج الفردى على أنه من الوجهة الأخلاقية أقل قيمة من ذلك المجال الذى ينتج فيه الفرد بوحى الواجب الاجتماعى ، بل إنك لتجد على النقيض من هذا أن ألواناً مثالية من النشاط الإنسانى قد اتسمت بطابع الإنتاج الفردى لا الاجتماعى من وجهة الشعور الإنسانى على الأقل . وكما قلت فى المحاضرة الثالثة : إن الرسل والمتصوفين والشعراء والعلماء المكتشفين كل أولئك كانت حياتهم متأثرة بتلك الصور التى صورتها لهم أفئدتهم عن المثالية ، وما عاشوا فى الأصل إلا بمعزل عن بنى البشر ؛ وإذا ما بلغت الغريزة المسيطرة عليهم مبلغ القوة أيقنوا أنهم لا يستطيعون الإذعان للسلطات إذا ما اعترمت إتيان عمل يعارض مع فهمهم للخير وتكييفهم له . نعم طالما اضطهدوا من أجل هذا الجنوح فى أيامهم ، ولكنهم من دون الناس جميعاً هم الصفوة التى يمجدها السلف و يقرنها بكل معانى الإجلال ، وهؤلاء وأمثالهم هم الذين زودوا العالم بخير ما فيه من قيم لا فى الدين والفن والعلم فحسب ، ولكن فيما نشعر به نحو الجار ، والسبب فى ذلك أن ما طرأ من تقدم على معنى الالتزامات التى تفرضها الجماعة وسائر المعانى الخلقية الأخرى كذلك مرده إلى حد كبير لهؤلاء الذين آثروا العزلة فلم تخضع أفكارهم ومشاعرهم لسلطان الجماعة .

وإنه لمن المهم جداً أن ندرك أن هناك من الأشياء ما يحتفظ بقيمته لا علاقة لها بالنفع المادى إذا قصد بالحياة الإنسانية أن تسمو على مستوى الدنس والسكابة : والشئ النافع نافع لأنه وسيلة لغاية أخرى ، وهذه الغاية الأخرى إذا لم تكن وسيلة أيضاً يجب أن تقدر إكباراً لقيمتها الذاتية فقط وإلا فلا معنى للنفع فى هذا المقام ، اللهم إلا النفع الزائف .

ومن شاء الموازنة بين الوسائل والغايات ليعتبر بينهما أقوى لأنفى نفسه أمام مهمة شاقة عسيرة ، وإن تكن هامة فى الوقت نفسه ، وإذا كنت ممن يؤكدون

أهمية الوسائل لكان لك أن تقول بأن الفرق بين الإنسان المتمدين وغير المتمدين كالفرق بين الشاب والطفل ، وبين الإنسان والحيوان ، إنما ينصرف إلى الفارق بين الوسيلة والغاية ، وما يعلق عليهما من أهمية في السلوك ، وتفصيل ذلك أن الإنسان المتمدين يؤمن على حياته ، ولكن غير المتمدين لا يفكر في ذلك ، والشاب يعنى بتنظيف أسنانه ، ولكن الطفل لا يقدم على هذا إلا إزعاجاً للقوة ، ويعمل الرجل في الحقول ابتغاء توفير الطعام لفصل الشتاء ، ولكن الحيوان لا يفعل ذلك ، والتفكير الذى يستبق الحوادث بما يستتبعه من القيام بجهود شاقة سريرة في الحاضر ابتغاء سرور في المستقبل يعتبر من أهم الصفات الجوهرية التى يتميز بها التقدم العقلى ، ولما كان هذا التفكير السابق أمراً شاقاً علاوة على ما يتطلبه من كبح جماح الغرائز فقد انصرف علماء الأخلاق إلى تأكيد أهميته كما أشادوا بفضيلة التضحية بمثلذات الحاضر العابر بوصفها فضيلة يتضاءل أمامها الاستمتاع بالجزء المادى الذى يعقب الصبر على الجهد المرير ، وإذن يجب عليك أن تفعل الحق لأنه حق لا لأنه الطريق إلى جنة بعد الموت ، وكذلك يجب عليك أن تدخر نقودك لأن كل إنسان معقول يفعل ذلك لا طمعاً فى أن الادخار قد يعود عليك بدخل يمكنك من الاستمتاع بالحياة وقس على هذا .

ولكن الذى يريد أن يؤكد أهمية الغايات لا الوسائل قد يستطيع أن يورد من الأدلة القوية السليمة ما يتعارض مع هذا التذليل السابق ، وإنه لما يدعو للإشفاق أن ترى أحد المتقدمين فى السن من رجال الأعمال الأثرياء ، وقد غدا مموّداً إثر حياة طويلة سريرة من الجهد المتواصل فلم يعد يأكل غير الخبز الجاف ويشرب غير الماء فى حين ينعم ضيوفه بما لذ وطاب ، وهم فى غفلة ، لقد ضلله حب الثراء الذى تملك زمامه طوال حياة شاقة سريرة ، ولم يعد يسره إلا أن يستعمل ثراه كوسيلة لإجبار أولاده على المضى فى مثل هذه الحياة المريرة المضنية التافهة

التي اخقارها لنفسه ، ذلك أن البخلاء الذين استغرقهم حب الوسائل فأورشهم مرضاً نفسياً قد اصطلع على أنهم أغبياء ، ولكنك تجد ألواناً أخرى من هذا المرض النفسى فى شكل مخفف يغدق عليه من الثناء ما لا يستحقه — الحق أن النشاط إذا فقد ما يستهدفه من غايات بدت الحياة مريرة مكثبة ، تورث صاحبها البلادة والجحود . والنفس إن لم تجد ما يثيرها ويلهب عاطفتها ، عمدت إلى ألوان أخرى من إشباع هذه الناحية العاطفية ، ما كانت ليلجأ إليها لو انسجعت الأوضاع : مثل ذلك الانصراف إلى الحرب ، أو ضروب من القسوة والدس ، إلى غير ذلك من أنواع النشاط العنيف الهدام .

والذين يفخرون بأنهم آثروا الناحية « العملية » من الحياة هم هؤلاء الذين انصرفوا بكامل تفكيرهم إلى الوسائل لا الغايات . ولكن تفكيرهم هذا هو نصف الحكمة لا الحكمة كلها ، وإذا ما عمدنا إلى تقدير النصف الآخر من الموضوع ، وأعنى به « الغايات » ألفينا النشاط الاقتصادي ، بل الحياة الإنسانية كلها تبدو فى مظهر جديد يختلف كل الاختلاف عن سالفه ، وإذن لا محل للتساؤل عما أنتج المنتجون ، وعما استطاع المستهلكون بدورهم أن ينتجوا ، لقاء ما استهلكوا . وإنما نتساءل عن أشياء أخرى [مردها إلى القيم] فنقول : ما هو ذلك الطابع الذى تميزت به حياة المستهلكين والمنتجين ، وفرحوا بالحياة واستبشروا بها ؟ ما الذى شعروا به أو عرفوه أو أدوه من خدمات إلى غير ذلك من أسباب قد نجد فيها تبريراً لخلقهم ؟ هل أتيح لهم أن يستسيغوا مجد العلم الحديث هل فهموا حقيقة الحب وال صداقة ؟ هل يستمتعون بشروق الشمس والريبع وعبيق الأزهار ؟ هل اغتبطوا بألوان من الحياة كالرقص والغناء تستمتع بها الجماعات المتواضعة ؟ أذكر ذات مرة حين كنت فى لوس أنجلس أنى دعيت لزيارة المستعمرة المكسيكية — قيل لى إن هؤلاء هم الأغبياء الكسالى أولاد

الشوارع ، فلما رأيتهم وجدتهم يستمتعون بألوان كثيرة من المرح تجعل الحياة
نعمة لا نقمة — حياة تختلف كل الاختلاف عن حياة هؤلاء السادة الذين
رحبوا بى — حياة فياضة بالسكدر والكفاح ، ولما أن حاولت شرح هذه
الظاهرة وتبيان هذه المشاعر رأيت أفئدة وعقولا لا تنى ما أقول .

أريد أن أقول : إن الناس قلما يذكرون أن السياسة والاقتصاد والتنظيم
الاجتماعى بصفة عامة كل هذه تدخل فى نطاق الوسائل لا الغايات ، بل إن
تفكيرنا السياسى والاجتماعى أميل إلى الاعتقاد بما يمكن أن يسمى « عقيدة
خاطئة فى تفكير المدير » وأقصد بها ذلك الاعتقاد التقليدى الذى يصور الهيئة
الاجتماعية على أنها كيان كللى ينتظم سائر أجزائه — كيان يحلونها التفكير
فيه بوصفه صورة ممتعة لما ينبغى أن يكون عليه وضع مثالى تماسكت مختلف
العناصر فيه ، مثله فى ذلك كمثل الكائن الحى تشابكت أجزاؤه فى دقة وإحكام
ولكن المجتمع لم يوجد أو على الأقل لا ينبغى أن يوجد ليكون صورة موضوعية
أو تطبيقية تقاس بمثل هذا التقدير النظرى ، وإنما وجد ابتغاء تحقيق الحياة
السعيدة لأفراده ، إذ الواقع أن القيمة النهائية التى يصبو إليها المجتمع هى قيمة
الأفراد لا قيمة المجتمع كنظام قائم بذاته ، وما قصد بالمجتمع السليم إلا أن يكون
وسيلة لتوفير أسباب الحياة السعيدة للأفراد الذين يعيشون فيه ، لا شيئاً مثالياً
كمانه الخاص بمعزل عن هؤلاء الأفراد .

فإذا قيل بأن الأمة كائن حى فلنا فى هذا ضرب من المبالغة أو المقارنة التى
قد تكون خطيرة لو لم نتبين ما تنطوى عليه من نقط ضعف . الواقع أن الإنسان
وكذلك الحيوانات العليا يمكن أن توصف بأنها كائنات حية بكل معانى الكلمة
وكل ما يصيب الفرد من خير أو شر ينصب عليه كشيخنص واحد ، فلا يصيب
عضواً واحداً من أعضائه الأخرى . فلو أنى شعرت بألم فى أسناني أو ألم فى مؤخره

القدم لكنت أنا الذى أشعر به كشخصية متأسكة ، وما كان ليحدث هذا الألم لو لم تكن هناك سلسلة من الأعصاب تصل بين هذا الجزء الذى هو مصدر الألم وبين المخ . ولكن لو أن فلاحاً فى هرפורدشير تعرض لعاصفة ثلجية فلن يكون معنى هذا أن الحكومة فى لندن تشعر ببرد قد أصابها ، وهذا هو السبب فى أن الإنسان بمفرده هو الذى يتحمل تبعه الخير والشر لا عضواً واحداً من أعضاء هذا الإنسان أو مجموعة الناس ، والاعتقاد بأن الخير والشر قد يصيب هيئة اجتماعية بأكملها بمعزل عما يصيب أفرادها من خير أو شر اعتقاد خاطئ . زد على ذلك أنه خطأ ينتهى بنا إلى النظم الديكتاتورية ومن ثم كان له خطره .

وثمة فريق من الفلاسفة ورجال الحكم يعتقد أن الدولة يمكن أن تحقق لنفسها نوعاً من الكمال المثالى ، وإذن فهى ليست مجرد وسيلة لإسعاد الأفراد ولست أجد مبرراً للاعتقاد بصحة هذا الزعم ؛ إذ الواقع أن « الدولة » كلمة من قبيل التصوير النظري المجرد الذى لا يشعر باللذة ولا بالألم لا يحفز الأمل أو يدفعه الخوف . وكل ما نفكر فيه من « أهداف الدولة » إن هى إلا أهداف الأفراد الذين يديرون دفة الحكم فيها ، وإذا ما انصرف التفكير عن هذه الناحية النظرية المجردة إلى الأوضاع العملية لوجدنا بدلاً من الدولة فريقاً من الناس قدر له أن يمارس من السلطان ما لم يقدر لعامة الناس ، وإذن ينصرف تمجيد الدولة فى الواقع إلى تمجيد تلك الأقلية القابضة على زمام الحكم وتلك نظرية خاطئة فى جوهرها بل جائرة بحيث لا يمكن لديمقراطى أن يستسيغها ، وهناك نظرية أخرى أخلاقية هى فى اعتقادى ناقصة أيضاً ويمكن أن نسميها النظرية البيولوجية رغم أنه لا ينبغي أن أذهب إلى حد القول بأن علماء الحياة يعتقدون فى صحتها : تقوم هذه النظرية على أسس فكرية تقتزن بنظرية التطور ، وتفصيل ذلك ما فرض من أن تنازع البقاء أدى فى مراحلها المختلفة إلى بعث كائنات حية أكثر

تعقيداً من سالفها ذلك التعقيد الذي يبدو في الهيكل الإنساني في صورته الحاضرة على الأقل ، وعلى هذا الأساس يعتبر البقاء هو الهدف الأسمى أو بتعبير آخر يستهدف الإنسان بقاء سلالته ويكون معنى ذلك لو صحت النظرية أن كل العوامل التي تعمل صوب زيادة عدد سكان الكرة الأرضية يمكن أن تنقسم بالخير وعلى النقيض من ذلك تلك العوامل التي تتعاون على إنقاص عدد السكان فإنها تنقسم بالشر .

ولست الآن أجد أى مبرر للاعتقاد في صحة مثل هذه النظرية الآلية الحسابية إذ من السهل أن تجد فداناً واحداً من الأرض يحمله عدد من النمل أكبر عدداً من الإنسان . على سطح الأرض ، ولكن لن نعترف على هذا الأساس بسمو النمل على الإنسان وأى إنسان عاطفي هذا الذي يفضل أن يرى المعمورة مكتظة بالسكان يعيشون في فقر مدقع وبؤس مقيم بدلا من عدد قليل منهم يستمتع بالحياة فرحاً بما لديه من متاع أو رزق يكفيه ؟

ولا جدال بالطبع في أن البقاء هو الشرط الأساسي لأى شيء آخر ، ولكنه شرط فقط للاستمتاع بما له قيمة ، أما مجرد البقاء فليست له قيمة قاصرة عليه بمعزل عن القيم الأخرى . والبقاء في هذا العالم الذي تنخفض عنه العلم الحديث والأساليب الفنية يتطلب رقابة حكومية واسعة ، ولكن الذي يجعل لهذا البقاء قيمة يجب أن يأتي عن طريق مصادر جوهرية أخرى في خارج نطاق الحكومة ، فلا بد إذن من التوفيق بين هذين المطالبين المتعارضين وتلك هي المشكلة التي عرضنا لها في هذه المناقشات .

وأعترض الآن على أساس الاتجاهات الرئيسية المختلفة التي عرضنا لها في هذا النقاش ومحاولة الجمع بينها ورغم ما يكثف وقتنا هذا من أخطار ، تكرار بعض النتائج التي أسفر عنها هذا العرض وأهمها تبيان تلك الآمال التي أجدناها في اعتقادى معقولة تستند إلى أساس من الواقع .

لقد كانت ثمة معركة طويلة مسريرة بدأت منذ فجر الحياة الإغريقية بين فريقين فريق يقول بضرورة الوحدة والتماسك^(١) بين أفراد المجتمع ، وآخر يقول بضرورة الإبقاء على القوى الابتداعية الابتكارية للفرد^(٢) . ولكن الذى يحدث فى مثل هذا النقاش الدائم هو ما يقدر به الطرفان من حق ، وإذن لا يوجد لهذه المشكلة حل يمكن أن يقطع به . ولن يكون الحل المرتجى غير ضرب من التوفيق يستهدف الانسجام والملاءمة بين مختلف الأوضاع .

وقد أشرت فى محاضرتى الثانية إلى ما حدث فى طوال عصور التاريخ من تعاقب بين موجتين أو ظاهرتين : فوضى ضاربة أطنا بها تارة ورقابة حكومية صارمة تارة أخرى . والحادث فى وقتنا هذا إلا فيما يختص بالحكومة العالمية (حتى الوقت الحاضر على الأقل) هو ميل شديد نحو الرقابة الحكومية إلى جانب عناية قليلة توجه للاحتفاظ بالابتكار الفردى . أضف إلى هذا أن المهيمنين على شئون المنظمات الضخمة التزموا الجانب النظرى المجرد فى إدارتهم للأعمال فتجاهلوا حقيقة الطبيعة الإنسانية وانصرفت جهودهم إلى تكييف الآدميين تكييفاً يلائم بينهم وبين النظام المفروض لا تكييف النظام بحيث يلتئم مع الآدميين .

الحق أن عدم توافر هذه الناحية الابتكارية التلقائية — وتلك هى المأساة التى تهدد صرح المجتمعات ذات التنظيم الدقيق — ظاهرة تقترن بتلك الرقابة الصارمة التى تفرضها السلطات فى نطاق واسع — رقابة بعيدة كل البعد عن أن تشعر الأفراد بقيمتهم .

Social Cohesion (١)

Individual Initiative (٢)

إن إحدى الفوائد التي يمكن أن يتمخض عنها النظام اللامركزي هي إتاحة الفرص للأمل ولألوان من النشاط الفردي باعتبارها المظهر لهذا الأمل . ولو أن أفكارنا السياسية كلها منصرفة لكبريات المشاكل والكوارث المحيطة بالعالم لكان من السهل أن يتسرب إلى نفوسنا اليأس والقنوط إذ الواقع أن الخوف من الحرب والخوف من الثورة ومن الرجعية قد يكون له أسوأ الأثر في النيل من نشاطك جزعا وكرها ، وتلك ظاهرة تكبر أو تقضال بقدر تكوينك العاطفي وميولك الحزبية . وإذا لم تكن أنت واحدا من تلك الأقلية الضئيلة ذات العزم والشكيمة فلا بد وأن تشعر بعجزك أمام هذه المشاكل الكبيرة ولكن فيما يختص بصغرى المشاكل — كمشا كل البلدة واتحاد العمل الذي تنتمي إليه أو اللجنة المحلية لحزبك السيامي — قد يكون لديك بعض الأمل في السيطرة على الحوادث ، وفي هذا أمل يضيء جوانب النفس ، وخلق النفس التي يحدوها الأمل هو الأمر الذي لا بد منه إذا كان ثمة طريق منتهج تعالج به هذه المشاكل الضخمة . الواقع أن الحرب وضروب النقص في أسباب الحياة المادية بالإضافة إلى قسوة النظام المالي كانت لها كلها أسوأ الأثر في إرهاب النفس البشرية حتى غدا الأمل رياء زائفا . والنجاح وإن يكن بقدر متواضع في أول الأمر هو خير علاج لهذا الإعياء المقترون بالتشاؤم وهذا النجاح بالنسبة لأغلب الناس معناه تجزئة هذه المشاكل الكبرى حتى تفتح الفرصة للاهتمام بتلك المشاكل التي لم تتضخم بعد إلى حد الاستيئاس .

ولقد أصبح العالم فريسة لعقائد سياسية يؤمن بها إيمانا قاطعا أقواها الرأسمالية والشيوعية . ولست أعتقد أن أي المذهبين — بما ينطوي عليه من قواعد صارمة وبما يفرض من إيمان بمبادئه — يمكن أن يكون علاجا لتلك الشرور التي يمكن تفاديها : الواقع أن الرأسمالية تبقى على الابتكار الفردي لأقلية والشيوعية تستطيع (وإن كان

هذا لا يحدث في الواقع) أن توفر نوعاً من الأمن المهيمن لرعاياها كافة ، ولكن لو أن الناس استطاعوا أن يتخلصوا من تأثير تلك النظريات البسيطة إلى حد مسرف وما يستتبع هذه النظريات من صراع ـ لكان من الممكن بفضل الاستقلال المنتج للأساليب العلمية الفنية إتاحة الفرص لا بقرار الجميع وأمن الجميع ، ولكن الواقع لسوء الحظ هو أن نظرياتنا السياسية تقصر عن إدراك مدى الذكاء العلمي ، ونحن لم نتعلم بعد كيف نستغل معرفتنا ومهارتنا استغلالاً يكفل لنا أسباب الحياة السعيدة بالإضافة إلى ما نشده من مجد . وليست تجربة الحرب أو الخوف منها هي التي أورثت البشرية ضيقاً في الصدر وانقباضاً في النفس . ولو أن هذه في الواقع هي كبرى الكوارث التي يعانيها وقتنا الحاضر وإنما تنال منا وتوهي من عزائمنا أيضاً تلك القوى الجبارة التي لا تمت إلى الشخصية بصلة والتي تسيطر على حياتنا اليومية فتورثنا عبودية للظروف رغم أننا لن نصبح بعد الآن عبيداً للقانون ، ولكن ما كان ينبغي لنا أن نساق إلى هذا الوضع الذي ما جاء إلا نتيجة لعبادة آلهة زائفة . لقد انصرف أولو النشاط من الناس إلى عبادة القوة بدلاً من السعادة المتواضعة والصداقة ، أما الأقل منهم نشاطاً فقد اقتنعوا أو أضلهم التشخيص الخاطئ لأعراض ما نعاني من حزن وابتئاس .

ومنذ اخترع الإنسان العبودية أيقن القوى أن السبيل إلى إبعاده لا بد وأن يتضمن بؤس الآخرين ، ولكن الذي حدث في مراحل تدريجية تبعاً لتقدم الديمقراطية والتطبيق الحديث لمبادئ الأخلاق المسيحية في نطاق السياسة والاقتصاد هو انتشار مثل أعلى غير ذلك المثل الذي قال به دعاة الرق ، في حين أن ما أثير من مطالب باسم العدالة تقيت من الاستجابة لها والاعتراف بها ما لم تكن تلقى من قبل ، ولكن البحث عن العدالة عن طريق فرض الأنظمة التفصيلية أسره من الخطر ما قد ينسبنا أن العدالة وحدها لا تكفي ، ذلك أن المسرات

وأوقات التحرر من المتاعب والمغاسرات والفرصة للنشاط الابتكارى المنتج ، كل هذه لها من الأهمية ما للعدالة على الأقل إذا ما أريد بالبشرية أن تحيا الحياة الخليقة بالاسم ، وقد يكون السأم أو الملل باعثاً على قتل النشاط بشكل أقوى من تعاقب السرور والحزن .

على أن أغلب الذين يفكرون فى ضروب من الإصلاح الإدارى ويضعون المشروعات الكفيلة بتحسين حالة المجتمع قوم من النوع الخاص الذى أدركه الهرم وطالما نسى هؤلاء أن القصر فى التلقائى وحده لا يشعر النفس بما تصبو إليه من غبطة وسعادة ، ولكن لا بد وأن يضاف إليه ضرب من ضروب الاعتزاز بالنفس — أقول ضرباً من الاعتزاز لأن الزهو والكبرياء الذى يشعر به قادة الغزو والاستعمار أمر لا يمكن أن يستسيغه الآن عالم يخضع لهذا التنظيم الدقيق ، ولكن اعتزاز الفنان بنفسه كاعتزاز المكتشف وكاعتزاز ذلك الإنسان الذى حوّل الغابة الموحشة إلى حديقة ، أو استطاع توفير أسباب السعادة لقوم لولا جهوده لأمسوا فى بؤس مقيم . كل هذه ألوان من الاعتزاز لا غبار عليها ، بل يجب على نظامنا الاجتماعى أن يتيح الفرص لتحقيقها ولعدد كبير من الناس لا لعدد قليل .

والغرائز التى كانت منذ القدم حافزة للإنسان على الصيد والقتال وغير ذلك من ضروب نشاط الإنسان البدائى لا بد وأن توجه أو تستغل طاقتها فى اتجاهات أخرى فإذا تمعد السبيل إلى هذا نشطت هذه الغرائز فى إثارة البغضاء والحقد العظيم ، ولكن هناك مخرجاً لتلك الغرائز التى ليست شريرة إذ يمكن الاستعاضة عن غريزة القتال بالتنافس والنشاط الرياضى وعن الصيد بروح المغاسرات والكشف والجهود المنصرفة للابتداع والابتكار . ويجدر بنا ألا نتجاهل هذه الغرائز أو نأسف على أنها خلقت فينا لأنها هى نسيج الإنسانية الأصل ومصدر كل ما توفر للإنسانية لا من شر فقط ولكن من خير أيضاً . وإذا ما أتيت

لنا أسباب الأمن والاستقرار كانت أهم الواجبات الملقاة على عاتق الذين يعملون
لخير البشرية لا تنحصر في فرض القيود على هذه الغرائز القوية الجارحة أو إفساح
مجال الهدم أمامها ، ولكن توفير كل ما يمكن توفيره من أسباب النشاط التي
تورث الإنسانية البهجة والاعتزاز بالنفس بل المجد ، نشاطا من شأنه أن يستنفد
طاقة هذه الغرائز Outlets .

ولقد خضع الإنسان في طوال تاريخ البشرية لنوعين من أنواع البؤس ،
بؤس فرضته العوامل الطبيعية الخارجة عن إرادتنا ، وبؤس فرضه الإنسان على
أخيه الإنسان نتيجة لسوء التوجيه . وتفصيل ذلك أن الطامة الكبرى التي
أصاب الإنسان في مقدمة عهده بالحياة مردها للبيئة . لقد كان الإنسان في هذه
الظروف فصيلة نادرة الوجود لم تكفل له أسباب البقاء . لم تنح له سرعة القردة
ولا ما يكسوبه جسمه من فراء ، وإذن لم يستطع الهرب من الوحوش الكاسرة
ولم يكن ليحتمل برد الشتاء القارس في معظم أصقاع الأرض . لم يكن له
في الواقع غير ميزتين بيولوجيتين . كان له من انتصاب قامته ما كفل حرية يديه
في الحركة كما كان له من ذكائه ما يمكنه من الاستفادة مما يتعلمه وكان من نتيجة
هاتين الميزتين أن كتبت له السيادة على المخلوقات ، فازداد عدد الفصائل الإنسانية
زيادة تفوق الزيادة في الحيوانات الثديية الكبرى ، ولكن حتى هذه المرحلة
كان في مقدور الطبيعة أن تخضعه لجبروتها ، فتفرض عليه الطوفان والمجاعات
والأوبئة ، كما كانت تفرض عليه الجهاد المرير الطويل ثمنا لخبره اليومي .

وكان من نتيجة تقدم العقلية العلمية في زماننا هذا أن تضاءلت عبودية
الإنسان لهذه العوامل الطبيعية . نعم تحدث المجاعات والأوبئة عاما بعد عام ولكننا
نعرف الطريق إلى تفاديها ، كذلك لا بد من الجهد الشاق ثمنا للحياة ، ولكن
السبب في ذلك هو عدم نضوج قوانا العقلية . ولو أننا نعمنا بالسلم والتعاون لاستطعنا

الحياة بضمن من الجهد زهيد . وفضل تطبيق الأساليب العلمية الحديثة نستطيع
لو تدرعنا بالحكمة التخلص من ألوان كثيرة من العبودية للطبيعة تعرض لها
الإنسان الأول .

ولكن ما يصيب الإنسان من شر نتيجة لعدوان أخيه من البشر لم يتناقص
بقدر ما تناقصت مقاعب الإنسان من بيئته . نعم لا زالت هناك الحروب والمظالم
وحروب القسوة الجائرة والمحاولات التي يبذلها الجشعون لاختطاف الثروة ممن هم أقل
منهم سراً على القلصص أو أقل قسوة وغلظة . ولا زال حب الساطة باعاً على
طفيان بعيد المدى حتى إذا لم يمكن من هذا حاول العبث بالنظام وإعاقة الجهود .
والخوف — الذي سرى إلى قرارة النفس ، وقلما يكون على بينة من هدفه —
لا زال هو الدافع المسيطر على حياتنا .

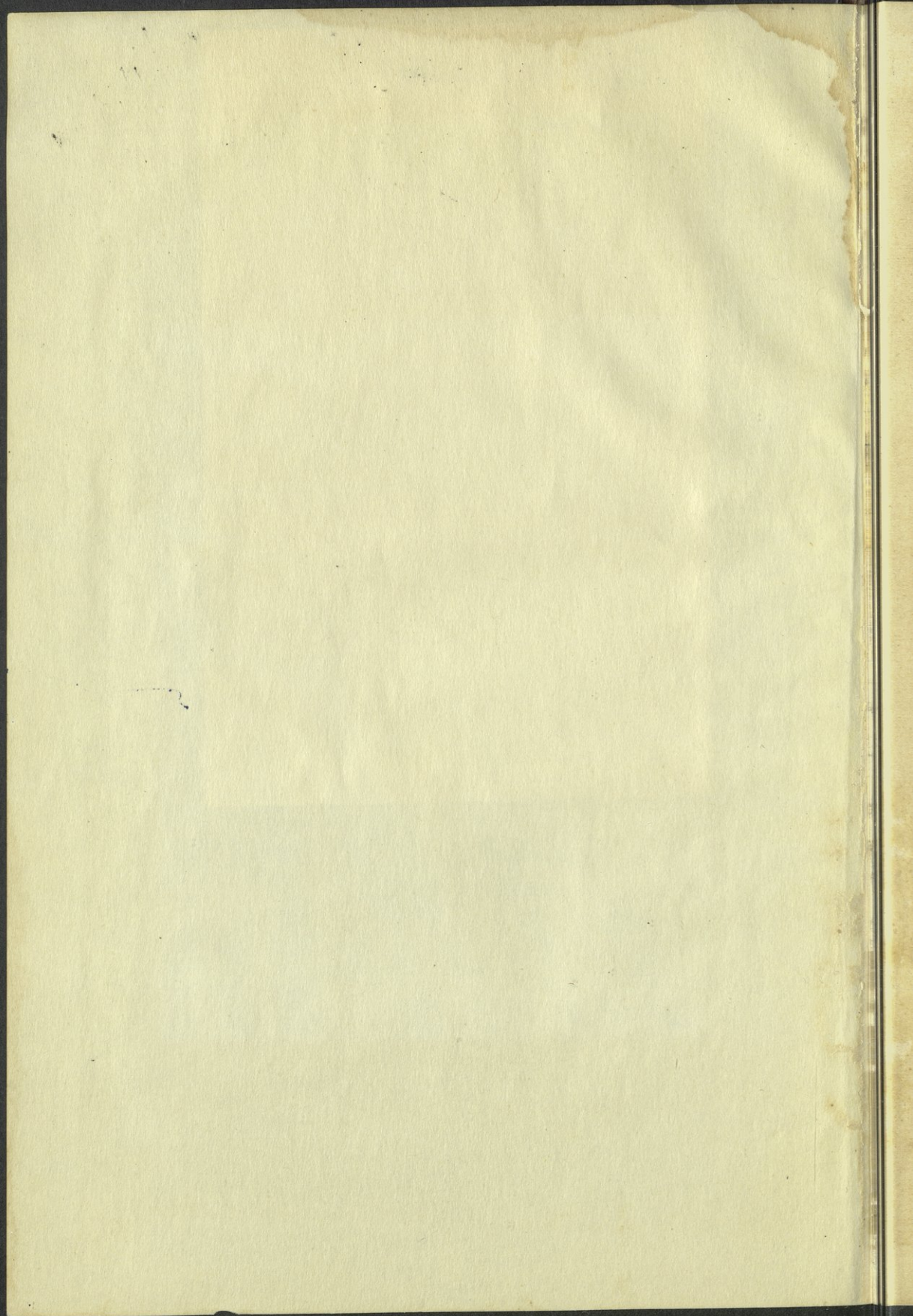
والحق أنه لا يوجد ما يبرر كل هذا الشقاء ، ولا يوجد في الطبيعة البشرية
ما يبرر القول بأن هذه الشرور قدر مقدور لا محيص عنه ، وبودي أن أؤكد
بكل ما أوتيت من قوة كفرى بما ذهب إليه بعضهم من أن الفرائز العدوانية فيها
لا بد وأن تفرض علينا الحرب وألواناً أخرى من الصراع الهدام ، وإنما اعتقد
اعتقاداً جازماً في صحة الرأي الذي يتعارض مع هذا ، وهو أن غرائز القتال فيها
تلمب دوراً هاماً في الحياة ، وإذا ما اتخذت مظهر العنف والأضرار كان من اليسير
التخفيف من حدتها إلى حد كبير .

ولن يكون هناك مجال لفرزة الجشع التي تستهدف التملك متى أمن الإنسان
شر الفاقة بل لا بد لها أن تتضاءل . ويمكن لحب السلطة أن يشبع عن طرق عديدة
لا تتضمن الإضرار بالآخرين كالسيطرة على العوامل الطبيعية نتيجة للكشف
والاختراع أو إنتاج السكيب التي تبعث على الإعجاب أو إنتاج آيات الفن الرائع
أو من طريق التوجيه وإسداء النصيح . أريد أن أقول إن « الطاقة » الإنسانية

والرغبة التي تنصرف إلى التأثير في الحوادث ، كل هذه صفات لا بأس بها بل صفات نافعة في الواقع لو وجهت التوجيه السديد ، ولكنها ضارة متى أعوزها هذا التوجيه — مثلها في ذلك كمثل البخار ، إما أن يجر الفطار أو يحدث انفجاراً في القاطرة .

وكان من نتيجة تحررنا من استعباد العوامل الطبيعية أن أصبح في مقدورنا تحقيق قسط من السكال الإنساني لم يكن من اليسير أن نحققه من قبل في عصر من العصور ولكن إذا كان لهذا الهدف أن يصبح حقيقة واقعة لوجب الإبقاء على حرية الابتكار في كل الأمور التي لا خطر منها بالإضافة إلى تشجيع ألوان من الابتكار من شأنها السمو بمستوى حياة البشر . ونحن لن نستطيع أن ننخلق عالماً سليماً إذا انصرفت الجهود كلها إلى الحد من طباع الإنسان الوحشية حتى يصبح أليفاً جباناً وإنما يجب أن يتعلم الإنسان الشجاعة والمغامرة الجرئية وعدم الخوف إلا إذا اعتزم الإضرار بالآدميين أمثاله . ولنعلم أن العالم الذي نعيش فيه يمكن أن يفيض بالطيبات التي لا تحصى ولكن مثل هذا يصدق على ما يمكن أن يفيض به من ضرور أيضاً . ونحن الآن نخضع لتجربة مريرة ولكن مرد ذلك إلى أسباب أهمها أننا تعلمنا كيف نفهم بل نسيطر على العوامل الطبيعية الخارجة عن إرادتنا إلى حد لا يكاد يصدق ولكننا فشلنا إزاء تلك العوامل النفسية التي خلقت فينا .

لقد تحدث علماء الأخلاق في طوال العصور عن فضيلة ضبط النفس فكانت نبراساً لهم في كل آن ، ولكنها في الماضي كانت « ضبطاً للنفس » لا فهماً لحقيقة تلك النفس . ولقد حاولت في هذه المحاضرات تبليان احتياجات الإنسان بشكل تفصيلي لم يتح لمعظم رجال السياسة والاقتصاد إذ الواقع أن فهم هذه الاحتياجات الإنسانية وتقديرها هو وحده الطريق لتحقيق آمالنا — تلك الآمال التي لا زالت تزعثر تبعاً لما نحن عليه من غباء وحماقة ، ولكن ليس من العسير تحقيقها بفضل ما اكتسبت البشرية من مهارة .



A circular library stamp from the University of Toronto Libraries. The stamp features a scalloped border and contains the text "UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARIES" around the top edge. In the center, the date "08 MAY 1999" is stamped, with a diagonal line crossing through it. Below the date, it says "Circulation Dept. 2". There are small star-like symbols on either side of the date. The stamp is located in the top right corner of the page.

رسول، برتراند رسول، الأول الثالث
السلطة والفرد

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01011133

American University of Beirut



301

R 968A

General Library

301
R96aA